

# وضع الشباب

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي  
2022





# وضع الشباب

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

2022



© سبتمبر 2022 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye

العنوان:

+90-312-468 6172

الهاتف:

www.sesric.org

الموقع الإلكتروني:

pubs@sesric.org

البريد الإلكتروني:

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-23-4

تصميم الغلاف: السيد سفاش بهليفان من دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: [research@sesric.org](mailto:research@sesric.org)

# المحتويات

iii.....	المختصرات
v.....	توطئة
ix.....	شكر وتقدير
xi.....	ملخص
1.....	الفصل الأول - مقدمة
3.....	الفصل الثاني - وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
3.....	1.2. لمحة مختصرة عن ديمغرافية الشباب
4.....	2.2. التعليم وتنمية المهارات
13.....	3.2. العمل وريادة الأعمال
20.....	4.2. الصحة والرفاه
31.....	5.2. المشاركة الاجتماعية
35.....	الفصل الثالث - جائحة كوفيد-19 والشباب
35.....	1.3. آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب
43.....	2.3. ممارسات جيدة من عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
49.....	الفصل الرابع - ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات
49.....	1.4. التعليم وتنمية المهارات
50.....	2.4. العمل وريادة الأعمال
52.....	3.4. الصحة والرفاه
53.....	4.4. المشاركة الاجتماعية
57.....	الملحقات
61.....	المراجع



## المختصرات

البنك الآسيوي للتنمية	ADB
مرض فيروس كورونا (SARS-CoV-2)	COVID-19
أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
البرنامج الاستثماري المكثف للتشغيل	EIIP
شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية	ESALA
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
منتدى شباب التعاون الإسلامي	ICYF
المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة	ICYSM
المركز الدولي لاحتضان المشاريع	IIC
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
تكنولوجيا المعلومات	IT
الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU
معدل مشاركة القوى العاملة	LFPR
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	NEET
منظمات غير حكومية	NGO
المنصة الوطنية لتطوع الشباب	NYVP
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
تعادل القوة الشرائية	PPP
رينغيت ماليزي	RM
أهداف التنمية المستدامة	SDG
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)	SESRIC
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	SSA
التمدد الأمن من خلال التعليم عن بعد	SSDE
وكالة التعاون والتنسيق التركية	TİKA
معهد اليونيسكو للإحصاءات	UIS
الأمم المتحدة	UN
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	UN DESA

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	UNESCO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للمعلومات	UNRIC
متطوعي الأمم المتحدة	UNV
الدولار الأمريكي	USD
منظمة الصحة العالمية	WHO

## توطئة

تعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الوقت الحاضر موطنًا لما يناهز 350.8 مليون شاب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) ويمثلون 18.5% من إجمالي السكان و 29% من إجمالي سكان العالم من فئة الشباب. ويجسد الشباب بأعدادهم المتزايدة طاقات ديمغرافية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة، فهم من العوامل المهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق مستويات جيدة من الرفاه وفي الآن ذاته قد يشكلون تحديات تعيق ذلك. وفي هذا السياق، يبحث تقرير "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2022"، الذي أعده بشكل مشترك كل من سيسرك ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)، في وضع الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة بهدف تحديد التحديات التي يواجهونها، وبلورة فهم حول كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على تنمية الشباب، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات وصياغة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للمساهمة في الدفع بعملية الانتعاش في فترة ما بعد زوال الجائحة.

وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مدى سنين عديدة جهودًا كبيرة لتمكين شبابها وتسخير إمكاناتهم من خلال التعليم وتنمية المهارات والتشغيل والإدماج الاجتماعي. وعلى الرغم من التقدم المحرز الملحوظ، ظلت مجموعة المنظمة متخلفة عن المتوسط العالمي ومجموعات البلدان الأخرى تقريبا في جميع جوانب رفاه الشباب وتنميتهم. ففي قطاع التعليم، على سبيل المثال، ظل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في منظمة التعاون الإسلامي البالغ 84.8% أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 91.3% في عام 2020 مع استثمارات منخفضة نسبيًا في البنية التحتية لمجال التعليم والعاملين فيه. والحال نفسه بالنسبة لمعدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في المنظمة البالغ 37.4% بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 40.1%، ومعدل بطالة الشباب الناتج عن ذلك والبالغ 15.7% بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 14.9% في عام 2022. كما سجلت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي مستويات أداء ضعيفة عندما يتعلق الأمر بوصول الشباب إلى الرعاية الصحية النفسية والمنصات المخصصة للمشاركة الاجتماعية والسياسية.

وأدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المحنة التي يعيشها الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي أماكن أخرى بسبب وقف الأنشطة التعليمية، والحد من التواصل بين أفراد المجتمع، وتباطؤ آفاق العمل. فعلى سبيل المثال، قامت الدول الأعضاء في المنظمة، في المتوسط، بتعليق الحضور إلى المدارس لما مجموعه 27 أسبوعًا، وهو أطول بكثير من المتوسط العالمي البالغ 22 أسبوعًا، الأمر الذي أثر على أكثر من 150 مليون متعلم شاب. وعلى نفس المنوال، أدت عمليات الإغلاق والتدابير التقييدية أيضًا إلى انخفاض متوسط معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة بنسبة 1.9 نقطة مئوية في عام 2020 بالمقارنة مع 2019، مما أدى إلى زيادة معدل عدم نشاط الشباب في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة.

وينبع الوضع السيئ نسبياً لشؤون الشباب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من سيل من العوامل النظامية والفردية والمجتمعية، بما في ذلك محدودية الموارد المالية، وعدم إشراك الشباب بشكل كاف في عملية صنع القرار والأجهزة المدنية، ونقص في تغطية الحماية الاجتماعية، وعدم الأخذ بأراء الشباب وتجاربهم. والواقع أنه على الرغم من اختلاف الوضع نسبياً من بلد إلى آخر، هناك العديد من القواسم المشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة من حيث المشاكل التي يواجهها الشباب، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب، التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الشباب والرياضة في عام 2018، تحدد إطاراً للتعاون لمعالجة القضايا والتحديات المشتركة التي تعوق سير تنمية الشباب وتؤثر على جودة حياتهم في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ومن أجل تحسين الوضع، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إعادة تقييم وضبط سياساتها المتعلقة بتعليم الشباب وعمالهم ورعايتهم الصحية ومشاركاتهم الاجتماعية في إطار استراتيجية المنظمة بشأن الشباب.

أعتقد جازماً أن مخرجات هذا التقرير ستسهم كثيراً في فهم وضع الشباب، وتبسيط الضوء على أبرز التحديات القائمة في ظل الجائحة، وتوجيه العمل التنسيقي الشامل لعدة قطاعات لتمكين الشباب وتعزيز التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذي من شأنه أن يكفل المشاركة الكاملة للشباب في التنمية المستدامة وتحقيق الانتعاش في بلدان المنظمة في مرحلة ما بعد الجائحة.

نبيل دبور  
المدير العام  
سيسرك

## توطئة

لقد عانى العالم من بعض التحولات منذ تفشي جائحة كوفيد-19 مصحوبة بتأثير مباشر على الشباب في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي، التي يجب أن تتعامل الآن مع التحديات المتعلقة ببطالة الشباب، والرفاهية النفسية والبدنية للشباب، والتعليم، وتحقيق الذات. ويسعى تقرير 'وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2022'، الذي أعده بشكل مشترك كل من سيسرك ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)، إلى معالجة هذه التحديات والتعامل معها من خلال استكشاف إمكانيات تعزيز عملية صنع السياسات وبناء القدرات والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ومشاركة أصحاب المصلحة.

ويسلط التقرير الضوء على دور الشباب باعتبارهم عوامل دينامية للنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية بشكل عام. كما يشدد على أهمية الأبحاث والبيانات باعتبارها مكونات رئيسية تمكن من إجراء تقييم دقيق ومستنير لوضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يشمل آمالهم وتطلعاتهم. ويتبنى التقرير تحليل مستفيضا لأفضل الممارسات والخبرات الناجحة في جميع الدول الأعضاء في المنظمة، مع التركيز على الآثار والجدوى العملية.

وفي هذا الصدد، كان لمنتدى شباب التعاون الإسلامي دورا فعالا في إعداد فرع مواضيعي في هذا التقرير بعنوان "أفضل ممارسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ظل كوفيد-19"، يقدم نظرة عامة متعمقة عن أفضل الممارسات وقصص النجاح على مستوى السياسات في مجال الشباب في جميع أنحاء الدول الأعضاء في المنظمة، مع الإشارة إلى التحديات الفريدة من نوعها المتعلقة بالربط والمشاركة التي فرضتها الجائحة العالمية.

ويركز هذا الإصدار من التقرير على آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب، كما يؤكد على ضرورة وجود توصيات متسقة ومتناسكة ومستنيرة تتعلق بالسياسات موجهة نحو معالجة القضايا المعقدة الخاصة بالشباب. وإن التعامل مع مسألة التعقيد من خلال سياسة عامة فعالة أمر ضروري أكثر في الوقت الذي تكون فيه المنطقة تحت قبضة أزمة عالمية وصراعات متعددة بينما يتم تمهيد الطريق للعمل المشترك متعدد الأطراف من قبل هيئات وسياسات منظمة التعاون الإسلامي بهدف الاستقرار والاستدامة وإمكانية رعاية وتوجيه رأس المال الشبابي.

وبناء على ذلك، يواصل المنتدى إعطاء الأولوية للنتائج الاستراتيجية واتساق السياسات التي من شأنها أن تخفف بفعالية من التحديات المعقدة والمتشابكة في كثير من الأحيان، والتي يواجهها الشباب في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي وخارجها. ويحدث ذلك في المقام الأول من خلال إقامة علاقات وشراكات تعاون فنية بناءة مع الدول الأعضاء والشركاء والمؤسسات المعنية. ومع ذلك، وفي الوقت الذي يواصل فيه المنتدى السعي إلى تحقيق قدرات شاملة من شأنها أن تحفز وتيسر تزامن أولويات استراتيجية منظمة

التعاون الإسلامي بشأن الشباب وأولويات أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يسعى المنتدى إلى التعامل بفعالية مع التحديات التي يواجهها الشباب، مع التصدي في الوقت نفسه للعوامل الدقيقة التي تحول حاليا دون تحقيق منطقة المنظمة لأهداف التنمية المستدامة عن طريق تطوير منصات وشبكات وقواعد للمعارف تكون بعيدة المدى وذات تأثير مباشر على الوصول إلى التعليم والتمويل والصحة من بين البنى التحتية الأخرى، مع دعم تعزيز إمكانية الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية لريادة الأعمال.

ويتطلب المضي قدما، على الرغم من طول دربه، استثمارات مدعومة من أصحاب المصلحة في تطوير حلول ديناميكية ومستدامة من شأنها أن تعزز الدور البناء للشباب في التنمية وصنع القرار، مع توفير الفرص المستدامة والتعليم والرعاية الصحية ودعم الصحة النفسية والتمكين المدعوم بالسياسات لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

طه أيهان

الرئيس

منتدى شباب التعاون الإسلامي

## شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين العاملين في سيسرك ترأسته السيدة تازين قرشي وضم كلا من السيد فهمان فتح الرحمن، والسيد جيم تينتين. وأجري العمل تحت الإشراف العام للسيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث، وقدم سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسييسرك، الإرشادات والملاحظات اللازمة في هذا الإطار.

وقد كانت مساهمة المؤلفين كالاتي: أعدت تازين قرشي الفصل الأول، والمقدمة، والأقسام 1.2 و 3.2 و 4.2 و 5.2 من الفصل الثاني حول وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأعد جيم تينتين القسم 1.3، من الفصل الثالث حول جائزة كوفيد-19 والشباب. وأعد فهمان فتح الرحمن القسم 2.2 من الفصل الثاني وقسما فرعيا عن عجز على مستوى القدرة على التعلم في الفصل الثالث من التقرير. والفصل الرابع، بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسات، أعده بشكل مشترك كل من تازين قرشي، وجيم تينتين، وفهمان فتح الرحمن. كما ساعدت السيدة تازين قرشي بكل ما يتعلق بعرض البيانات والتنسيق الشكلي لنص التقرير.

ويعرب فريق الأبحاث في سيسرك عن امتنانه لخبراء منتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) لتسهيلهم إعداد هذا التقرير بتوجيه من سعادة السيد طه أيهان، رئيس المنتدى. وقد ساهم خبراء منتدى شباب التعاون الإسلامي في هذا التقرير بما يلي: أبدت كل من توبه جيران جيجي، مديرة دائرة المشاريع الدولية، وأمال أوشينان، خبيرة في دائرة المشاريع الدولية، تعليقات بشأن ملخص التقرير. أعدت أمال أوشينان، بمساهمات من جوهرة دينا فاسوفا، خبيرة في دائرة مركز أعمال الشباب بالمنتدى، القسم 2.3 من الفصل الثالث. كما ساهمت في الفصل الرابع بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسات.



## ملخص

يقيم حاليا حوالي 29% من أصل 1.2 مليار شاب في العالم، في 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن يشكل الشباب في منطقة المنظمة ثلث إجمالي عدد الشباب في العالم. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد أحرزت تقدما ملحوظا على مستوى تحسين وضع شبابها، يبقى الكثير منها غير قادر على تحقيق الإمكانيات الكاملة لهذه الفئة. كما يواجه الشباب في هذه الدول، بدرجات متفاوتة، عددا من التحديات التي تشمل الخمول الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية المحدودة والشواغل المتعلقة بالصحة والرفاهية والتعليم وتنمية المهارات. وعلاوة على ذلك، تسببت جائحة كوفيد-19 في تسجيل ردة على مستوى الكثير من التقدم المحرز على مدى عقود في مجال التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، لا سيما بين السكان الضعفاء والمحرومين. كما كشفت عن ضعف وعدم استعداد نظم إدارة الأزمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي الوقت نفسه، هناك فرصة للتعلم من أزمة الصحة العامة هذه وإعادة البناء على نحو أفضل.

### التعليم وتنمية المهارات

لقد أحرزت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في ميدان التعليم وتنمية المهارات. ولكن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في هذه الدول كان من أدنى المعدلات المسجلة في العالم حيث بلغ 84.8% بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 91.3% عام 2020. كما يوجد فيها تفاوت كبير بين الجنسين من حيث فرص الحصول على التعليم حيث يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 87.8% في صفوف الذكور من الشباب والفتيات و 81.6% في صفوف الإناث من الشباب والفتيات. وعلى الصعيد القطري، تجاوزت معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 90% في غالبية الدول الأعضاء في المنظمة، باستثناء عدد منها من تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان لدى الدول الأعضاء في المنظمة أيضا أدنى نسبة تسجيل إجمالية بالنسبة للتعليم العالي (30.9%)، وأقل عدد من المدرسين في مدارس التعليم العالي (1.6%)، وأدنى إنفاق حكومي لكل طالب في التعليم العالي (3.068 دولارا أمريكيا بتعادل القوة الشرائية) عام 2020. ونتيجة لذلك، ازدادت حركة الطلاب المتجهين للدراسة في الخارج باطراد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2000.

خلفت جائحة كوفيد-19 أثارا كبيرة على مستوى تعليم الشباب وتنمية المهارات. فقد تم إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم بشكل تدريجي في إطار الإجراءات الاحترازية المتخذة ضد انتشار الفيروس. وأثرت عمليات الإغلاق هذه على أكثر من 1.6 مليار طالب حول العالم، بما في ذلك أكثر من 150 مليون متعلم شاب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إذ علقت هذه الأخيرة عمل المدارس ما بين فبراير 2020 وديسمبر 2021 لما مجموعه 27 أسبوعا، وهو ما يزيد بشكل كبير عن المتوسط العالمي البالغ 22 أسبوعا، الأمر الذي يزيد من احتمالية الهدر المدرسي في صفوف الطلاب أو عدم عودتهم إلى المدرسة، وفقدان القدرة على التحصيل، وضعف محتمل للمداخيل في المستقبل.

إنه من المهم العمل على تعويض ما ضاع وفات من العملية التعليمية لتجنب كارثة على مستوى الجيل بأكمله. وهنا من الضروري مراقبة فرص التعلم الضائعة للطلاب لتحديد مدى الضرر الناجم عن عمليات إغلاق المدارس. وزيادة على ذلك، يجب على المدارس الشروع في تعديل مناهجها وتطوير برامج تصحيحية. وهناك فرصة للاعتماد على الدروس المستفادة من قصص نجاح وفشل مجموعة من المناهج خلال فترة تفشي الجائحة لتوظيف مناهج أكثر فعالية وإنصافاً لسد الفجوات القائمة على مستوى التعلم في المسيرة الدراسية لجميع الطلاب.

## العمل وريادة الأعمال

تعتبر الظروف السائدة في سوق العمل في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير واعدة بالنسبة للشباب. بحيث أن معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة (37.4%) منخفض بالمقارنة مع المعدل العالمي (40.1%) في 2022. وهناك أيضا فارق 20.7 نقطة مئوية بين معدلات مشاركة الإناث (26.8%) والذكور (47.5%) من فئة الشباب في القوى العاملة. ونظرا لمجموعة من الأسباب، سجلت معدلات بطالة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة أيضا أعلى مستوياتها على الإطلاق (15.7%) بالمقارنة مع المتوسط العالمي (14.9%) في 2022. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة في صفوف الشباب مرتفعة بشكل خاص بين الإناث (بحوالي نقطتين مئويتين أكثر من الذكور). وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة معدلات عدم نشاط الشباب في جميع أنحاء العالم. ففي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ معدل عدم نشاط الشباب 62.6% عام 2022، وهو أعلى بنسبة 2.7 نقطة مئوية من النظير العالمي. كما أن معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب هو الأعلى في الدول الأعضاء في المنظمة حيث يبلغ 27.7% بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 23.3%. ومجددا، كان هذا المعدل أعلى بكثير في صفوف الإناث في الدول الأعضاء في المنظمة (حوالي 20.7 نقطة مئوية أكثر من الذكور).

وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت نتائج سوق العمل بالنسبة للشباب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثيرة للقلق كما يتضح من معدلات البطالة المرتفعة نسبيا ومعدلات المشاركة المحدودة في القوى العاملة. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي لشباب المنظمة على عدة جهات، مثل ارتفاع معدل البطالة وتدهور توقعات سوق العمل لمنظمي المشاريع الشباب. ويرجع ذلك أساسا إلى تدابير الاحتواء الصارمة التي تم اتخاذها وإلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تأثرت نوايا منظمي المشاريع الشباب سلبا مما ثبطهم عن تحمل أي مخاطر إضافية في وجود حالات عدم يقين عالية في الأسواق. وارتبط تزايد انتشار الخمول الاقتصادي بين الشباب بزيادة نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة خلال فترة الجائحة. كما حدث الاضطرابات في قطاع التعليم من تعلم ملايين الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة للمهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل. ومن أجل التغلب على التحديات التي يواجهها الشباب، اتخذ عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدابير جسورة في مجال السياسة العامة. ومع ذلك، من الضروري اتخاذ تدابير إضافية وأكثر تنظيما لاستعادة ثقة منظمي المشاريع الشباب وتشجيع الشباب بأعدادهم المتزايدة على المشاركة

بنشاط في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحوافز وخطط الحصص المخصصة لتحفيز عملية تشغيل الشباب من شأنها أن تساعد العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على التعافي من الجائحة.

### الصحة والرفاهية

في مجال الصحة، يعتبر الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر عرضة للوفاة بسبب الأمراض المعدية (217.4 ألف حالة وفاة)، تليها الإصابات (209 آلاف حالة وفاة) ثم الأمراض غير المعدية (169.7 ألف حالة وفاة). وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص لأن عددا من الأمراض المعدية يمكن الوقاية منها أو يمكن علاجها بتدخلات طبية في الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، تشكل مسألة خصوبة المراهقات شاغلا مثيرا للقلق في الدول الأعضاء في المنظمة (65,9 ولادة لكل 1.000 فتاة في سن 15-19) بالمقارنة مع العالم (41,1 ولادة)، ولدى ما لا يقل عن 27 دولة عضو في المنظمة نسبة مئوية أعلى من النساء المتزوجات قبل سن 18 بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 19,5%. وعلاوة على ذلك، تتعرض الصحة النفسية للشباب لتهديد خطير ليس فقط من الضغوط الروتينية ولكن أيضا من الأحداث غير المسبوقة مثل جائحة كوفيد-19. وقد بلغ إجمالي معدل انتحار الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 5.5 عام 2019 وهو أقل من المتوسط العالمي (7.7). ومع ذلك، تعود غالبية الوفيات الناجمة عن الإصابات المتعمدة في صفوف الشباب إلى العنف بين الأشخاص (44.1 مليون حالة وفاة)، متبوعا بإيذاء النفس (29.3 مليون حالة وفاة) ثم العنف الجماعي (14.9 مليون حالة وفاة). وفي ذات الوقت، ظل توافر موظفي الصحة النفسية ومرافقها محدودا للغاية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وعندما يتعلق الأمر بالشباب، فإن النتائج الصحية السلبية للجائحة تتركز بشكل كبير في فئة الصحة النفسية. وبشكل خاص، أثرت تدابير الاحتواء والاضطرابات في الحياة اليومية على الصحة النفسية للشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. على سبيل المثال، أدى إغلاق المدارس وحظر التجول إلى زيادة مستويات الإحساس بالوحدة في صفوف الشباب. وإذا لم يتم معالجة هذه الحالة بشكل سليم، من شأن ملايين الشباب أن يستمروا في المعاناة من القلق والضغط الشديد الناجمين عن الجائحة في الدول الأعضاء في المنظمة. ولذلك، فإن الحاجة تستدعي الآن اتخاذ تدابير سريعة على مستوى السياسات لتحسين رفاه الشباب والاستجابة لاحتياجاتهم الناشئة جراء الجائحة. ويتطلب ذلك تحسين قدرات الاستجابة الصحية في الدول الأعضاء وتطوير خدمات استشارية شاملة ومراكز رعاية تستهدف الجانب النفسي للشباب.

## المشاركة الاجتماعية

انخفضت مستويات المشاركة الاجتماعية للشباب على مستوى العالم منذ عام 2010. ووفقاً لمؤشر تنمية الشباب لعام 2020، انخفضت مشاركة الشباب السياسية والمدنية على الصعيد العالمي بنسبة 0.18%، وانخفض الوقت الذي يخصصونه للعمل التطوعي بنسبة 3.4%، وانخفضت درجة التعبير عن آرائهم بنحو 3%. وفي الوقت ذاته، زاد مستوى الاعتراف بإدخال تحسينات على المجتمع المحلي في صفوف الشباب بأكثر من 10%، الأمر الذي يشير إلى زيادة الاهتمام بهذا المجال. وعام 2020 في جميع أنحاء العالم، تدهور مستوى مشاركة الشباب السياسية والمدنية في 102 دولة وتحسن في 79 دولة. بحيث أن المشاركة الاجتماعية في صفوف الشباب تعتبر أعلى في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأدنى في عدد من الدول الأعضاء الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، فإن أمثلة محددة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد فوائد المشاركة الاجتماعية للشباب ليس فقط من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن أيضاً من أجل إحقاق السلم والمساءلة والتنمية البشرية.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تغييرات في العلاقات الاجتماعية التقليدية والمشاركة الاجتماعية للشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي أماكن أخرى. وعلى وجه الخصوص، أجبرت تدابير احتواء تفشي الفيروس الشباب على تطوير مهارات جديدة في إطار العلاقات الاجتماعية مثل زيادة اعتمادهم على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. كما أدت القيود المفروضة على السفر وحظر التجول إلى وقف التجمعات الاجتماعية للشباب بما في ذلك فعاليات المجتمع المدني والاجتماعات وفعاليات إذكاء الوعي الاجتماعية. وبالتالي، زادت كل هذه الآثار الضارة من خطر الإدمان على الإنترنت وألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي في صفوف الشباب أثناء الجائحة. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتخذ تدابير لتشجيع المشاركة الاجتماعية للشباب من خلال أنشطة العمل التطوعي على سبيل المثال. وهذه الطريقة، يمكن لصناع السياسات توجيه طاقة ودينامية الشباب نحو تحسين مجتمعاتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبعض الفئات المحرومة، مثل اللاجئين الشباب والمهاجرين، عند تطوير سياسات فعالة تعنى بالشباب من أجل وضع سياسات اجتماعية أكثر شمولاً بشأن هذه الفئة.

## مقدمة

تعتبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موطنًا لـ 350.8 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا يمثلون 18.5% من إجمالي سكانها. ويتسم الشباب في الدول الأعضاء بالدينامية والابتكار والمثابرة، مما يبشر بالتفاؤل إزاء إمكاناتهم الهائلة. ومع ذلك، فبدون وجود نظام يوفر الدعم المناسب، لن يصل الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة إلى إمكاناتهم ولن يتمكنوا من المساهمة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم. وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من شأن بعض العوامل الحاسمة مثل التحصيل العلمي، وفرص العمل، وخدمات الصحة النفسية، والمشاركة الاجتماعية أن تحدد مدى قدرة شبابها على تحقيق الاستمرارية. ولهذا السبب تحتاج الدول الأعضاء في المنظمة، التي تضم حوالي 29% من إجمالي الشباب في العالم، إلى تقييم سياساتها المتعلقة بتعليم الشباب وتوظيفهم وصحتهم ومشاركتهم الاجتماعية. والأهم من ذلك، على الرغم من أن الشباب لم يتحملوا العبء البدني لجائحة كوفيد-19 بقدر السكان المسنين، فقد تأثروا بشدة بعواقبها الاجتماعية والاقتصادية. ومع ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، وتدهور الصحة النفسية، ومحدودية فرص التفاعل الاجتماعي، فرضت الجائحة مجموعة من التحديات على الشباب. ويتطلب التعافي من الجائحة استيعاب صناعات السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدى تأثيرها على الشباب وبالتالي تصميمهم لسياسات وبرامج علاجية تستهدف احتياجات الشباب في المدين القصير والطويل.

وعلى هذا الأساس يتناول التقرير بالدراسة وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تحديد التحديات الرئيسية التي يواجهونها، وبلورة فهم حول كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على تنميتهم، وصياغة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المتصلة بعملية الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة. وبصرف النظر عن هذه المقدمة، يتضمن الفصل الثاني أربعة أقسام في المجالات التالية: التعليم وتنمية المهارات؛ العمالة وريادة الأعمال؛ الصحة والرفاه والمشاركة الاجتماعية. ويركز الفصل الثالث من التقرير على الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على الشباب وأفضل الممارسات التي استخدمتها الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشباب أثناء الجائحة وإدماجهم في الجهود المبذولة للتعافي. وأخيراً، يقدم الفصل الرابع من التقرير مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات لكي ينظر فيها صناع السياسات، مقدمة على الصعيد الوطني وعلى مستوى التعاون فيما بين بلدان المنظمة.

## وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يحلل هذا الفصل الوضع على مستوى تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستخدام نهج شامل يبحث في الأدبيات وينظر في مجموعات البيانات الإحصائية ذات الصلة. ويضم أربعة أقسام بالموازاة مع الأولويات المحددة والمتناولة في استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب: تطوير التعليم والمهارات، والعمالة وريادة الأعمال، والصحة والرفاه، والمشاركة الاجتماعية. وتم توظيف مجموعة من الأرقام القياسية والمؤشرات لإجراء تقييم مقارنة لوضع الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة والعالم ككل. والهدف من ذلك هو تحديد المجالات التي تسترعي مزيداً من الاهتمام من طرف صناع السياسات، وإطلاعهم على التحديات التي يواجهها الشباب في الدول الأعضاء، فضلاً عن توجيه جهودهم لتصميم سياسات جديدة وفعالة لتجاوز هذه التحديات.

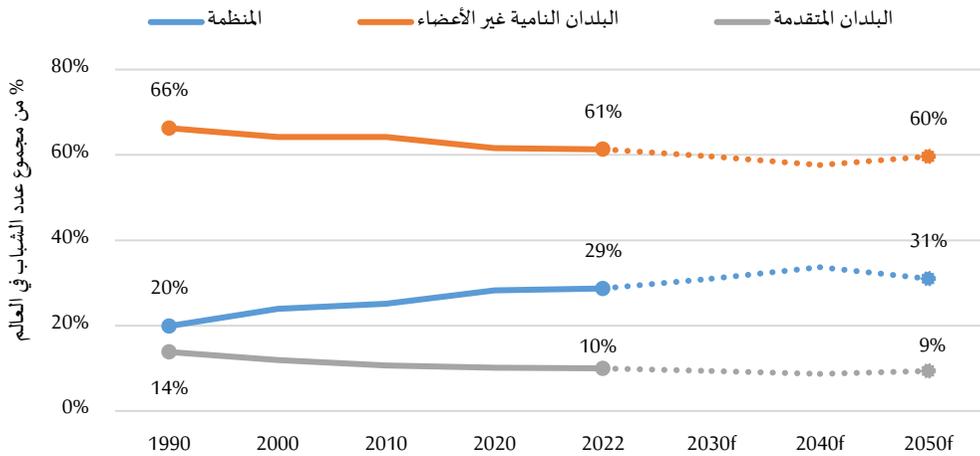
### 1.2. لمحة مختصرة عن ديمغرافية الشباب

زاد عدد الشباب (من الفئة العمرية 15-24 سنوات) في جميع أنحاء العالم بنسبة 21% بين عامي 1990 و 2022 من 1 مليار إلى 1,2 مليار. وتفيد التوقعات أن هذا العدد سيزيد على الصعيد العالمي إلى 1.3 مليار في العقود الثلاثة المقبلة. بيد أن عدد الشباب في البلدان المتقدمة النمو يتراجع باطراد منذ عام 1990، ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض في السنوات المقبلة (الشكل 1.2). فالبلدان المتقدمة كانت موطناً لـ14% (أو 139.4 مليون) من إجمالي الشباب في العالم عام 1990 ولكن في عام 2022، شكلت موطناً لـ10% فقط (أو 121.8 مليون) من إجمالي الشباب في العالم. وبحلول عام 2050، تتنبأ التوقعات بأن حصة إجمالي الشباب في العالم الذين يعيشون في البلدان المتقدمة ستخفض أكثر إلى 9% (أو 114.4 مليون). وبالمثل، على الرغم من أن البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تضم أكبر نسبة من الشباب، فقد انخفضت هذه الحصة بنسبة 5 نقاط مئوية من عام 1990 حتى عام 2022 (من 66% إلى 61% أو 749.4 مليون).

وبحلول عام 2050، تتنبأ التوقعات بأن حصة إجمالي الشباب في العالم الذين يعيشون في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستخفص أكثر إلى 60% (أو 752.4 مليون).

وفي المقابل، يسلك الاتجاه السائد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عكس ذلك. ففي عام 1990، كانت الدول الأعضاء في المنظمة موطنا لـ20% (أو 200.8 مليون) من إجمالي الشباب في العالم. وفي عام 2022، وصلت هذه الحصة إلى 29% (أو 350.8 مليون) ومن المتوقع أن ترتفع أكثر إلى 31% (أو 471.5 مليون) بحلول عام 2050. ومن أصل 29% من إجمالي الشباب في العالم المقيمين حاليا في الدول الأعضاء في المنظمة، 179.5 مليون (أو 51.1%) هم من الذكور و 171.3 مليون (أو 48.8%) من الإناث.

الشكل 1.2: حصة الشباب من السكان (الفئة العمرية 15-24 سنة) (%، 1990-2050)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لعام 2019. 'f' تدل على قيم متوقعة.

تمثل النسبة المتزايدة للشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فرصة سانحة. فارتفاع عدد الشباب (الذي يشار إليه في الغالب باسم «الشباب بأعداد متزايدة») قد يعني انخفاض الاعتماد على المنافع والخدمات العامة وتحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المستقبل. ومع ذلك، فإن إمكانات الشباب بأعدادهم المتزايدة تتوقف إلى حد كبير على وصولهم إلى البنية التحتية والمنافع الحيوية مثل التعليم والعمالة المنتجة والرعاية الصحية وما إلى ذلك.

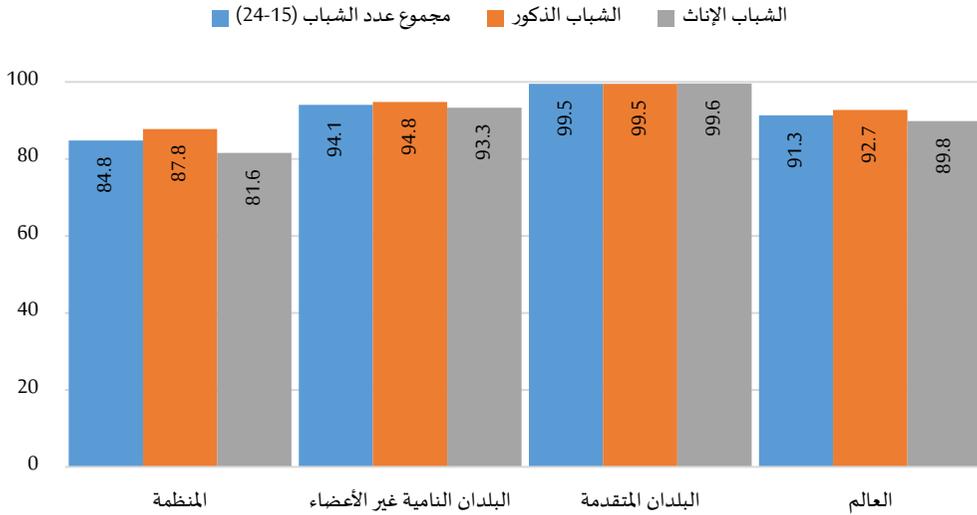
## 2.2. التعليم وتنمية المهارات

### إلمام الشباب بالقراءة والكتابة

وفقا للبيانات الحديثة المستمدة من قاعدة بيانات اليونسكو، يعتبر متوسط معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أفضل نسبيا من معدلات إلمام

الكبار بالقراءة والكتابة. ورغم ذلك، ظل متوسط معدل الإمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة أقل من معدل كل من البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، والمتوسط العالمي، والبلدان المتقدمة (الشكل 2.2). ففي المتوسط، بلغت نسبة الشباب الملمين بالقراءة والكتابة في الدول الأعضاء في المنظمة 82.3%، وهي أقل من المتوسط العالمي (91.3%) ومتوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (94.1%). وعلى الجانب المشرق، منذ نشر تقريرنا الأخير (SESRIC & ICYF, 2020)، ارتفع معدل إمام الشباب بالقراءة والكتابة في مجموعة المنظمة بمقدار 2.5 نقطة مئوية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت فجوة الإمام بالقراءة والكتابة بين الذكور (87.8%) والإناث (81.6%) إلى 6.2 نقطة مئوية، من 6.8 المسجلة في السنوات السابقة.

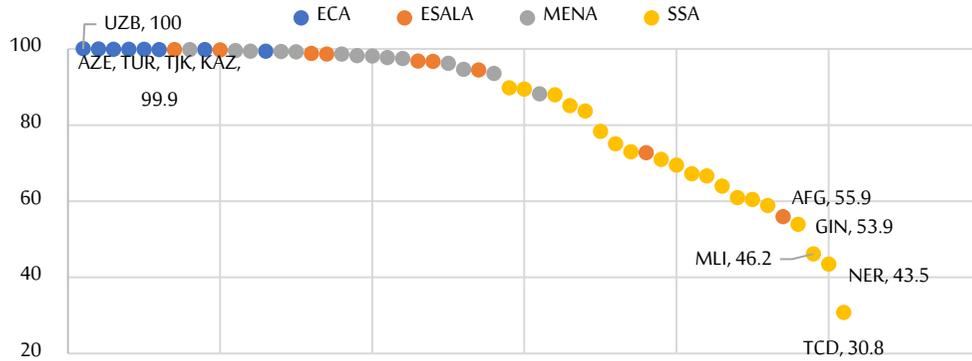
الشكل 2.2: معدلات إمام الشباب بالقراءة والكتابة (%). 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يتم حساب المتوسطات المرجحة باستخدام أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2012 و 2020.

على مستوى فرادى البلدان، تتجاوز معدلات الإمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب 90% في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسجلت 12 دولة فقط من الدول الأعضاء في المنظمة معدلات الإمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب أقل من 70%. وسجلت 25 دولة عضو معدلات الإمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب بلغت على 95% على الأقل. وكانت أوزبكستان البلد الأفضل أداءً في منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ معدلها 100%، تلتها أذربيجان وتركيا وطاجيكستان وكازاخستان، وجميعها سجلت 99.9% كمعدل إمام الشباب بالقراءة والكتابة (الشكل 3.2). وفي المقابل، شكلت تشاد، بمعدل 30.8%، الدولة العضو الأقل أداءً بتسجيلها أدنى معدل إمام الشباب بالقراءة والكتابة. تلتها النيجر (43.5%) ومالي (46.2%) وغينيا (53.9%) وأفغانستان (55.9%).

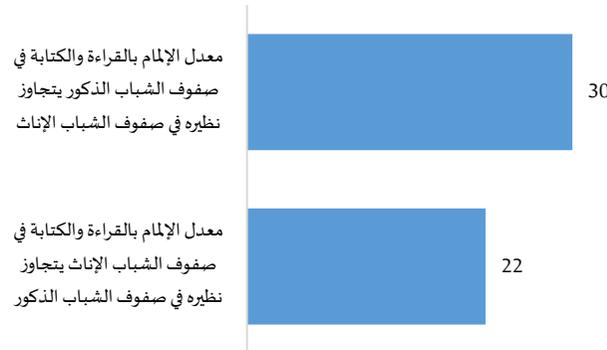
الشكل 3.2: معدلات عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (%، 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. آخر البيانات المتاحة لكل بلد بين عامي 2012 و 2020.

وفي العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا يزال التفاوت مستمرا بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب من الذكور والإناث (الشكل 4.2). وقد أُحرز تقدم منذ التقرير الأخير، حيث نجح عدد كبير من البلدان في سد الفجوة القائمة بين الجنسين على مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة. ووفقا لآخر بيانات متاحة، يظهر أن التفاوت بين الجنسين هو لصالح الشباب من فئة الإناث في 22 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، مع وجود اختلاف منعدم أو سلبي في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فيما بين الذكور والإناث من فئة الشباب. غير أن هذا التفاوت إيجابي في 30 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، مما يعني أن متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب من الذكور يتجاوز مثيله لدى الإناث. وعلى المستوى القطري، لوحظ أكبر تفاوت في غينيا، حيث سجل معدل إلمام الذكور من الشباب بالقراءة والكتابة 69.6% بالمقارنة مع مثيله لدى الإناث البالغ 43.5% عام 2020.

الشكل 4.2: عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من فجوة بين الجنسين على مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، 2020\*



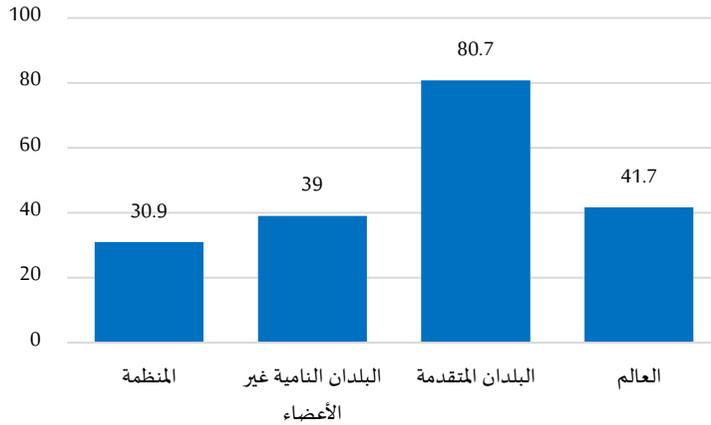
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. آخر البيانات المتاحة لكل بلد بين عامي 2012 و 2020. المنظمة/العدد = 52.

في مجال التعليم، يتجلى عدم المساواة بين الجنسين في عدم توافر الهياكل الأساسية التعليمية والمواد والبرامج التدريبية المراعية للمنظور الجنساني. وتمكّن نظم التعليم المنصّفة بين الجنسين الشباب وتشجع تنمية المهارات الحياتية الهامة - مثل الإدارة الذاتية، والتواصل، والتفاوض، والتفكير النقدي - الضرورية لنجاح هذه الفئة من السكان (UNICEF, n.d.). كما تشير الدراسات إلى أن المساواة بين الجنسين في مجال التعليم ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالاستدامة البيئية (Doğan & Kirikkaleli, 2021). ولذلك، من الأهمية بمكان ألا تقتصر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على خفض عدد الشباب الأميين؛ بل أيضاً ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم للجميع.

### المشاركة في التعليم

يمكن التعليم العالي الطلاب من اكتساب معلومات ومهارات متقدمة بعد المرحلة الثانوية مباشرة أو في مرحلة لاحقة من الحياة. ويؤدي ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى قوة عاملة أكثر تدريباً بمهارات عالية تساهم بنشاط في التنمية الاقتصادية والميزة التنافسية لأي بلد معين. ونظراً للطابع الطوعي الذي يتسم به التعليم العالي، فإن التغييرات في معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي تعكس التقلبات في توافره وقيّمته، فضلاً عن العدد التقليدي للسكان في سن التعليم العالي. ويبين الشكل 5.2 النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي، وهو ما يمثل النسبة المئوية للسكان في سن الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، بلغت النسبة الإجمالية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء في المنظمة 30.9%، وهي أقل من المتوسط العالمي (41.7%)، ومتوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (39.0%)، والبلدان المتقدمة (80.7%).

الشكل 5.2: النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي، 2020



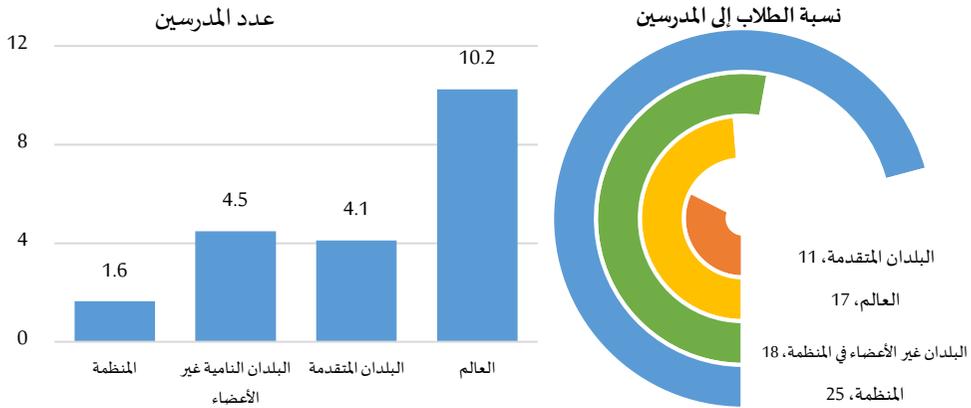
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يتم حساب المتوسطات المرجحة باستخدام أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2012 و 2020.

## المدرسين في التعليم العالي

ارتفع عدد المدرسين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 1.5 مليون المسجلة عام 2018 (SESRIC & ICYF, 2020) إلى 1.6 مليون في عام 2020 (الشكل 6.2، اليسار). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الطلاب في التعليم العالي في الدول الأعضاء في المنظمة من 14.9% المسجلة عام 2018 إلى 16.1% في عام 2020.

وتقيس نسبة الطلاب إلى المدرسين عدد التلاميذ الملتحقين بالمدرسة بالمقارنة مع عدد المدرسين العاملين في تلك المؤسسة. وعادة ما يشير ارتفاع نسبة الطلاب إلى المدرسين إلى أن المؤسسة أو النظام المدرسي يواجه مجموعة من التحديات مثل المصادر المالية المحدودة والحوكمة. وفي عام 2020، التحق 41.2 مليون طالب بالتعليم العالي في 43 دولة عضو في المنظمة، بينما سجل 49 مليون طالب التحاقه بالتعليم العالي في 38 دولة متقدمة. ومع ذلك، تبقى نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي هي الأعلى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة تبلغ 25 (الشكل 6.2، اليمين). وهذه النسبة أعلى بكثير من نظيرتها في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (18) والبلدان المتقدمة (11)، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأكاديميين والمدرسين في التعليم العالي. وتشير النسب المرتفعة المسجلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى أن عدد المدرسين الملتحقين بقطاع التعليم غير كاف لمواكبة العدد المتزايد من الطلاب.

الشكل 6.2: عدد أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي (اليسار، بالملايين) ونسبة الطلاب إلى المدرسين في مؤسسات التعليم العالي (اليمين)، 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يتم حساب المتوسطات المرجحة باستخدام أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2012 و 2020. بالنسبة للشكل على اليمين: المنظمة/العدد = 43، البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة/العدد = 74، البلدان المتقدمة/العدد = 35.

ويلزم زيادة عدد المدرسين في مؤسسات التعليم العالي بشكل كبير في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل مواكبة مجموعات البلدان الأخرى والتنافس معها. فقد سجلت تركمانستان (10) وأذربيجان (10) وتونس (12) وبروناي دار السلام (12) وقيرغيزستان (12) أدنى نسب للمدرسين إلى الطلاب

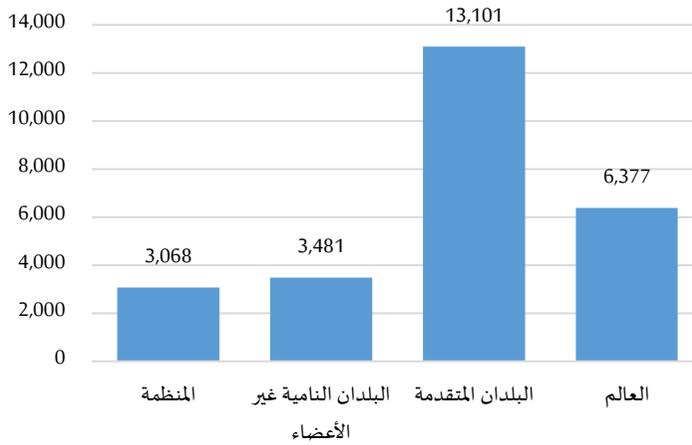
في التعليم العالي. فيما تولى مدرس واحد في مرحلة التعليم العالي بتدريس ما يصل إلى 58 طالبا في سوريا، و 55 طالبا في موريتانيا، و 50 طالبا في السودان. وتعكس هذه النسب المرتفعة وجود نقص كبير في المدرسين على مستوى الدراسة في التعليم العالي.

وبينما تحرز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما على مستوى خفض نسب المدرسين إلى الطلاب، بشكل جماعي، لا تزال هناك حاجة إلى وضع سياسات من شأنها أن تساعد في خفض نسبة الطلاب إلى المدرسين. ومن الصعب أو المستحيل على الشباب الحصول على تعليم وتحصيل دراسي جيد على أي مستوى إذا استمرت نسبة المدرسين إلى الطلاب في الارتفاع.

### الإنفاق الحكومي على مجال التعليم

تشكل الموارد التعليمية عنصرا حاسما من العناصر المكونة لمجال التعليم. ويعتمد إمام الشباب بالقراءة والكتابة وتمكينهم وتنميتهم اعتمادا كبيرا على جودة الموارد التعليمية المتاحة. ووفقا لأحدث البيانات، يُظهر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي لكل طالب تباينات كبيرة بين البلدان والفئات. ففي 2020، كان متوسط الإنفاق لكل طالب في الدول الأعضاء في المنظمة (3.068 دولار أمريكي) أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ \$6.377 بتعادل القوة الشرائية (الشكل 7.2). والفجوة أكبر حينما تقارن بالبلدان المتقدمة. ففي المتوسط، تنفق البلدان المتقدمة نحو 13.101 دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية، ما يقرب أربعة أضعاف متوسط منظمة التعاون الإسلامي. ولانعدام الاستثمار في التعليم العالي مجموعة من الآثار السلبية على تنمية الشباب، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على رصيد رأس المال البشري والقوى العاملة الماهرة المتاحة في هذه الاقتصادات. وهذا بدوره ينطوي أيضا على آثار سلبية على النمو الاقتصادي وعلى التنمية.

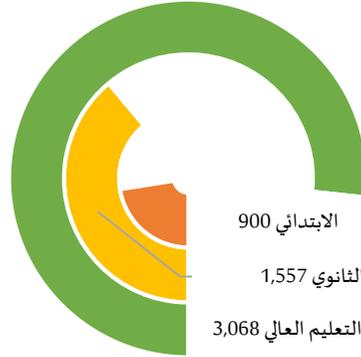
الشكل 7.2: الإنفاق الحكومي لكل طالب في مجال التعليم العالي (الدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يتم حساب المتوسطات المرجحة باستخدام أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2012 و 2020. بالنسبة للشكل على اليمين: المنظمة/العدد = 37، البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة/العدد = 68، البلدان المتقدمة/العدد = 37.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يختلف توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم حسب المستوى التعليمي. ففي المتوسط، تنفق الدول الأعضاء في المنظمة أكثر على التعليم العالي (3.068 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية) وأقل على التعليم الابتدائي (900 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية) (الشكل 8.2). وعلى المستوى القطري، تنفق بروناي دار السلام أكثر على التعليم لكل طالب على مستوى التعليم العالي (19.707 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، تلتها عُمان (12.688 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، والبحرين (11.035 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، وماليزيا (7.340 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، وبوركينا فاسو (5.655 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية). ومن المهم التأكيد على وجود تفاوت أيضا بين المناطق الفرعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، تسجل الدول الأعضاء في المنظمة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المتوسط، معدلات أقل من الإنفاق الحكومي على التعليم.

الشكل 8.2. توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم لكل طالب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)، 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. آخر البيانات المتاحة بين عامي 2012 و 2020.

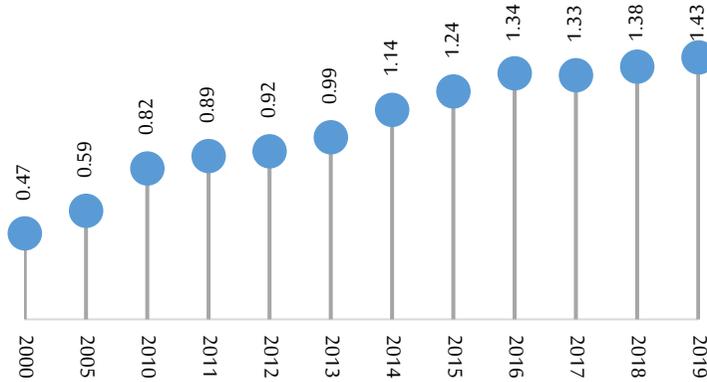
### حركة الطلاب من فئة الشباب

وفقا لقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، درس ما يقرب من 5.3 مليون طالب في الخارج عام 2019. وهو ما يمثل زيادة كبيرة من 3.4 مليون المسجلة في عام 2010 و 4.3 مليون في عام 2015. وإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تكتسب شعبية باعتبارها وجهات للتعليم العالي بفضل الحجم الكبير للإنفاق والإصلاحات المعتمدة في قطاع التعليم، والتي أدت إلى ارتفاع جودة التعليم وساهمت في خلق فرص لكل من الطلاب المحليين والدوليين (SESRIC, 2019). ورغم ذلك، لا تزال نسبة كبيرة من الشباب الذين يعيشون في الدول الأعضاء في المنظمة يدرسون في الخارج. فالطلاب من الدول الأعضاء في المنظمة يفضلون السفر إلى الخارج إلى البلدان ذات القطاعات التعليمية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا.

وكما هو موضح في الشكل 9.2، ازداد باطراد عدد الطلاب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين يدرسون في الخارج للحصول على التعليم العالي بين عامي 2000 و 2019. ووصل إلى مستوى قياسي بلغ 1.43 مليون طالب عام 2019. وتشمل العوامل الأساسية التي تحفز زيادة عدد الطلاب الذين يتابعون

دراساتهم في الخارج من مجموعة المنظمة النمو الاقتصادي، وارتفاع بطالة الشباب، وارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

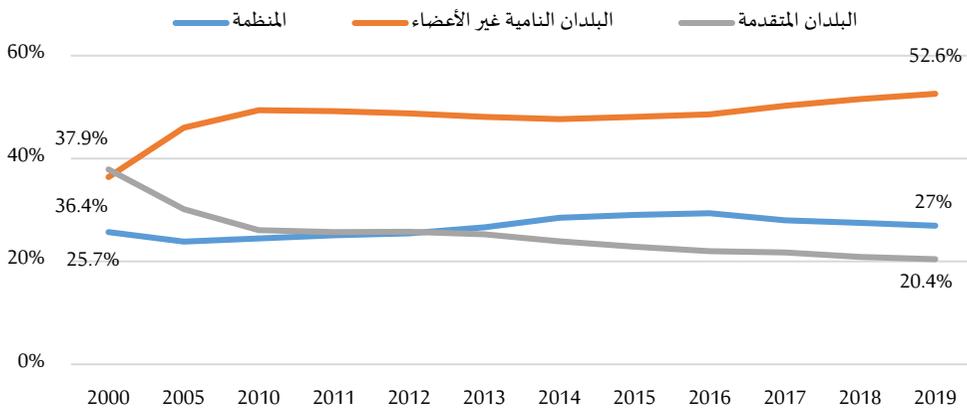
الشكل 9.2: حركة الطلاب نحو الخارج لمتابعة الدراسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالملايين)، 2000-2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

في عام 2000، مثلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 25.7% من جميع الطلاب الدوليين المتابعين لدراساتهم في الخارج، رغم أن هذا المعدل انخفض بعض الشيء إلى 24.5% في عام 2010. وارتفعت حصصهم تدريجياً منذ ذلك الحين، لتصل إلى 27.0% في عام 2019 (الشكل 10.2). وقد زادت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة حصتها من الطلاب الأجانب الذين يتابعون دراساتهم في الخارج عالمياً من 36.4% المسجلة في عام 2000 إلى 52.6% في 2019. فيما انخفضت حصة البلدان المتقدمة بشكل كبير خلال نفس الفترة، من 37.9% إلى 20.4%.

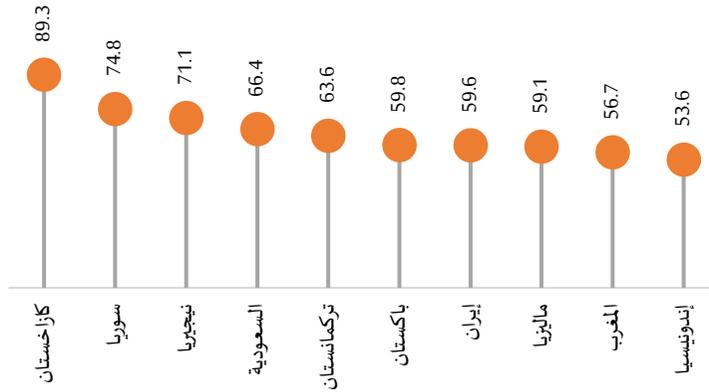
الشكل 10.2: الحصة من حركة الطلاب إلى الخارج لمتابعة الدراسة، 2000-2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ويعتبر كل من كازاخستان (89.3 ألف) وسوريا (74.8 ألف) ونيجيريا (71.1 ألف) والمملكة العربية السعودية (66.4 ألف) وتركمانستان (63.6 ألف) من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أرسلت معظم الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج (الشكل 11.2). وأرسلت هذه البلدان مجتمعة 26% من الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. ولوحظت أكبر زيادة في عدد الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج من دول المنظمة خلال 2010-2019 في سوريا بزيادة قدرها 60 ألفاً، تلتها كازاخستان (50 ألفاً)، ثم تركمنستان (47 ألفاً).

الشكل 11.2: الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى حصة من حركة الطلاب نحو الخارج لمتابعة الدراسة (بالآلاف)، 2019



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ترتبط حركة الطلاب من فئة الشباب ارتباطاً وثيقاً بهجرة الشباب. وكلاهما مرتبط بتنقل أشخاص من مكان إلى آخر. وحتى في الوقت الحاضر، أصبح الخط الفاصل بين الاثنين رقيقاً جداً حيث تميل حركة الشباب إلى تشجيع الهجرة. وهناك عدد من الأسباب التي تجعل الناس ينتقلون من مكان إلى آخر، مثل نقص الفرص أو عدم المساواة أو المخاطر المهددة لرفاهيتهم. وكل هذه الأشياء يمكن أن تؤدي إلى رغبة قوية جداً للشباب في التنقل والبحث عن طرق جديدة أو على الأقل مختلفة للتعلم والتدريب والعمل (Cairns, 2021).

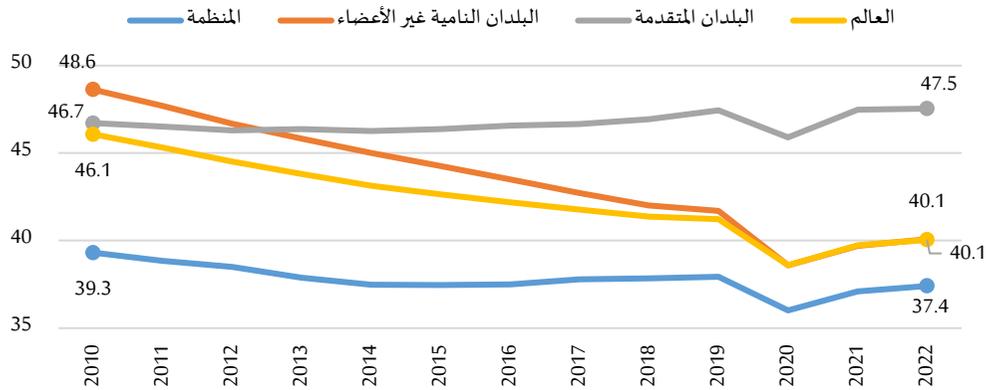
ولا بد من وضع نموذج يُدمج التنقل والهجرة في آن واحد. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون نموذج الهجرة قادراً على التعامل مع أمور جديدة مثل العدد المتزايد من الطلاب الذين ينتقلون، وحاجة العديد من الشباب إلى البحث عن وظائف في بلدان أخرى. ففي العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تم تواتر فكرة حركة الشباب عبر الأجيال بسبب الثقافة التاريخية للهجرة. على سبيل المثال، في الدول الأعضاء الواقعة في آسيا الوسطى، تتميز المجتمعات بثقافة تاريخية للهجرة إلى روسيا وإلى البلدان الأوروبية. وقد أصبحت الهجرة الآن قاعدة، بحيث يشارك الناس خططهم للتنقل مع بعضهم البعض في أوساطهم الخاصة (Zwick, 2021).

### 3.2. العمل وريادة الأعمال

#### مشاركة الشباب في القوى العاملة

تدل المشاركة في القوى العاملة على مستوى إدماج الشباب في سوق العمل، الذي يعتبر أمراً أساسياً ليستطيعوا كسب الدخل، والعيش حياة مثمرة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم المحلية. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، عرف معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (LFPR) اتجاهها متبايناً طوال العقد الماضي، وكان المعدل يتوافق بشدة مع حالات الانكماش والركود والأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، بلغ معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة العالمي 41.2% عام 2019 قبل بدء جائحة كوفيد-19 وانخفض إلى 38.6% عام 2020 (الشكل 12.2). وقد تعافى منذ ذلك الحين بعض الشيء، حيث وصل إلى 39.7% في عام 2021 و 40.1% في عام 2022. وبالمثل، تم قياس معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 37.9% في عام 2019، وانخفض إلى 36% في عام 2020. ثم بدأ في التعافي في عام 2021 وارتفع إلى 37.1% قبل أن يصل إلى 37.4% في عام 2022.

الشكل 12.2: معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة (%). 2010-2022

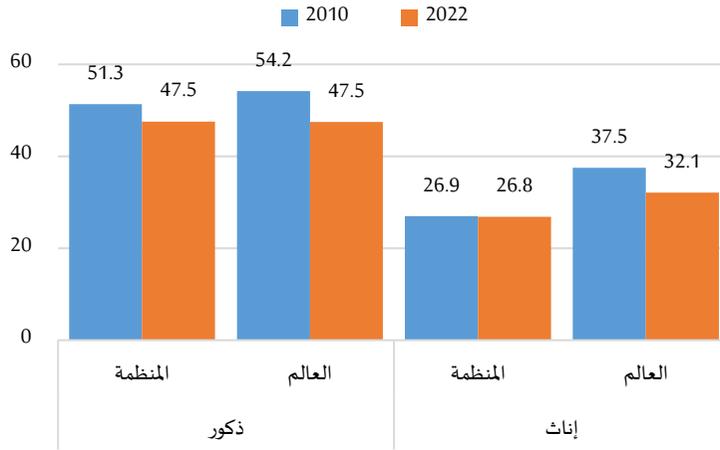


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية والتوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لعام 2019.

في العقد الماضي، عرف معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باطراد مستويات أقل من المتوسط في البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. وإن معدلات مشاركة الإناث والذكور من فئة الشباب تتأثر بالعوامل المؤسسية مثل العادات والأفضليات (كتنقل الشباب، وقيمة عمل الإناث من فئة الشباب، والتميز على أساس السن/الخبرة)؛ والعوامل الاقتصادية (مثل مقارنة صافي الأرباح بفوائد العمل غير المدفوع الأجر)؛ والعوامل الاجتماعية والمؤسسية (مثل العمر ونوع الجنس والمهارات المخولة للحصول على فرص عمل لائقة) (SESRIC, 2020). وعلاوة على ذلك، عندما يشارك الشباب في القوى العاملة، قد يدخلون في قطاعات أقل تنظيماً نسبياً مثل قطاعات الزراعة أو الخدمات في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتتميز الفتيات والشباب من فئة الإناث، اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة، بمعدلات مشاركة أقل بكثير في القوى العاملة في العالم بالمقارنة مع معدل مشاركة الفتيان والشبان في نفس الفئة العمرية. ففي عام 2010، على سبيل المثال، بلغ معدل مشاركة الشباب الذكور في القوى العاملة 54.2%، بينما بلغ نفس المعدل للشباب الإناث 37.5% (الشكل 13.2). وبالمثل، في عام 2022، انخفض معدل مشاركة الشباب الإناث في القوى العاملة بمقدار 15.4 نقطة مئوية عن الشباب الذكور. ويكون هذا التفاوت بين الجنسين أكثر وضوحاً في حالة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يقل فيها معدل مشاركة الشباب الإناث في القوى العاملة بنسبة 20.7 نقطة مئوية عن معدل الشباب الذكور في نفس السنة. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تثني النساء عن المشاركة في القوى العاملة في الفجوة القائمة بين الجنسين على مستوى الأجور. وهناك عدد من العوامل المترابطة التي توسع فجوة الأجور بين الجنسين مثل العمل بدوام جزئي، والعمل غير المدفوع الأجر، ومسؤوليات الرعاية، والتمييز المهني، والأعراف الاجتماعية، والتحيزات الضمنية، والتمييز، ومؤسسات سوق العمل الضعيفة (SESRIC, 2020).

الشكل 13.2: معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة حسب نوع الجنس (%، 2010 مقابل 2022)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات الممنجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية والتوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لعام 2019.

### البطالة في صفوف الشباب

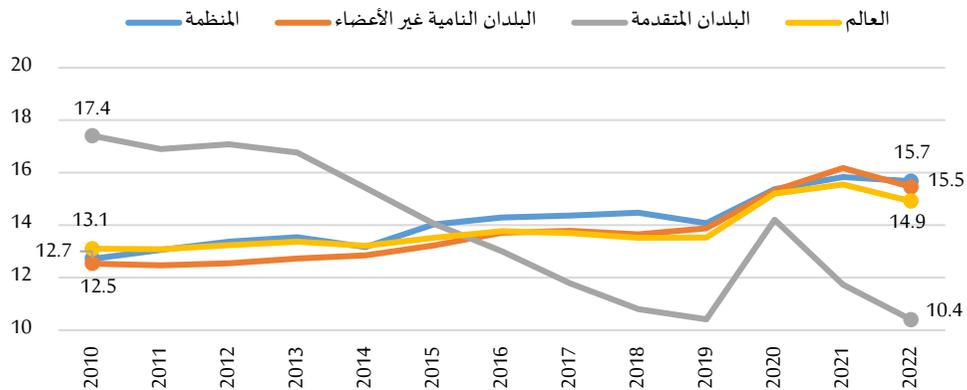
يمكن للبطالة في صفوف الشباب أن تؤثر تأثيراً سلبياً على جودة الحياة والمسار الإنمائي للفرد في هذه الفئة. كما تشكل تحدياً أمام التنمية الاقتصادية بسبب أثرها السلبي على إنتاجية سوق العمل والإنفاق الحكومي والخدمات العامة. وقد زادت بطالة الشباب، في جميع أنحاء العالم، من 13.1% المسجلة عام 2010 إلى 14.9% في عام 2022 (الشكل 14.2).

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان معدل بطالة الشباب في العالم يبلغ 13.5% و14.1% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2019. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة معدل بطالة الشباب في جميع أنحاء

العالم. ففي عام 2020، بلغ معدل البطالة في صفوف الشباب 15.2% في العالم و 15.4% في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي غضون عامين منذ بدء الجائحة، ظلت معدلات البطالة في صفوف الشباب متغيرة في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2021، على سبيل المثال، بلغ المعدل العالمي لبطالة الشباب 15.6% وانخفض إلى 14.9% في عام 2022. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع معدل بطالة الشباب عام 2021 ليصل إلى 15.8% لكنه انخفض منذ ذلك الحين بشكل تدريجي إلى 15.7% في عام 2022.

وبالمثل، بلغ معدل بطالة الشباب في البلدان المتقدمة 10.4% قبل الجائحة (2019)، وارتفع إلى 14.2% في عام 2021، وانخفض بشكل كبير إلى 11.7% في عام 2021 و 10.4% في عام 2022. وفي البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كان وقع الجائحة على بطالة الشباب أكثر حدة، إذ كان معدل بطالة الشباب فيها يبلغ 13.9% عام 2019. وفي عامي 2020 و 2021، كان متوسط هذا المعدل مرتفعا بشكل ملحوظ مُسجلا قيمي 15.3% و 16.2% على التوالي. ومع ذلك، في عام 2022، بلغ معدل بطالة الشباب في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 15.5%، وهو أقل من نظيره في الدول الأعضاء في المنظمة.

الشكل 14.2: معدلات البطالة في صفوف الشباب (%، 2010-2022)



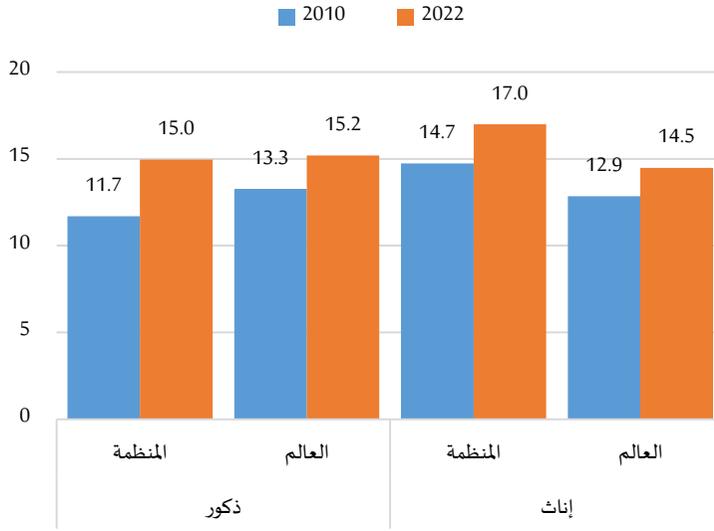
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

ومن شأن عدة عوامل أن تفسر ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (SESRIC, 2020). أولاً، تعتبر فئة الشباب أكثر ضعفاً من فئة البالغين في الأوقات الاقتصادية غير المواتية. وثانياً، قد تواجه هذه الفئة صعوبة في العثور على عمل بسبب نقص المعلومات حول سوق العمل وفي تجربة البحث عن عمل. وأخيراً، تميل الحصة الكبيرة التي يمثلها الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقليل فرص العمل المتاحة للشباب في الاقتصاد الرسمي. وقد تكون هناك عوامل أخرى مرتبطة بالتحيز ضد الشباب، والمعايير الاجتماعية والثقافية، وانعدام الخبرة الأولية وعدم توافق المهارات في سوق العمل وغيرها.

وعلاوة على ذلك، تبين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن بطالة الشباب أن معدل البطالة في صفوف الإناث منهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفع في المتوسط بمقدار 2.3 نقطة مئوية في

الفترة ما بين عامي 2010 و 2022، في حين ارتفعت معدلات الذكور بمقدار 3.3 نقاط مئوية في الفترة نفسها (الشكل 15.2). وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت معدلات بطالة الشباب الذكور أيضا من 13.3% المسجلة عام 2010 إلى 15.2% عام 2022 وارتفعت معدلات بطالة الإناث من 12.9% المسجلة عام 2010 إلى 14.5% عام 2022. وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت معدلات بطالة الشباب الإناث أعلى عموما في جميع أنحاء العالم وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن الجائحة أدت إلى زيادة معدلات بطالة الشباب لكلا الجنسين.

الشكل 15.2: معدلات البطالة في صفوف الشباب حسب الجنس (%، 2010 مقابل 2022)

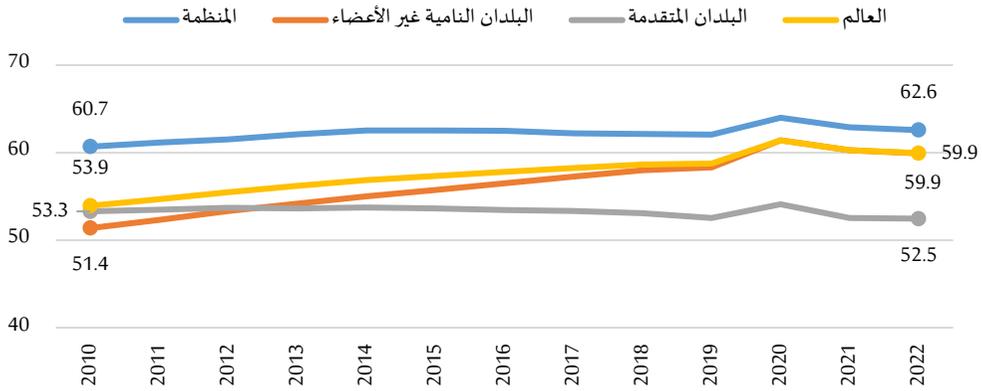


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

### عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب

يشير معدل عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب إلى نسبة الأفراد من فئة الشباب الذين ليسوا نشطين في سوق العمل (إما بمزاولة عمل ما أو البحث عنه). وهذا المعدل يحدو اتجاهها متصاعدا في جميع أنحاء العالم منذ عام 2010. ففي عام 2010، بلغ المعدل العالمي لعدم نشاط الشباب 53.9%، الذي وصل إلى 59.9% في 2022 (الشكل 16.2) وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ هذا المعدل قبل الجائحة 62.1% (2019)، وارتفع إلى 64% خلال الجائحة عام 2020 وانخفض مرة أخرى إلى 62.9% عام 2021 و 62.6% عام 2022. وبالمثل، في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، بلغ معدل عدم نشاط الشباب عام 2019 نسبة 58.3%، وارتفع إلى 61.4% عام 2020 وانخفض إلى 60.3% عام 2021 و 59.9% عام 2022. أما في البلدان المتقدمة، فقد بلغ المعدل قبل الجائحة 52.5%، وارتفع إلى 54.1%، ثم انخفض منذ ذلك الحين إلى 52.5% في عامي 2021 و 2022.

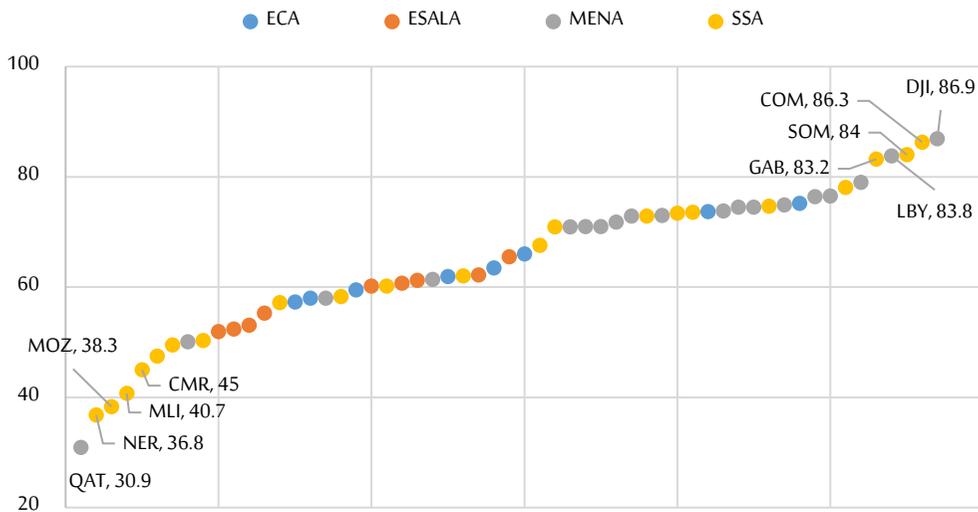
الشكل 16.2: معدل عدم النشاط في صفوف الشباب (%، 2010-2022)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

وعلى المستوى القطري في منظمة التعاون الإسلامي، سجلت أدنى معدلات لعدم نشاط الشباب في كل من قطر (30.9%)، والنيجر (36.8%)، وموزمبيق (38.3%)، ومالي (40.7%)، والكاميرون (45%) (الشكل 17.2). وبالمقابل سجلت كل من جيبوتي (86.9%) وجزر القمر (86.3%) والصومال (84%) وليبيا (83.8%) والغابون (83.2%) أعلى المعدلات. ومن الواضح أن المعدلات المرتفعة لعدم نشاط الشباب تثير قلق البلدان التي تقوض مسار تنميتها. وفي هذا الصدد، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بشكل جماعي، إلى وضع سياسات لمعالجة عدم نشاط الشباب سواء كان ذلك بسبب طول فترة الدراسة أو المعايير الثقافية أو عدم رغبة الشباب في المشاركة في سوق العمل.

الشكل 17.2: معدل عدم نشاط الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (%، 2022)



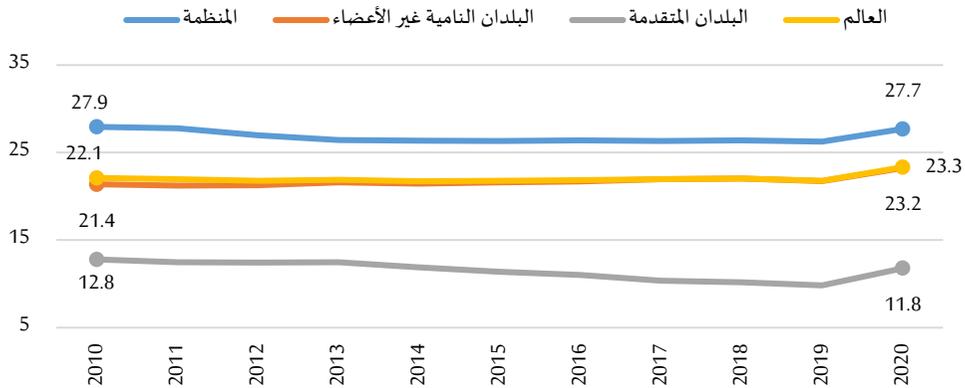
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

## الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب

على غرار ما ذُكر بإيجاز في الأقسام السابقة، قد لا يشارك الشباب في سوق العمل أو يكونوا نشطين اقتصاديا بسبب انخراطهم في أنشطة التعليم أو التدريب المهني لفترات طويلة. وعموما، يميل الشباب إلى تخصيص فترة أطول للتعليم وتحسين مهاراتهم عندما تضيق آفاق الشغل في مجملها. ومع ذلك، فإن فئة الشباب التي تثير قلقا خاصا هي تلك التي تكون خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. فالشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) يكونون محرومون بشكل خاص لأنهم غير قادرين على الاستفادة من فرص العمل والتعليم والتدريب.

على مدى العقد الماضي، اتبعت معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب نمطا مستقرا حتى تفشي جائحة كوفيد-19، وبعد ذلك ارتفعت على مستوى العالم. فبين عامي 2010 و 2019، انخفضت هذه المعدلات بنسبة 1.7 نقطة مئوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و 3 نقاط مئوية في البلدان المتقدمة، و 0.3 نقطة مئوية على مستوى العالم (الشكل 18.2). وفي المقابل، زادت بنسبة 0.4 نقطة مئوية في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة من 2010 حتى 2019. ولكن في الفترة الممتدة ما بين 2019 و 2020، زادت معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بنسبة 1.5 نقطة مئوية على الصعيد العالمي، و 1.4 نقطة مئوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و 1.5 نقطة مئوية في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و نقطتين مئويتين في البلدان المتقدمة.

الشكل 18.2: معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (%، 2010-2020)

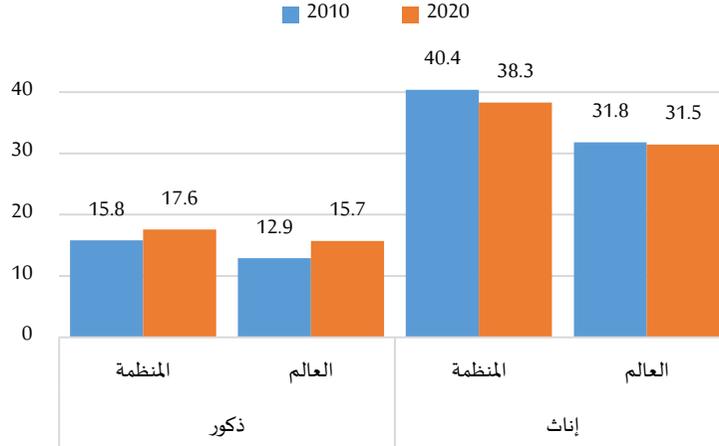


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات المنمذجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية والتوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لعام 2019.

تُظهر البيانات المصنفة حسب الجنس لعام 2010 مقابل بيانات عام 2020 أن معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب كانت أقل باطراد بالنسبة للفتيان والشباب الذكور بالمقارنة مع الفتيات والشباب الإناث. ففي عام 2010، على سبيل المثال، بلغت الفجوة العالمية بين الجنسين على مستوى معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب 18.9%، وانخفضت هذه الفجوة انخفاضا طفيفا لتصل إلى 15.8%.

عام 2020 (الشكل 19.2). وبالمثل، بلغ الفرق بين معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب من الإناث والذكور في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 24.6% المسجلة عام 2010 و 20.7% عام 2020.

الشكل 19.2: معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب حسب الجنس (%، 2010 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التقديرات الممنجة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية والتوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لعام 2019.

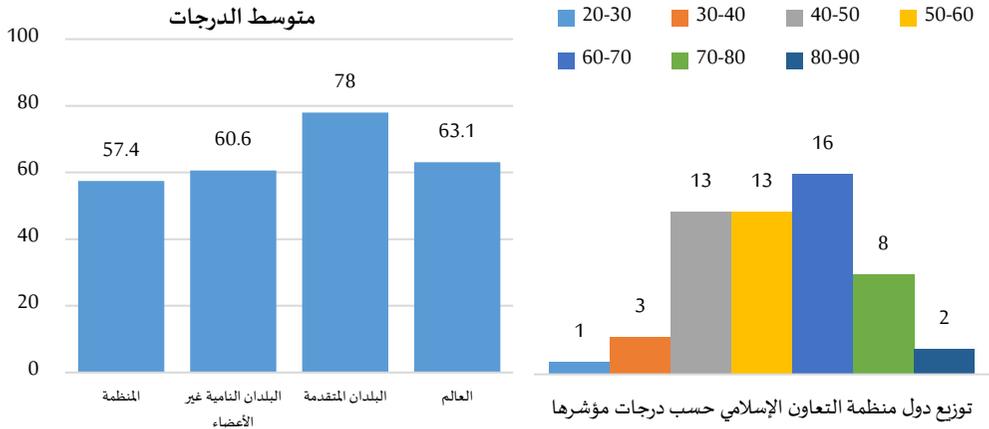
### ريادة الأعمال في صفوف الشباب

من شأن أنشطة تنظيم المشاريع أن تصبح مصدرا للدخل بالنسبة للشباب الذين يتمتعون بفرص عمل محدودة في القطاع الرسمي، مع زيادة إمكاناتهم ومهاراتهم الاجتماعية والاقتصادية إلى أقصى حد ممكن. ولكن رواد الأعمال الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يواجهون عددا من التحديات. بحيث أنهم كثيرا ما يكون لديهم فرصا أقل للوصول إلى رأس المال وشبكات الأعمال التجارية، وإمكانية محدودة للوصول إلى الهياكل الأساسية، ومعرفة محدودة بالقوانين المتعلقة بتنظيم المشاريع. وفي البلدان النامية، من شأن سهولة ممارسة الأعمال التجارية أن تعزز رغبة الشباب ونشاطهم في مجال تنظيم المشاريع. ومع ذلك، وفقا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال التابع للبنك الدولي، يتضح أن القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية في عشرة مجالات (من التجارة حتى الكهرباء) هي الأضعف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ متوسط درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية 57.4 عام 2019. وبالمقارنة مع الدول الأعضاء في المنظمة، كان متوسط درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية أعلى نسبيًا في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (60,6) وأعلى بكثير في البلدان المتقدمة (78) (الشكل 20.2، اليسار).

وفي الوقت ذاته، كانت درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية أعلى من 50 في 80% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 56 المندرجة في تقرير هذا المؤشر، حيث استأثرت كل من الإمارات العربية المتحدة

(80.8) وماليزيا (81.5) على أعلى درجتين في منطقة المنظمة (الشكل 20.2، اليمين). ومن أصل الدول الأعضاء الـ56، سجلت 17 دولة فقط درجات أقل من 50. ويحتاج صناع السياسات في كل من الصومال (20) واليمن (31.8) وليبيا (32.7) وتشاد (36.9) - التي حصلت على أدنى درجات على هذا المؤشر في منطقة المنظمة - إلى ضمان تسهيل القوانين المتعلقة بمباشرة أو ممارسة الأعمال التجارية لفتح أسواق جديدة أمام الشباب ودعم الجهود التي يبذلها رواد الأعمال الشباب.

الشكل 20.2: درجات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (اليسار) وتوزيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال درجة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (اليمين)، 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. تتراوح الدرجات من 0-100، حيث يشير الصفر إلى أدنى أداء و 100 إلى أعلى أداء.

## 4.2. الصحة والرفاه

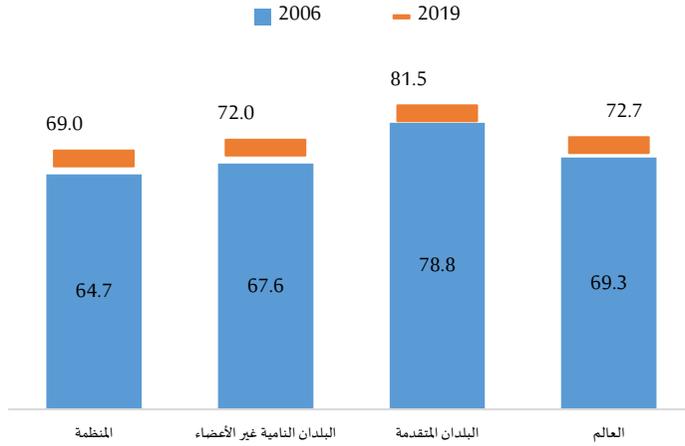
### العمر المتوقع وأسباب الوفيات

يدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الحالة الصحية العامة للأشخاص في بلد معين، وإلى حد ما، على جودة خدمات الرعاية الصحية المتاحة لهم. ويتأثر متوسط العمر المتوقع بشكل عام بعوامل مثل الفقر وسوء التغذية والصراعات ومحدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي وخدمات النظافة، ونقص خدمات الرعاية الصحية الحيوية مثل تغطية برامج التحصين. وبالنسبة للشباب، من شأن العوامل التي تؤثر على متوسط العمر المتوقع أن تحدد قدرتهم على العيش حياة مرضية وناجحة، والحصول على وظائف مزدهرة وتكوين أسر.

لحسن الحظ، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2006 و 2019 (الشكل 21.2). فعلى الصعيد العالمي، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 69.3 سنة عام 2006. وفي عام 2019، كان هذا المتوسط 72.7 عاماً. وبالمثل، في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع متوسط

العمر المتوقع عند الولادة بمقدار 4.3 سنوات، وفي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة زاد بمقدار 4.4 سنوات، وفي البلدان المتقدمة زاد بمقدار 2.7 سنة بين عامي 2006 و 2019. ومع ذلك، استمرت الدول الأعضاء في المنظمة، في المتوسط، في تسجيل أدنى متوسط عمر متوقع عند الولادة في العالم في عام 2019.

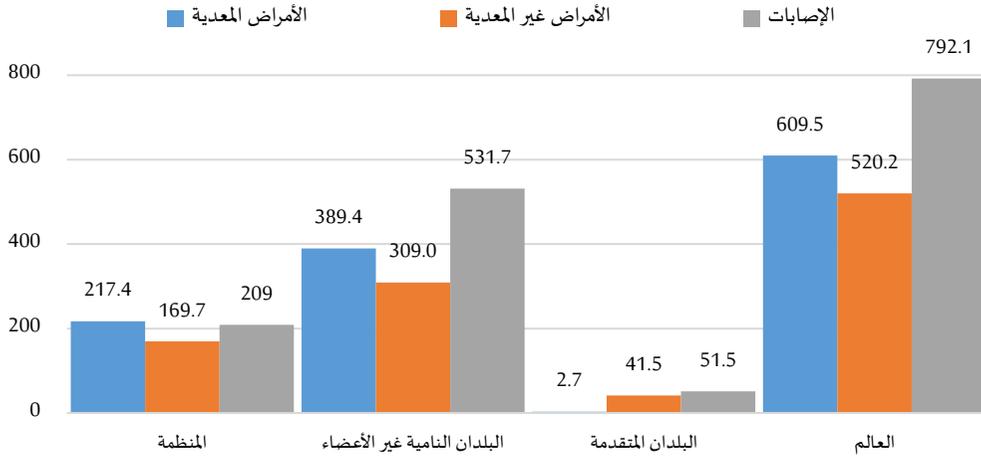
الشكل 21.2: العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)، 2006 مقابل 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

يمكن لتحليل الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف الشباب أن يفسر جزئياً سبب الانخفاض النسبي لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الشكل 22.2، تمثل السبب الرئيسي لوفاة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة) في الإصابات عام 2020. بحيث توفي حوالي 792.1 ألف شاب على مستوى العالم جراء هذا السبب في عام 2020 (الشكل 22.2). وأعقب ذلك 609.5 ألف شاب توفوا بسبب الأمراض المعدية (بما في ذلك الحالات التنفسية والمتعلقة بفترة ما قبل الولادة والتغذية) و 520.2 ألف شاب توفوا بسبب أمراض غير معدية. كما أن الإصابات هي السبب الرئيسي للوفيات في صفوف الشباب في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة. وخارج نطاق الاتجاهات العالمية، كان السبب الرئيسي لوفيات الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو الأمراض المعدية (217.4 ألف)، تلتها الإصابات (209 آلاف)، ثم الأمراض غير المعدية (169.7 ألف) (الشكل 22.2). وهذا أمر مثير للقلق بوجه خاص لأن عدداً من الأمراض/الحالات المعدية والتنفسية والمتعلقة بفترة ما قبل الولادة والتغذية يمكن الوقاية منها ويمكن التخفيف من حدتها بتدخلات حينية مثل الكشف المبكر والرعاية العلاجية السليمة (بما في ذلك العلاج والتحصين والتلقيح وما إلى ذلك).

الشكل 22.2: الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما (بالآلاف)، 2020.



المصدر: حسابات موظفي سيرك بناء على قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن الوفيات

### الصحة والخدمات النفسية

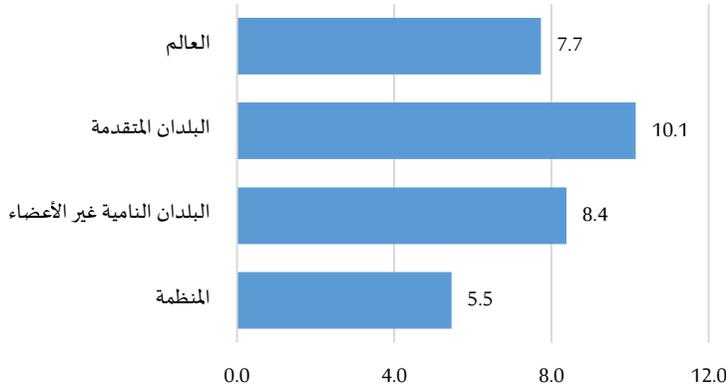
قد يكون للصحة النفسية للشباب تأثيرا حاسما على نتائجهم التنموية، وجودة حياتهم، وحتى على اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع (UN, 2014). إذ من شأن حالات الصحة النفسية أن تؤثر على ثقة الفرد الشاب بنفسه، واحترامه لذاته، وقدرته على تكوين علاقات صحية، ومشاركته الاجتماعية، وكذلك إمكاناته الاقتصادية. ففي عام 2019، قدرت اليونيسف أن ما يقرب من 86.2 مليون شاب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاما) يعانون من اضطرابات نفسية، بما في ذلك القلق واضطرابات الاكتئاب، واضطرابات سلوكية، واضطراب نقص الانتباه/فرط النشاط، والإعاقة الذهنية التنموية مجهولة السبب، واضطرابات أخرى. ومع ذلك، تظهر البيانات على المستوى الوطني حول الصحة النفسية للشباب، نقص حاد في مرافق وسياسات وبرامج هذه الأخيرة والخاصة بالشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن الصعب للغاية تحديد مدى كفاية خدمات الصحة النفسية ووضعها العام فيما يتعلق بالشباب في الدول الأعضاء في المنظمة بسبب هذا العامل التقيدي.

ومع ذلك، ترتبط الاضطرابات النفسية ارتباطا وثيقا بالانتحار الذي تتوفر بيانات عنه. فحوالي 90% من الأشخاص المنتحرون عانوا من اضطراب نفسي واحد على الأقل (Bilsen, 2018). وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، غالبا ما ينجم السلوك الانتحاري عن عوامل مثل الصراع أو الكوارث أو العنف أو سوء المعاملة أو فقدان الشعور بالانتماء. كما أن معدلات الانتحار أعلى بين الشباب المعرضين للخطر مثل المهاجرين واللاجئين والأقليات.

ووفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية لعام 2019، بلغ إجمالي معدل الانتحار في صفوف الشباب في العالم 7.7 عام 2019، مما يعني أن كل 7.7 أشخاص لكل 100.000 شاب ماتوا منتحرين. وكان إجمالي معدل الانتحار في صفوف الشباب عام 2019 الأعلى في البلدان المتقدمة (10.1)، تلتها البلدان النامية غير الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي (8.4) والدول الأعضاء في المنظمة (5.5) (الشكل 23.2). ومن الصعب تحديد ما إذا كان المعدل الأقل يرجع إلى وجود دعم ومرافق الصحة النفسية أو نقص البيانات بشأن هذا الموضوع.

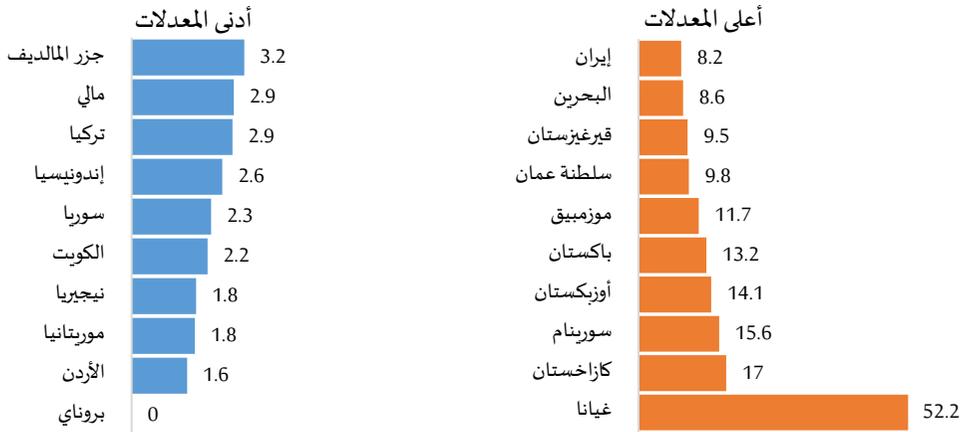
الشكل 23.2: المعدلات الإجمالية للانتحار في صفوف الشباب، 2019



المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

على المستوى القطري، توفي أكثر من 10 شبان (لكل 100.000 شاب) بسبب الانتحار في غيانا وكازاخستان وسورينام وأوزبكستان وباكستان وموزمبيق عام 2019 (الشكل 24.2، اليمين). وفي المقابل، سجلت المعدلات الإجمالية الأدنى للانتحار الشباب في كل من بروناي دار السلام والأردن وموريتانيا ونيجيريا (الشكل 24.2، اليسار). وإن تبني سياسات وبرامج، وحملات توعية، وخدمات دعم مناسبة تعنى بالصحة النفسية من شأنه تقليل حالات الانتحار في صفوف الشباب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

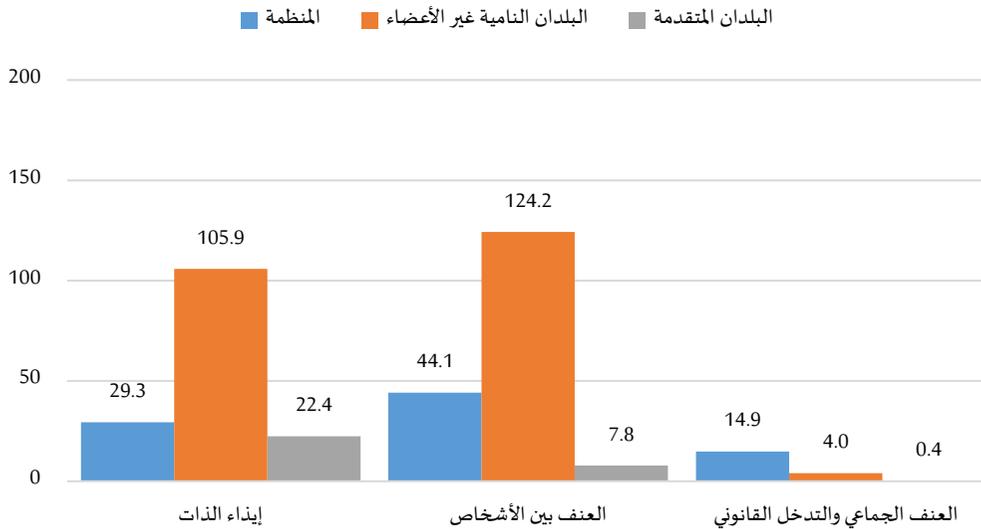
الشكل 24.2: الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى معدلات إجمالية للانتحار في صفوف الشباب، 2019



المصدر: المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

على غرار حالات الانتحار، يمكن أن تظهر الاضطرابات النفسية أيضا في شكل إصابات متعمدة بما في ذلك إيذاء النفس والعنف بين الأشخاص والعنف الجماعي. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، في عام 2020، توفي 353.2 مليون شاب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما) على مستوى العالم بسبب إصابات متعمدة، وتوفي 157.7 مليون منهم بسبب إيذاء النفس، و 176.2 مليون حالة وفاة بسبب العنف بين الأشخاص، و 19.3 مليون حالة وفاة بسبب العنف الجماعي والتدخل القانوني. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كان السبب الرئيسي للوفيات هو العنف بين الأشخاص (44.1 مليون حالة وفاة)، تلاه إيذاء النفس (29.3 مليون حالة وفاة) ثم العنف الجماعي (14.9 مليون حالة وفاة) (الشكل 25.2).

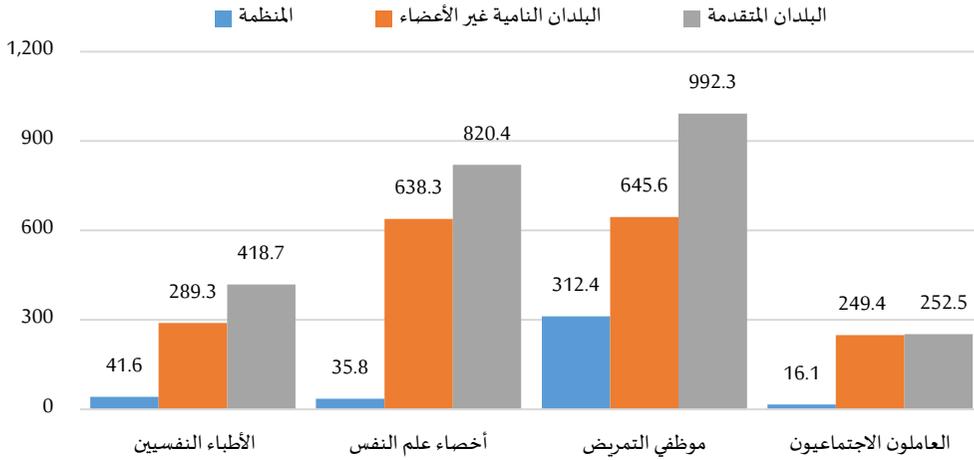
الشكل 25.2: توزيع الوفيات بسبب الإصابات المتعمدة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما (ملايين الوفيات)، 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن الوفيات

ومع ذلك، بغض النظر عن ارتفاع المعدلات الإجمالية للانتحار في صفوف الشباب والوفيات الناجمة عن الإصابات المتعمدة، تكشف البيانات المتعلقة بموظفي قطاع الصحة النفسية لعام 2017 أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتخلف عن البلدان النامية غير الأعضاء فيها والبلدان المتقدمة عندما يتعلق الأمر بتوافر الأطباء النفسيين وعلماء النفس والمرضات والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في قطاع الصحة النفسية (الشكل 26.2). وتبين مقارنة أجريت بين البلدان النامية الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء فيها أنه كان لدى الدول الأعضاء في المنظمة لكل 100.000 نسمة، 247,7 طبيب نفسي أقل، و 602,8 أخصائي علم نفس أقل، و 333,2 عامل تمريض أقل، و 233,3 أخصائي اجتماعي أقل في قطاع الصحة النفسية. وكان هذا التفاوت أكثر حدة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.

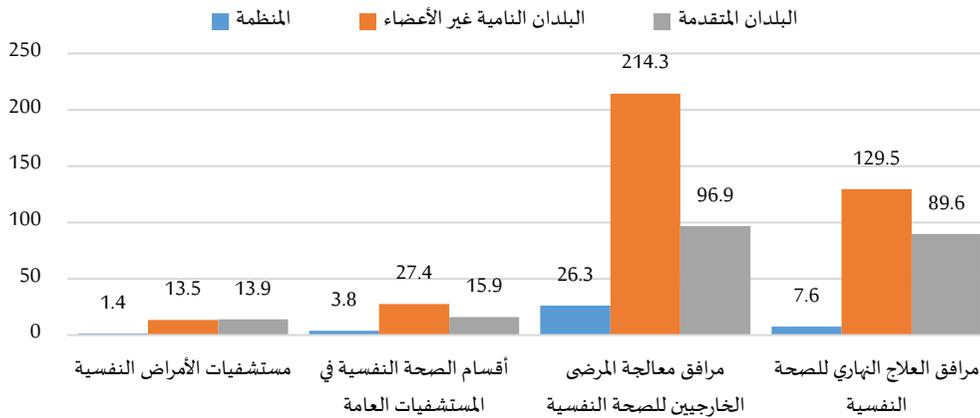
الشكل 26.2: العاملون في قطاع الصحة النفسية (لكل 100.000 شخص)، 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية. البيانات مأخوذة من آخر سنة متاحة بين عامي 2013 و 2017.

على غرار أوجه القصور القائمة على مستوى العاملين في قطاع الصحة النفسية، كان لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا عددا قليلا جدا مثيرا للقلق من مرافق الصحة النفسية لكل 100.000 شخص عام 2017. وفي المتوسط، كان لديها 12,1 أقل من المستشفيات النفسية، و 23,6 أقل من وحدات الصحة النفسية في المستشفيات العامة، و 188 أقل من مرافق العيادات الخارجية للصحة النفسية، و 121,9 أقل من مرافق العلاج النهارية للصحة النفسية لكل 100.000 شخص بالمقارنة مع البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (الشكل 27.2).

الشكل 27.2: مرافق الصحة النفسية (لكل 100.000 شخص)، 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية. البيانات الخاصة بمستشفيات الأمراض النفسية ووحدات الصحة النفسية في المستشفيات العامة ومرافق العيادات الخارجية للصحة النفسية مأخوذة من آخر عام متاح بين عامي 2013 و 2017، وبيانات مرافق العلاج النهارية للصحة النفسية من آخر عام متاح بين عامي 2015 و 2017.

## التعاطي المفرط للمخدرات والإدمان عليها

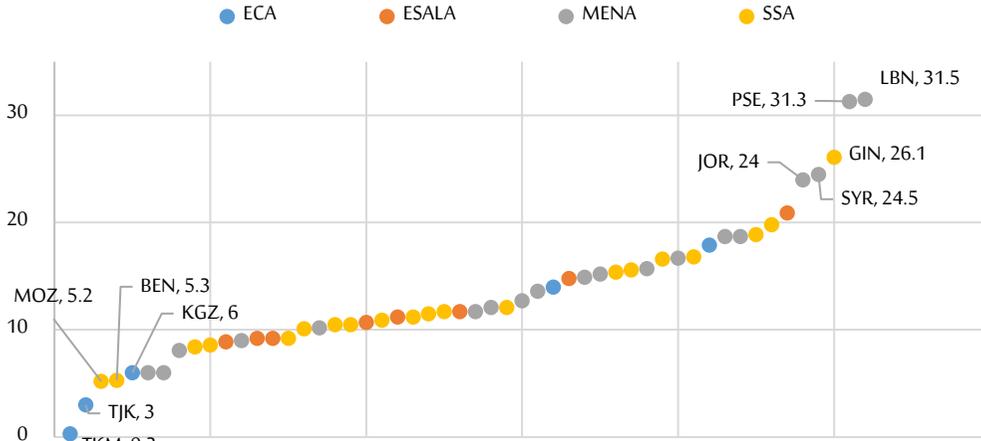
كثيرا ما يتعاطى الشباب للمخدرات بشكل مفرط ويدمن عليها بسبب الضغوط النفسية والبدنية، والفقر، والعزلة الاجتماعية، والإقصاء والتهميش، والصراع بين الأسر، وإهمال الوالدين أو إساءة معاملتهما، ونقص الدعم الاجتماعي. ويكون أفراد الأسرة من فئة المراهقين والشباب أكثر عرضة لتعاطي المخدرات بسبب قابليتهم للتأثر بالأفعال والأشخاص وضعفهم أمام العوامل التي تزيد من تفاقم الأمور. على سبيل المثال، من شأن عوامل مثل تأثير الأقران السلبي، وضعف مستوى الوعي بالعواقب طويلة المدى للإدمان، وعدم تدخل الوالدين أن تجبر الشباب في كثير من الأحيان على اللجوء إلى تعاطي المخدرات. وفي غالبية الحالات، يزيد الاتكال على المخدرات والإدمان من احتمالية تعرض الشباب للبطالة، والميل الإجرامي، والأمراض البدنية، والعلاقات الاجتماعية المختلة، والميول الانتحارية، والأمراض النفسية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع.

وهناك ثلاثة أنواع شائعة من الاتكال على المخدرات والإدمان منتشرة حاليا في صفوف الشباب في جميع أنحاء العالم، هي: استهلاك الكحول وتعاطي المخدرات والتبغ - ومؤخرا - الإدمان على الإنترنت. فعلى الصعيد العالمي، يؤدي استهلاك الكحول إلى 3 ملايين حالة وفاة سنويا. وفي حين لا توجد سوى بيانات قليلة أو معدومة عن استهلاك الشباب للكحول في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يفترض أن استهلاك الشباب للكحول منخفض في هذه الأخيرة بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى لأن استهلاك الكحول يعتبر انحرافا عن التعاليم الإسلامية، فضلا عن كونه عملا منبوذا من الناحية الاجتماعية في عدد من الدول الأعضاء وبشكل وصمة عار تلاحق المستهلك للخمر (SESRI, 2020a).

وعندما يتعلق الأمر بتعاطي المخدرات والاتكال عليها، فإن أفراد الأسرة الأصغر سنا هم أكثر عرضة للوقوع في فخها بالمقارنة مع الأفراد الأكبر سنا. وتحدد عدة دراسات فترة المراهقة المبكرة (أعمار 12-14 عاما) حتى المراهقة المتأخرة (أعمار 15-17 عاما) باعتبارها فترة خطرة لبدء تعاطي المخدرات. وغالبا ما يكون أكثر انتشارا بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 عاما (UN, 2018). وعلى غرار استهلاك الكحول، فإن تعاطي المخدرات غير المشروعة أمر مستهجن ومنبوذ في الإسلام. ونظرا لعدم وجود بيانات كافية عن هذا الموضوع، يفترض أن الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتعاطون المخدرات بوتيرة أقل بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى بسبب القيود الدينية المقترنة بالوصم الاجتماعي فيما يتعلق بتعاطي المخدرات.

عندما يتعلق الأمر بالاستخدام الحالي لمنتجات التبغ، تظهر بيانات عام 2020 أن معدل انتشار منتجات التبغ ليس متجانسا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 28.2) مع تسجيل معدل استخدام أعلى نسبيا في لبنان (31.5%) وفلسطين (31.3%) وغينيا (26.1%) وسوريا (24.5%) والأردن (24%) ومعدل استخدام أقل نسبيا في تركمانستان (0.3%) وطاجيكستان (3%) وموزمبيق (5.2%) وبنين (5.3%) وقيرغيزستان (6%).

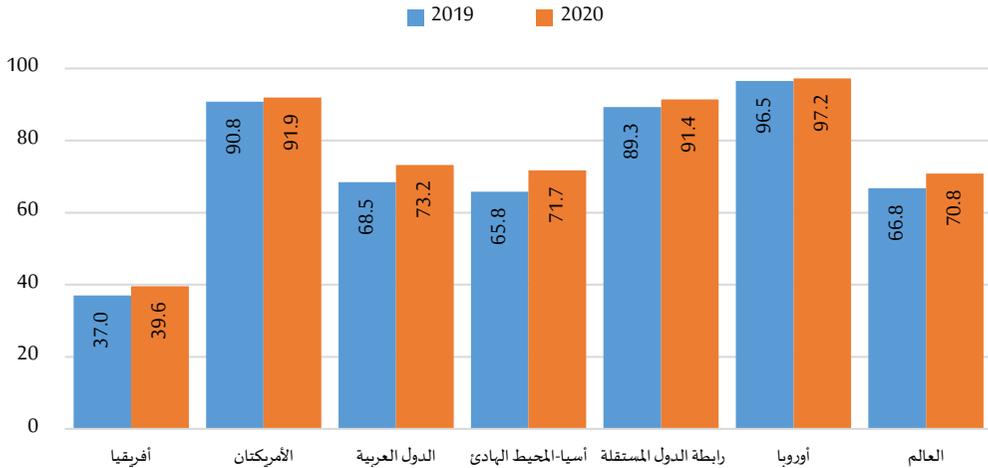
الشكل 28.2: معدل انتشار استخدام التبغ الحالي في صفوف المراهقين (أعمار 13-17 عاما) (%، 2020



المصدر: المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

في السنوات الأخيرة، برز الإدمان على التكنولوجيا أو الإنترنت في صفوف الشباب باعتباره تحديا كبيرا متصل بالصحة في عدد من البلدان حول العالم. فبين عامي 2019 و 2020 وحدهما، زادت نسبة الشباب الذين يستخدمون الإنترنت بنسبة 4 نقاط مئوية حول العالم. وعلى الصعيد الإقليمي، زادت النسبة المئوية للشباب الذين يستخدمون الإنترنت بمعدل 5.9 نقطة مئوية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، و 4.7 نقطة مئوية في الدول العربية، و 2.6 نقطة مئوية في أفريقيا، و 2.1 نقطة مئوية في رابطة الدول المستقلة (CIS)، و 1.1 نقطة مئوية في الأمريكتين، و 0.7 نقطة مئوية في أوروبا (الشكل 29.2).

الشكل 29.2. النسبة المئوية للشباب الذين يستخدمون الإنترنت (%، 2019 مقابل 2020



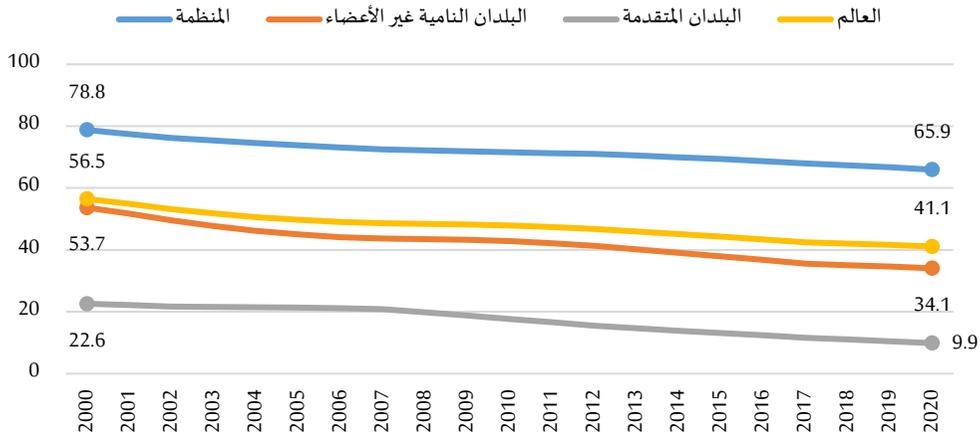
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وإن كان صحيح أن التكنولوجيا الحديثة من شأنها أن تحسن فرص الأشخاص للتعلم وإقامة العلاقات والتواصل والترفيه وتعزيز المهارات، فقد تؤدي أيضا إلى التزام اعتيادي على الانخراط في استخدام التكنولوجيا كشكل من أشكال الهروب من الواقع (Young & de Abreu, 2010). طما يمكن للإدمان على الإنترنت في صفوف الشباب أن يتسبب في اختلال التواصل بينهم وبين والديهم وتغيير الأخلاق والقيم التقليدية بسبب الاطلاع على ثقافات أخرى (غالبا ما تكون متضاربة) (SESRIC, 2017). ومن شأن الاستخدام المفرط لأدوات التكنولوجيا (مثل الإنترنت والهواتف المحمولة وما إلى ذلك) أن يشبه السلوكيات المرتبطة بالإدمان على الكحول والمخدرات (Byun et al., 2008).

### الصحة الإنجابية

عندما يتعلق الأمر بالصحة الإنجابية للشباب من فئة الإناث، فإن الخصوبة عند المراهقين مصدر قلق خاص، إذ يعتبر حمل المراهقات أمرا ضارا جدا بصحة الشباب الإناث ونزوعهم إلى التعليم وأفاق توظيفهم وغير ذلك. فعندما تحمل المراهقات، من المرجح أن يتركن المدرسة ويتوقفن عن العمل. كما من شأن الخصوبة لدى المراهقات أن تؤدي إلى مضاعفات صحية للأم والطفل مثل انخفاض الوزن عند الولادة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وحتى الوفيات التنفسية.

الشكل 30.2: معدل الخصوبة لدى المراهقات (الولادات لكل 1.000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000-2020



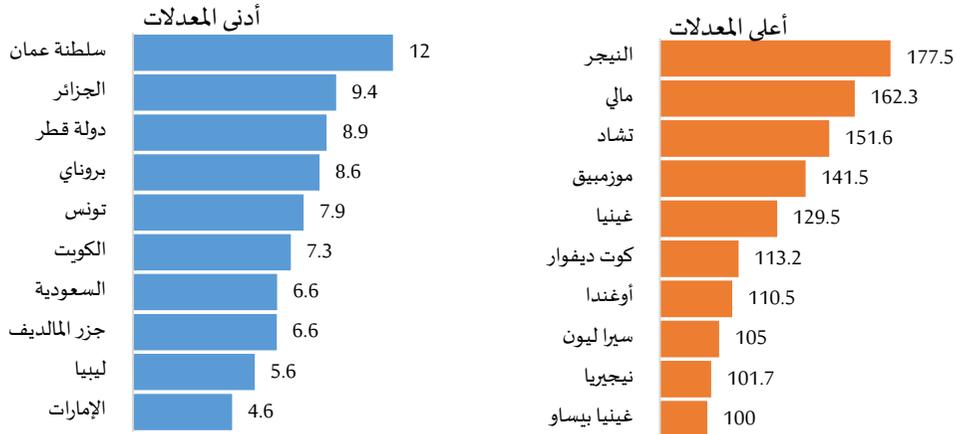
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة من البنك الدولي.

ووفقا لآخر البيانات المتاحة، فإن الخصوبة لدى المراهقات أخذت في الانخفاض في جميع أنحاء العالم منذ عام 2000 (الشكل 30.2). وبالمقارنة مع 56,5 ولادة لكل 1.000 فتاة (في سن 15-19)، انخفضت معدلات الخصوبة لدى المراهقات على الصعيد العالمي إلى 41,1 ولادة لكل 1.000 فتاة. كما انخفضت بمقدار 12,7 ولادة لكل 1.000 فتاة في البلدان المتقدمة، و 19,6 ولادة لكل 1.000 فتاة في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و 12,9 ولادة لكل 1.000 فتاة في الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، كانت

معدلات الخصوبة لدى المراهقات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعلى في العالم في عام 2020 حيث بلغت 65.9 ولادة لكل 1.000 فتاة. وفي كثير من البلدان النامية، تنتشر حالات الزواج المبكر وخصوبة المراهقات بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية أو الممارسات الثقافية.

وعلى المستوى القطري، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعض أعلى معدلات الخصوبة لدى المراهقات عام 2020. وتشمل هذه البلدان النيجر (177.5) ولادة لكل 1.000 فتاة) ومالي (162.3) ولادة) وتشاد (151.6) ولادة) وموزمبيق (141.5) ولادة) وغينيا (129.5) ولادة) وكوت ديفوار (113.2) ولادة) وأوغندا (110.5) ولادة) وسيراليون (105) ولادة). وسُجلت أدنى المعدلات عام 2020 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث بلغت في الإمارات العربية المتحدة (4.6) ولادة لكل 1.000 فتاة)، وليبيا (5.6) ولادة)، وجزر المالديف (6.6) ولادة)، والمملكة العربية السعودية (6.6) ولادة)، والكويت (7.3) ولادة)، وتونس (7.9) ولادة)، وبروناي دار السلام (8.6) ولادة)، وقطر (8.9) ولادة)، والجزائر (9.4) ولادة)، وعمان (12) ولادة) (الشكل 31.2، اليسار).

الشكل 31.2: الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى معدلات الخصوبة لدى المراهقات (الولادات لكل امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاما)، 2020

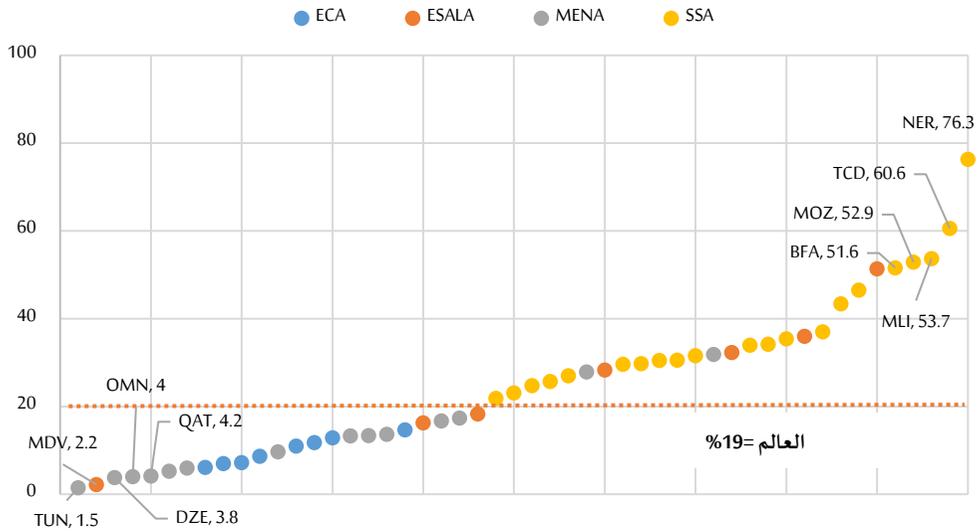


المصدر: البنك الدولي.

وترتبط خصوبة المراهقات بالزواج المبكر أو زواج الأطفال، أي الزواج الرسمي أو الزواج غير الرسمي قبل سن 18. وفي أغلب الأحيان، يكون زواج الأطفال نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مثل الفقر، والمعتقدات المحيطة بشرف الأسرة، والممارسات المتعلقة بالمهر، وعدم تعليم الفتيات وانعدام فرص العمل، والالتزام الاجتماعي، وغير ذلك. ففي عام 2021، تُظهر مجموعة بيانات اليونسيف أن 19.5% من النساء (من أعمار 20-24 سنة) حول العالم كن متزوجات قبل سن 18. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كانت النسبة المئوية للنساء المتزوجات قبل سن 18 أعلى بشكل ملحوظ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث

سجلت أعلى النسب في النيجر (76,3%) وتشاد (60,6%) ومالي (53,7%) وموزمبيق (52,9%) وبوركينا فاسو (51,6%) (الشكل 32.2). وعلى الجانب الآخر، سجلت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضا من أدنى النسب المئوية للنساء المتزوجات قبل سن 18، لوحظت أدناها في تونس (1,5%) وجزر المالديف (2,2%) والجزائر (3,8%) وعمان (4%) وقطر (4,2%).

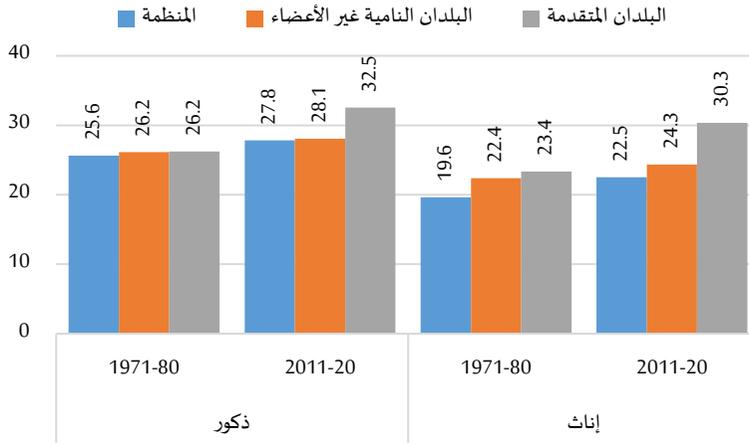
الشكل 32.2: النسبة المئوية للنساء (أعمار 20-24 سنة) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتزوجات قبل سن 18، 2021



المصدر: قاعدة بيانات اليونيسيف العالمية للبيانات مأخوذة من آخر سنة متاحة بين عامي 2015 و 2021.

ومع ذلك، فإن سن الزواج الأول لكل من الرجال والنساء أخذ في الارتفاع على الصعيد العالمي. ففي الفترة ما بين 1971 و 1980، سُجلت زيادة قدرها 6.31 سنة في سن الزواج الأول للرجال وزيادة قدرها 6.99 سنة في سن الزواج الأول للنساء في البلدان المتقدمة (الشكل 33.2). وبالمثل، في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع سن الرجل عند الزواج الأول بمقدار 2.21 سنة وسن المرأة بمقدار 2.88 سنة. وسُجلت أدنى الزيادات في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (1.92 سنة للرجال و 1.95 سنة للنساء). وفي الوقت الحاضر، سُجلت أعلى قيمة لسن الزواج الأول لكل من الرجال والنساء في البلدان المتقدمة، تلتها البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة ثم الدول الأعضاء في المنظمة. وتميل النساء من فئة الشباب والفتيات اللاتي يخترن الزواج في سن متأخرة إلى التميز بمعدلات خصوبة منخفضة، ويُظهرن تفضيلاً متزايداً للحصول على التعليم العالي والسعي وراء فرص العمل، كما يُظهرن تغيرات في المواقف والمعتقدات والممارسات الديمغرافية والثقافية.

الشكل 33.2: سن الزواج الأول (عدد السنوات)، 1971-1980، مقابل 2011-2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي. ملاحظة: البيانات مستمدة من آخر سنة متاحة بين عامي 1980-1971 و 2020-2011.

## 5.2. المشاركة الاجتماعية

تنص اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، التي وقع عليها 196 دولة، على أن «للشباب الحق في أن تُسمع أصواتهم وتؤخذ بعين الاعتبار عند صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم» (المادة 12، جيل بلا حدود، 2020). وإن قدرة الشباب على العمل والأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعي أمر جوهري لتحقيق النمو المنصف والمستدام للمجتمعات. ومع ذلك، يعاني الشباب في جميع أنحاء العالم من وابل من التحديات التي تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص وتقويض المشاركة المدنية والسياسية. والشباب، في كثير من البلدان النامية، يعانون من الإحباط والضعف إلى حد كبير؛ أصواتهم غير مسموعة ومشاركهم في عملية صنع القرار وتأثيرهم عليها هامشيان (Generation Unlimited, 2020).

وتشير الأدلة إلى أن الشباب النشطين اجتماعيا، تكون لديهم القدرة على تحسين تفكيرهم النقدي وتعزيز قدراتهم التواصلية ومهاراتهم التفاوضية ويكونون قادرين على تكوين علاقات سليمة (Martin et al., 2015). وتؤدي مشاركة الشباب في عملية صنع القرار إلى تطوير سياسات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم (Tatum, 2012). كما يتمتع الشباب، عندما ينشطون اجتماعيا، بالقدرة على تعزيز المجتمع المدني، وزيادة حس المساءلة في القطاع العام، وتحسين آليات تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي (Hickey & Mohan, 2004). وكل هذه العوامل تزود الشباب بالأدوات اللازمة لمكافحة الصراعات الاجتماعية وعدم المساواة والظلم وسوء المعاملة والتمييز (Generation Unlimited, 2020).

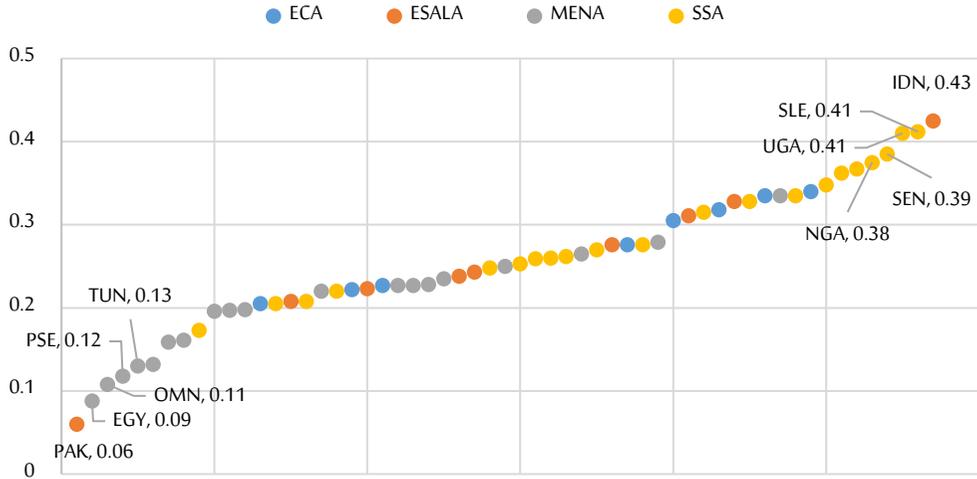
ومع ذلك، حتى مع هذه المزايا الحميدة، فإن مشاركة الشباب الاجتماعية والمدنية والسياسية تتأثر إلى حد كبير بالهيكل المجتمعية التقليدية والتسلسلات الهرمية. وفي بعض الدول، هناك نقص عام على مستوى

الاعتراف بإمكانية الشباب في أن يصبحوا صناع سياسات وتمييز مهجعي ضد مشاركتهم في السياسة العامة. وغالبا ما يستند الأمر إلى تصورات سلبية عن الشباب، حيث لا يأخذ البالغون الشباب على محمل الجد، ولا يثقون بهم، ويثنيهم عن التعبير عن آرائهم. وهناك أيضا غياب الدعم الحكومي الكافي لأماكن ومنابر المشاركة الاجتماعية الآمنة والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن فرص المشاركة الاجتماعية لصالح الشباب. وفي الأخير، يعتبر كلا من الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسية التي تعوق المشاركة الاجتماعية للشباب. فبالنسبة للشباب، يؤدي الفقر والبطالة إلى انخفاض مستويات الحوافز، وضيق الوقت، وعدم القدرة على المشاركة فعليا في الأنشطة. كما أنه يؤديان إلى ارتفاع تدفقات الهجرة وهجرة الأدمغة (الحضرية والريفية والوطنية والدولية)، مما يؤثر على قدرة الشباب وعزمهم على المشاركة الاجتماعية.

في الواقع، وفقا لمؤشر تنمية الشباب لعام 2020، تعتبر المشاركة السياسية والمدنية للشباب المجال الوحيد الذي شهد تدهورا في العقد الماضي. فبين عامي 2010 و 2018، انخفضت مشاركة الشباب السياسية والمدنية على الصعيد العالمي بنسبة 0.18%، وانخفض الوقت الذي يخصصونه للعمل التطوعي بنسبة 3.4%، وانخفضت درجة التعبير عن آرائهم بنحو 3%. وفي الوقت ذاته، زاد مستوى الاعتراف بإدخال تحسينات على المجتمع المحلي في صفوف الشباب بأكثر من 10%، الأمر الذي يشير إلى زيادة الاهتمام بهذا المجال. وفي جميع أنحاء العالم، تدهور مستوى مشاركة الشباب السياسية والمدنية في 102 دولة وتحسن في 79 دولة. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت الزيادة في المشاركة السياسية والمدنية للشباب، بين عامي 2010 و 2018، الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 4.9%، تلتها آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 1.8%، ثم أوروبا بنسبة 0.2%. وكان التراجع في المشاركة أعلى في أمريكا الشمالية (17.1%)، وروسيا وأوراسيا (12.2%)، وجنوب آسيا (6.6%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4%)، وأمريكا الجنوبية (2.8%)، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (0.7%).

وعلى المستوى القطري، سجلت إندونيسيا (0.43) أعلى درجات المشاركة السياسية والمدنية للشباب، كجزء من مؤشر تنمية الشباب، في عام 2020 (الشكل 34.2). كما سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بشكل عام، درجات أعلى في المشاركة السياسية والمدنية للشباب بموجب مؤشر تنمية الشباب، حيث سُجلت أعلى الدرجات في سيراليون (0.41) وأوغندا (0.41) والسنغال (0.39) ونيجيريا (0.38). فيما لوحظت أدنى الدرجات في بعض من الدول الأعضاء في المنظمة الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 34.2: درجات مؤشر تنمية الشباب فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والمدنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020



المصدر: تقرير مؤشر تنمية الشباب الصادر عن رابطة الكومنولث، 2020 ارتفاع القيمة دلالة على أداء أفضل.

ومع ذلك، فإن أمثلة محددة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد فوائد المشاركة الاجتماعية للشباب ليس فقط من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن أيضاً من أجل إحقاق السلم والمساءلة والتنمية البشرية. ففي سيراليون، على سبيل المثال، توجد أمثلة متعددة على الكيفية التي عززت بها المبادرات التي يقودها الشباب السلام والإصلاح. على سبيل المثال، نادي «إجراءات الشباب من أجل السلام»، الذي أنشأه عضو عصابات سابق من الشباب، يعزز السلام بين عصابات الشوارع في منطقة فريتاون من خلال تنظيم أنشطة مجتمعية مثل مباريات كرة القدم والمناسبات الاجتماعية وحملات "لا للعنف" في المدارس (UNOY Peacebuilders, 2018). وتعد «حركة شباب كونو ذوي الاهتمام» (MOCKY) مثالا آخر على كيفية مساعدة المشاركة الاجتماعية للشباب في توطيد السلام من خلال التوسط في النزاعات (UNOY Peacebuilders, 2018). وبالمثل، تعتبر مؤسسة «الشباب من أجل التنمية المستدامة» (YOSUPA) منظمة غير حكومية محلية يقودها الشباب وتعزز السلام كجزء من جدول أعمالها لتعزيز التنمية المستدامة في سيراليون (UNOY Peacebuilders, 2018).

وفي ليبيا، تعد «H2O» منظمة يقودها الشباب تأسست عام 2011، وتمثل جسر بين صناعات السياسات والشباب. وهي تجمع الآراء والاقتراحات والتوصيات التي يبديها الشباب لتقديمها إلى السلطات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني. وتصمم حملات للمشاركة المدنية والتثقيف العام لتحسين المشاركة الاجتماعية والمدنية للشباب. وبهذا، تمكن المنظمة الشباب وتجعلهم قادرين على رصد السياسات والبرامج الحكومية وإسداء المشورة في إطارها، والتأثير على صناعات السياسات والمؤسسات الحكومية ليكونوا تابعين للمساءلة والشفافية والشمول والكفاءة (H2O, n.d.).

وفي أفغانستان، مهدت أيضا المشاركة الاجتماعية للشباب الطريق لتمكينهم اقتصاديا. ففي السنة الأولى من تأسيسها، قدمت إحدى المنظمات الشبابية التدريب لـ200 شاب على مهارات الكمبيوتر وتصميم الجرافيك واللغة الإنجليزية ومواضيع مدرسية أخرى (UNOY Peacebuilders, 2018). كما تساعد المنظمة نفسها في توفير فرص عمل من المنزل لصالح النساء في نسج السجاد وصنع المخملات والطهي (UNOY Peacebuilders, 2018).

## جائحة كوفيد-19 والشباب

ليس الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمنأى عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وعلى غرار عدد من البلدان الأخرى حول العالم، يعاني الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة من الآثار السلبية والكبيرة للجائحة على حياتهم. ويعرض هذا الفصل مناقشة بشأن هذه الآثار مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هي: التعليم وتنمية المهارات؛ والعمالة وتنظيم المشاريع؛ والصحة والرفاه؛ والمشاركة الاجتماعية. كما يقدم مجموعة مختارة من قصص النجاح وأفضل الممارسات من الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق باستجاباتها على مستوى السياسات وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على الشباب.

### 1.3. آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب

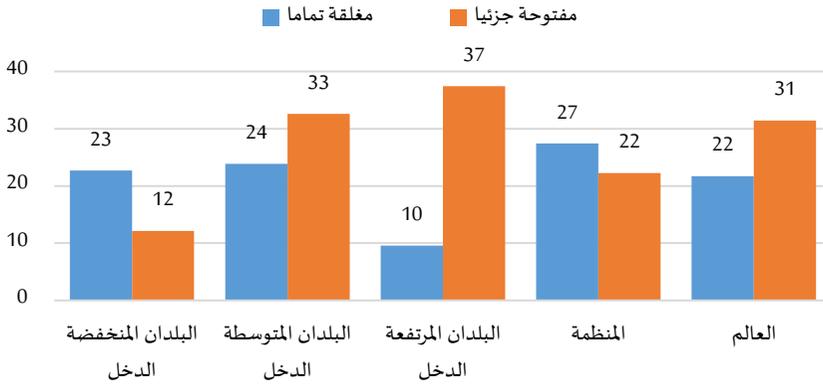
#### العجز على مستوى التعلم

مع تفشي فيروس كورونا بوتيرة سريعة، سنت الحكومات في جميع أنحاء العالم، من بين تدابير احتواء أخرى، عمليات إغلاق المدارس. وفي عام 2021، تأثر حوالي 1.6 مليار متعلم في أكثر من 190 دولة بعمليات الإغلاق هذه (UNESCO, 2021). كما تأثر قطاع التعليم في الدول الأعضاء في المنظمة بشكل خاص جراء الجائحة، حيث أُجبر 432.6 مليون طالب، بما في ذلك أكثر من 150 مليون شاب، على ترك المدرسة - مع تسجيل أكبر تركيز للمتعلمين خارج المدرسة في الدول الأعضاء الواقعة في شرق وجنوب آسيا (SESRIC, 2022).

ويوضح الشكل 1.3 طول فترات إغلاق المدارس المرتبطة بالجائحة في منظمة التعاون الإسلامي وحول العالم. بحيث يعكس عدد أسابيع إغلاق المدارس عدد الأسابيع التي لم يتلق أثنائها الطلاب دروسا في الفصل بحضور فعلي. فبين فبراير 2020 وديسمبر 2021، أغلقت الدول الأعضاء في المنظمة المدارس لمدة 27 أسبوعا اعتبرت أطول من المتوسط العالمي المقدر بـ 22 أسبوعا. وكانت المدارس مفتوحة جزئيا لمدة 22 أسبوعا في المتوسط، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 31 أسبوعا. كما أن فترة إغلاق المدارس في منظمة التعاون الإسلامي أطول

من البلدان منخفضة الدخل (23 أسبوعاً) والبلدان ذات الدخل المتوسط (24 أسبوعاً) والبلدان ذات الدخل المرتفع (10 أسابيع). وفيما يتعلق بفترات فتح المدارس الجزئية، فقد استغرقت في الدول الأعضاء في المنظمة وقتاً أطول من البلدان منخفضة الدخل (12 أسبوعاً) ووقتاً أقل من البلدان ذات الدخل المتوسط (33 أسبوعاً) والبلدان المرتفعة الدخل (37 أسبوعاً).

الشكل 1.3: مدة إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم (عدد الأسابيع) بين فبراير 2020 وديسمبر 2021



المصدر: المراقبة العالمية لليونسكو لإغلاق المدارس بسبب كوفيد-19. ملاحظة: التقديرات مرجحة بعدد الطلاب من المدارس الابتدائية إلى الثانوية في كل بلد.

ومع أن إغلاق المدارس مؤقت، إلا أنه ينطوي على تأثير طويل الأمد على مستوى التنمية البشرية في المجتمع، لا سيما في تلك التي تتوفر على نسبة عالية من الأطفال والشباب - كما هو الحال في منظمة التعاون الإسلامي. فوفقاً للأمم المتحدة (2020)، يرجح أن يؤدي إغلاق المدارس بسبب كوفيد-19 إلى "كارثة تودي بجيل كامل" بسبب خسائر على مستوى التحصيل الدراسي والتعلم ومكاسب الطلاب التعليمية.

وبالنسبة للمبتدئين، قد يؤدي إغلاق المدارس لفترات طويلة إلى زيادة عدد الشباب المتسربين أو الذين لا يعودون إلى المدرسة بسبب تعطيل مسيرتهم التعليمية. ويعتبر خطر الانقطاع عن الدراسة مرتفعاً بشكل خاص بالنسبة للأشخاص الأكثر حساسية والذين كان تعلمهم الأساسي ضعيفاً في البداية. ويكون الشباب من الأسر الاجتماعية والاقتصادية المحرومة وأفراد مجموعات الأقليات والمتعلمين من الشباب الإناث أكثر عرضة للتأثر بشكل سلبي (UNESCO, 2020).

وقد أدى إغلاق المدارس إلى عدم تمكن المليارات من الشباب من الالتحاق بالمدرسة، مما أثر سلباً على تعلمهم. وقد أزيغيدو وآخرون (2021) أن المستويات العالمية للتعليم والتعلم ستخضع، مما يؤدي إلى خسارة تتراوح ما بين 0.3 و 1.1 سنة من الدراسة (معدلة من أجل الجودة). وهذا يعادل انخفاض في السنوات الفعلية لمتوسط التعليم الأساسي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 6.4 إلى ما بين 5.3 و 6.1 سنوات. وفي حالة عدم معالجة خسارة التعلم المرتبطة بالجائحة، فقد تعاني المكاسب السنوية للشباب في

المستقبل من تراجع يتراوح بين 366 و 1776 دولارا أمريكيا. وهذا يعادل تقريبا 10 تريليونات دولار (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في الأرباح على مدى الحياة، أو ما يقرب من 16% من الاستثمارات التي قامت بها الحكومات في التعليم الأساسي (Azevedo et al., 2021).

وعلاوة على كل هذه القضايا، هناك أدلة قوية على أن اضطرابات التعليم بسبب كوفيد-19 سيؤثر بشكل كبير على البلدان النامية منخفضة الدخل والسكان المعرضين للخطر. ووفقا لصندوق النقد الدولي (2021)، ستكون خسائر التعلم شديدة بشكل خاص في صفوف الشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية. وتتراوح خسائر التعلم المرتبطة بعمليات إغلاق المدارس القسرية بين 20% و 25% من العام الدراسي في البلدان المتقدمة و 40% إلى 50% في البلدان النامية، اعتمادا على الأحماس الاجتماعية والاقتصادية والتعليم الذي يتم تلقيه من الآباء (IMF, 2021). وتتوقع هذه التقديرات أن يشارك بعض الطلاب في التعليم عن بعد، الأمر الذي سيعوض بعض الخسائر التعليمية، في حين أن من لا يفعل ذلك سيتعرض لخسائر أكبر.

### البطالة

تستضيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 29% من إجمالي الشباب في العالم، وهي نسبة من المتوقع أن تصل إلى 31% بحلول عام 2050. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في المنظمة قد أحرزت تقدما ملحوظا على مستوى تحسين الرفاه الاقتصادي لشبابها في السنوات الأخيرة، لم يكن الكثير منها قادرا على تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الفئة حتى قبل الجائحة. وإن التحديات السائدة في الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تتراوح بين الخمول الاقتصادي ومحدودية الوصول إلى التمويل، لا تقلل فقط من المساهمة الاقتصادية للشباب ومنظمي المشاريع الشباب، بل تزيد أيضا من نقاط ضعفهم، لا سيما في أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 المستمرة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي شاغل محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفاية مخططات المساعدة الاجتماعية العامة إلى منع العديد من أصحاب المشاريع الشباب من الاستثمار في ذاتهم أو في أعمالهم التجارية.

وقد أدى تفشي الجائحة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للشباب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على عدة جهات منها، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع مستويات البطالة وتدهور الأسواق أمام أصحاب المشاريع الشباب (ILO, 2020; Barford et al., 2021). فمن ناحية، كما نوقش في القسم السابق، حالت الجائحة دون وصول الشباب إلى المؤسسات التعليمية وقدرتهم على الاستثمار في مستقبلهم. ومن ناحية أخرى، أصبحت النتائج الإجمالية لسوق العمل بالنسبة للشباب أكثر قتامة حيث توقف النمو الاقتصادي وتعطلت سلاسل التوريد (SESRIC, 2022). وبالإضافة إلى ذلك، عانى الشباب العاملون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من تبني أرباب العمل لخفض عدد العمال وساعات العمل.

وفي الواقع، هناك بعض الأدلة على أن الجائحة قد أثرت على الفئات الضعيفة بما في ذلك الشباب إلى حد أكبر (SESRIC, 2020b). وعلى وجه الخصوص، واجه الشباب بأعدادهم المتزايدة في العالم النامي، بما في

ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عددا من التحديات الخطيرة في مجال العمالة، والتلمذة الصناعية، ومباشرة الأعمال الحرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها مثل حظر التجول والقيود الاجتماعية (ILO, 2021).

وبالنسبة للبلدان النامية وعدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على وجه الخصوص، أدت نتائج القيود المفروضة أثناء الجائحة إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الشباب بسبب عدم كفاية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومحدودية إمكانية الوصول إلى معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإنترنت ذات النطاق العريض، ونقص المهارات/الخبرة بشأن استخدام أدوات التعليم الرقمية. ووفقا لمسح أجرته منظمة العمل الدولية (2021) في صفوف الشباب الإندونيسي، تسببت الجائحة في تأخير 56% من المُجيبين لدراساتهم. واللافت للنظر أن 75% من المُجيبين أفادوا بأنهم تحصلوا على تعليم أقل من خلال المصادر الرقمية المعتمدة أثناء الجائحة. وقد أثر هذا التأخير في الدراسة ومحدودية التحصيل على فرص العمل المتاحة للشباب وأثنى كثيرا منهم عن تحسين مهاراتهم ومتابعة مساعيمهم في مجال تنظيم المشاريع.

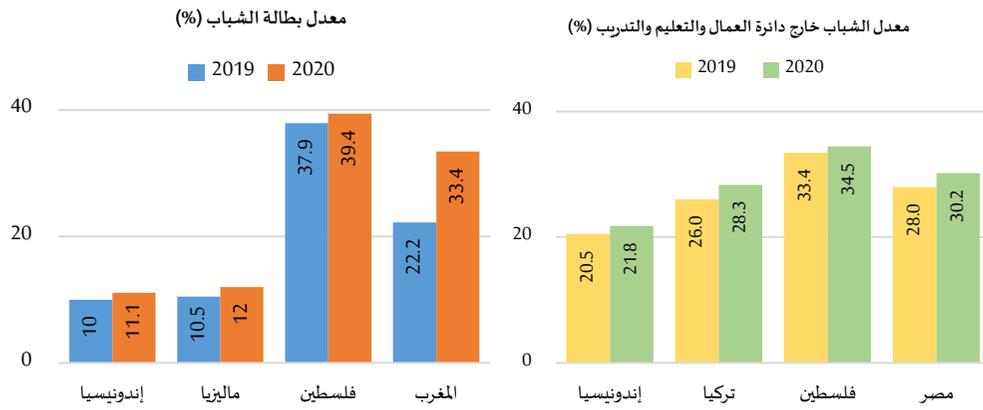
وشهدت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة في معدلات البطالة فس صفوف الشباب خلال عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 (فترة ما قبل الجائحة). فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب بنسبة 11%، ليصل إلى ما يزيد قليلا عن 33% في المغرب خلال فترة انتشار الجائحة (الشكل 2.3، اليسار). وفي الوقت ذاته، ارتفع معدل البطالة الإجمالي في المغرب بنسبة 4 نقاط مئوية فقط في نفس العام (Morocco Employment Lab, 2020). وقد أبلغ أيضا عدد من الدول الأعضاء في المنظمة مثل إندونيسيا وفلسطين وماليزيا عن زيادة في معدلات البطالة في صفوف الشباب في 2020 (الشكل 2.3، اليسار).

وعند مقارنتها بمعدلات البطالة الإجمالية، يمكن تفسير الزيادة غير المتكافئة في معدلات البطالة في صفوف الشباب جزئيا بأن هذه الفئة تتمتع بسنوات أقل على مستوى التجربة العملية. وعندما تقرر الشركات تسريح العمال، فمن المرجح أن تحتفظ بموظفين يتمتعون بخبرة عمل أكبر وأولئك الذين استثمرت الشركة فيهم بتدريبهم بدلا من الخريجين الجدد. وبعبارة أخرى، يشكل الشباب والموظفون ذوو الخبرة المحدودة بالنسبة للعديد من أرباب العمل مجموعة قابلة للتسريح بسهولة نسبية في حالة حدوث أزمة مثل جائحة كوفيد-19. وهذا يؤدي إلى زيادة معدل البطالة في صفوف الشباب وزيادة انعدام الأمن الوظيفي لديهم. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أيضا أن يعمل الشباب في القطاعات الضعيفة أو غير المحمية مثل القطاع غير الرسمي وقطاع الخدمات والزراعة، حيث يكون انعدام الأمن الوظيفي أعلى نسبيا (Morocco Employment Lab, 2020; ILO, 2020).

وقد أدى كذلك اضطراب متزامن على مستوى آفاق التعليم والعمالة المتعلقة بالشباب إلى ارتفاع معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب خلال الجائحة (ILO, 2021b). ففي عام 2019، قبل بدء الجائحة، كانت معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب تبلغ 21.8% في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2020، بلغت هذه المعدلات على الصعيد العالمي 23.3%. كما أظهرت أدلة مماثلة من أربع دول

أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا وتركيا وفلسطين ومصر) ارتفاعا في معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أثناء الجائحة. على سبيل المثال، ارتفعت من 26% المسجلة عام 2019 إلى 28.3% في 2020 في تركيا ومن 28% المسجلة عام 2019 إلى 30.2% في 2020 في مصر (الشكل 2.3، اليمين). وفي الوقت ذاته، تغيرت أيضا الأنشطة اليومية للشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أثناء الجائحة، بحيث تم الإبلاغ عن نوم الشباب لساعات أطول، والقيام بالمزيد من الأعمال المنزلية، ومشاهدة التلفزيون لفترة أطول، وقضاء المزيد من الوقت على الإنترنت (ILO, 2021b).

الشكل 2.3: معدل البطالة في صفوف الشباب (اليسار) ومعدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (اليمين) (%، 2019 مقابل 2020)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، استنادا إلى البيانات المتاحة المبلغ عنها وطنيا.

من ناحية، أدت محدودية توافر ونطاق المساعدة الاجتماعية مثل إعانات البطالة في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للشباب. ونظرا للقيود الواسعة النطاق المتصلة بالجائحة والتباطؤ الاقتصادي، أجبرت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة المؤسسات المالية على مراجعة أولوياتها في مجال التمويل. وقد أثر ذلك سلبا على وصول رواد الأعمال الشباب إلى التمويل (SESRIC, 2022).

ومن ناحية أخرى، قامت الدول الأعضاء في المنظمة بتوسيع نطاق مختلف خطط الدعم لتشمل الشباب خلال فترة الجائحة لزيادة فرص توظيفهم والإبقاء عليهم في القوى العاملة. على سبيل المثال، في ماليزيا، أعلنت الحكومة عن حوافز مالية لأصحاب العمل لتوظيف وتدريب 300 ألف عاطل عن العمل. وشمل ذلك 600 رينغيث ماليزي (RM) شهريا للتدريب المهني لمن تركوا المدارس والخريجين لمدة تصل إلى ستة أشهر (ADB, 2020). ونُفذت أيضا مبادرات مماثلة، نوقشت في القسم التالي، في الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشباب على مدى الجائحة.

## القلق والتوتر

تعتبر الصحة النفسية والبدنية محدداً مهماً لمعالم رفاهية أي شخص معين. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل محدود نسبياً على الصحة البدنية للشباب بالمقارنة مع البالغين بالنظر إلى سنهم (SESRIC, 2020). بحيث تركز الوفيات والحالات الصحية الخطيرة الناجمة عن كوفيد-19 لدى السكان المصابين بأمراض مزمنة والذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة (أي المسنين). ولكن تداعيات الجائحة على الصحة النفسية للشباب ورفاههم تعتبر ذات عبء ثقيل بسبب آثارها على الحياة الاجتماعية والتعليمية للشباب والمخاوف التي تزيد الجائحة من حدتها. وفي كثير من الحالات، يصعب تحديد الآثار السلبية للجائحة على الصحة النفسية للشباب ورفاههم ومن تم علاجها. ومن المرجح أن تستمر هذه المشاكل لفترة أطول وغالباً ما يتطلب علاجها دعماً مستمراً طويل الأجل من أفراد الأسرة والأصدقاء والفئات الاجتماعية الأخرى.

كشفت عدة دراسات أن الصحة النفسية للشباب قد ساءت بشكل كبير منذ تفشي الجائحة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ففي معظم البلدان، تضاعفت مشاكل الصحة النفسية في هذه الفئة العمرية مرتين أو أكثر (OECD, 2021). وكان الشباب 30% إلى 80% أكثر قابلية للإبلاغ عن أعراض الاكتئاب أو القلق بالمقارنة مع البالغين حسب دراسة غطت بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة أجريت في مارس 2021 (OECD, 2021). كما كشف معهد الصحة العامة البلجيكي، سينسانو، أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً والطلاب كانوا الأكثر تضرراً من القلق والاكتئاب خلال الأزمة (UNRIC, 2021).

وقد أثرت الجائحة على الصحة النفسية للشباب من خلال عدة القنوات. أولاً، أدت عمليات الإغلاق وحظر التجول جراء الجائحة إلى زيادة مستويات الشعور بالوحدة بصورة أكبر، وتعطل الدعم المتعلق بالصحة النفسية للشباب بشكل كبير كما هو الحال في المدارس والجامعات وأماكن العمل. ثانياً، ساهمت عمليات إغلاق المؤسسات التعليمية أيضاً في إضعاف الأنشطة الروتينية التي يعتمد عليها، بما في ذلك التفاعلات الروتينية والاجتماعية اليومية التي تساعد في الحفاظ على صحة نفسية جيدة. ثالثاً، عرقلت جائحة كوفيد-19 مسار الآفاق المهنية للشباب، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوتر ومخاطر مواجهة مشاكل الصحة النفسية. وأخيراً، سببت الجائحة في آثار على البيئة الاجتماعية للشباب (مثل الصحة المالية والعاطفية لأفراد الأسرة والأصدقاء والجيران وما إلى ذلك)، والتي ترتبط بمستويات عالية من الإجهاد.

كشفت دراسة استقصائية عبر الإنترنت أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان (2020) بين الفريق الاستشاري للشباب في إندونيسيا أن 90% من الشباب في إندونيسيا يشعرون بالقلق خلال جائحة كوفيد-19، وذلك تزامناً مع تدابير التباعد الاجتماعي التي أجبرت المدارس وأماكن العمل على الإغلاق. كما أبرزت عدداً من الأسباب وراء هذا القلق، تجمع بين عدم تسجيل تحسن في الوضع (70%) وعدم القدرة على التواصل الاجتماعي (58.7%) والمشاكل المالية (40%) والشعور بعدم الأمان في بيئتهم (38%). وقد تفاقمت العوامل التي تزيد من مخاطر الانتحار مثل حالات الصحة النفسية المزمنة والعزلة الاجتماعية والصعوبات المالية أيضاً بسبب أزمة كوفيد-19. على سبيل المثال، أفضت دراسة أجريت حول اليابان إلى أن معدل

الانتحار في صفوف الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما ارتفع ما بين يوليو وأكتوبر 2020 (OECD, 2021).

### الإقصاء الاجتماعي والإحساس بالوحدة

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تغييرات في العلاقات والمشاركة الاجتماعية للشباب. وأنه لمن المهم دراسة آثار كوفيد-19 على المشاركة الاجتماعية للشباب من أجل توجيه سياسات وبرامج الاستجابة للجائحة والتعافي منها.

ففي العديد من المجتمعات، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أدت القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 إلى الحد من المشاركة الاجتماعية للشباب في مجتمعاتهم المحلية. وتشمل هذه القيود تدابير منع التواصل والتفاعلات الاجتماعية لاحتواء انتشار الفيروس من خلال إغلاق المدارس والمتاجر والمطاعم والمقاهي، وحظر الفعاليات العامة، وفرض سياسات العمل من المنزل (SESRIC, 2022). وقد توصلت الدراسات الأولية إلى أن التباعد الاجتماعي كان له أيضا آثارا لاحقة على السفر والأنشطة خارج المنزل والتغييرات في أنماط النقل العام والعزل الاجتماعي (Des Vos, 2020). على وجه الخصوص، تأثر الشباب بإغلاق المدارس، الأمر الذي يحد من انخراطهم فعليا في أنشطة مع الأصدقاء ومشاركتهم في أهم بيئة اجتماعية لديهم. كما أدت القيود المفروضة على السفر وحظر التجول إلى وقف التجمعات الاجتماعية للشباب بما في ذلك فعاليات المجتمع المدني والتجمعات وفعاليات إذكاء الوعي الاجتماعية. وحتى التجمعات الدينية، التي تعتبر جزءا من التجمعات الاجتماعية، لم تُعقد بالشكل التقليدي في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال أشهر الذروة المرتبطة بالجائحة (SESRIC, 2020).

وعندما تتاح للشباب فرصة المشاركة في صنع القرار أو المشاركة المدنية، تتاح لهم أيضا فرصة اكتساب أو تعزيز المهارات وتحسين شعورهم بالذات (UNICEF, 2022). وعلى وجه الخصوص، في أوقات الأزمات، تتسم أصوات الشباب بأهمية كبيرة لأن شواغلهم وتوقعاتهم قد تختلف عن شرائح المجتمع الأخرى. ومع ذلك، خلال مسح أجري عام 2021، أفاد غالبية منظمات الشباب التي مقرها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن حكومتها لم تأخذ آراء الشباب في الاعتبار عند اتخاذ تدابير وقرارات طارئة للتخفيف من الجائحة (OECD, 2022).

وعلى الرغم من أهمية إدراج أصوات الشباب، فقد اتخذت صناعات السياسات قرارات هامة على الفور دون إجراء تقييم دقيق لآثار هذه القرارات على المشاركة الاجتماعية للشباب ورفاههم العام. وكان السبب واضحا كون الجائحة أزمة طارئة مرتبطة بالصحة. ومع ذلك، في غضون عامين منذ بداية الجائحة، تشير الأدلة الناشئة إلى أن تدابير الاحتواء كان لها تأثير سلبي على المشاركة الاجتماعية للشباب أكثر من المتوقع في البداية (ADB, 2020; SESRIC, 2022).

يتعلم الشباب المهارات، ويكتسبون الخبرات والتجارب، ويكونون علاقات اجتماعية من خلال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية سواء كانت في شكل الانخراط في فعاليات المجتمع المدني أو العمل التطوعي. كما تعزز

مثل هذه الأنشطة إحساس الشباب بالقيمة وشعورهم بالانتماء وشعورهم بالمساهمة في مجتمعاتهم. ولم تؤد القيود المفروضة على هذه الأنشطة الاجتماعية والاضطرابات في الفعاليات الاجتماعية والفعالية إلى زيادة مستوى الإجهاد لدى الشباب فحسب، بل أدت أيضا إلى تأجيل حالات عدم اليقين ومشاعرهم بالتقليل من قيمتهم. ومن المرجح أن يكون لمثل هذه المشاعر السلبية تأثيرات طويلة المدى على التنمية الذاتية للشباب، مع إمكانية تدهور رفاهيتهم العامة طوال حياتهم (OECD, 2021).

وقد أظهرت أدلة مستمدة من حالات الطوارئ الصحية العامة السابقة أن الأطفال والشباب معرضون بشكل كبير لخطر الاستغلال والعنف وسوء المعاملة عندما يتم إغلاق المدارس، وإيقاف الخدمات الاجتماعية، وتقييد الحركة (UN, 2020). وبما أن الجائحة قد أدت إلى زيادة الوقت الذي يتم قضاءه في المنزل وإلى تفاعل اجتماعي محدود، فقد أصبح الشباب أكثر عرضة للخطر. على وجه الخصوص، تواجه الفتيات والإناث من الشباب خطرا متزايدا للتعرض للعنف وسوء المعاملة والزواج المبكر (SESRIC, 2020).

فعندما يُفصل الأفراد من فئة الشباب عن شبكاتهم الاجتماعية الروتينية في المدارس وأنشطة اللعب مع أصدقائهم وخدمات الحماية، يلجأون بشكل طبيعي إلى التكنولوجيا الرقمية كسبيل للوصول إلى العالم الخارجي. وتزيد هذه الأخيرة من خطر الإدمان على الإنترنت وألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي في صفوف الشباب أثناء الجائحة. ومن الصعب التعامل مع هذا الإدمان ومن شأنه أن يؤثر سلبا على إنتاجية وصحة الشباب. وعلاوة على ذلك، قد يصبح انتقالهم إلى الحياة الاجتماعية الروتينية وفترة ما بعد الجائحة أكثر صعوبة لأن التعامل مع الإدمان يتطلب تدخلات وعلاجات طبية محددة.

أدى توافر التكنولوجيا والمنصات الرقمية إلى تقليل عبء الجائحة إلى حد ما. وذلك لأن الشباب، من خلال هذه التقنيات والمنصات، قادرون على التواصل مع شبكاتهم الاجتماعية. ومع ذلك، لايتوفر الشباب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات بسبب نقص معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإنترنت ذات النطاق العريض (SESRIC, 2020). وحتى في البلدان المتقدمة، توجد تفاوتات بين الشباب فيما يتعلق بالوصول إلى هذه التقنيات ويعانون من نقص على مستوى المهارات الرقمية المطلوبة لاستخدام هذه التقنيات (UK Youth, 2021). وقد أصبحت الآثار السلبية للجائحة على هؤلاء الشباب أكثر أهمية، لا سيما من منظور المشاركة الاجتماعية (UNFPA, 2020).

صارت الآثار السلبية للجائحة المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية أكثر شيوعا في صفوف بعض فئات الشباب مثل المهاجرين/اللاجئين والشباب ذوي الإعاقة والشباب النازحين (UN, 2020). كما واجه الشباب المنتمون إلى الفئات المحرومة تحديات أكبر بسبب وضعهم القانوني، وصعوبات في الوصول إلى المعلومات، وغير ذلك. وفي كثير من البلدان النامية، زادت الجائحة من صعوبة حياتهم في غياب الخدمات الاجتماعية الكافية.

لقد تأثرت أيضا منظمات المجتمع المدني، التي تشكل مصدرا رئيسيا للمشاركة الاجتماعية للشباب، بالجائحة. ونظرا للطلب الهائل على خدمات المجتمع المدني من جميع شرائح المجتمع، تضررت الخدمات الاجتماعية المقدمة للشباب بسبب القيود المتعلقة بالميزانية، ومسائل التوظيف، والقيود المتصلة بالجائحة

المفروضة على أنشطتهم. على سبيل المثال، كشفت دراسة استقصائية أجريت مع منظمات الشباب في المملكة المتحدة (UK) أن معظم المجيبين (88%) أشاروا إلى أنه من المحتمل أو من المحتمل جدا الحد من توفير الخدمات لصالح الشباب بسبب التحديات التي واجهتهم منذ تفشي الجائحة. وأفاد حوالي ثلث المجيبين (31%) أن تسريح الموظفين أمر مرجح، بينما أشار 17% منهم أن الإغلاق الدائم أمر مرجح (UK Youth, 2021).

### 2.3. ممارسات جيدة من عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

#### التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

يعد قطاع التعليم وتنمية المهارات من بين أكثر القطاعات الأساسية تضررا جراء الجائحة. فقد دفع الوضع القائم الحكومات والمؤسسات التعليمية لاستكشاف سياسات بديلة وأنماط تعلم جديدة، بما في ذلك اعتماد منصات التعليم الافتراضية واستخدام التكنولوجيا لتدريب المدرسين عن بعد. وهذا القسم يسلط الضوء على أفضل الممارسات/ قصص النجاح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياسات والبرامج المستهدفة للشباب في ظل جائحة كوفيد-19.

ففي تركيا، أعلنت الحكومة خلال فترة تفشي الجائحة عن إطلاق مشروع التمدرس الآمن من خلال التعليم عن بعد (SSDE) وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، والهدف منه ضمان استمرارية التعليم وأيضا تحقيق التعافي المرن. ويهدف المشروع الذي رصدت له ميزانية مقدرة بمبلغ 160 مليون دولار إلى النهوض بقدرة النظام التعليمي وتعزيز التعلم عبر الإنترنت. ومن خلال المشروع، تسعى تركيا لتعزيز بيئة تعليمية قائمة على الابتكار وقدرة على الصمود، وهذا ما من شأنه المساهمة في التقليل من حجم المخاطر المرتبطة بالأزمات الناشئة، لا سيما الأزمات المستقبلية المتعلقة بالصحة العامة (World Bank, 2020). وعلى نفس المنوال، أعلنت الحكومة في باكستان، بالشراكة مع البنك الدولي، عن برنامج "إجراءات لتعزيز الأداء من أجل برنامج تعليمي شامل ومستجيب لمتطلبات كل ظرفية" الذي يروم النهوض بالجهود المبذولة في مجال التعليم في ظل أزمة كوفيد-19، وتحسين فرص تعلم أطفال المدارس والطلاب المعرضين للهدر المدرسي، وتعزيز التنسيق بين الولايات والمحافظات وإدارة مجال التعليم (World Bank, 2022).

وفي المملكة العربية السعودية، بذلت المؤسسات الحكومية جهودا كبيرة للتكيف مع الوضع الذي فرضته الجائحة وضمن استمرار التعليم لجميع المستويات التعليمية، من مؤسسات التعليم الابتدائي وصولا إلى الجامعات. فقد أحدثت وزارة التعليم السعودية الإدارية العامة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وأطلقت مبادرة "مدرستي" للتعليم عن بعد لاستيعاب ستة ملايين طالب وما يقرب من 500 ألف مدرس. وعملت وكالة التخطيط والتطوير التابعة للوزارة على تقييم فعالية نظام التعليم عن بعد. ويتضمن التقرير مجموعة من المقترحات المتعلقة بالسياسات، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستفادة من مزايا التعليم الإلكتروني وتعزيزه في فترة ما بعد الجائحة لأن من شأنه أن يقدم حولا بديلة لحل المشاكل المتعلقة بالجانبين التنظيمي والتعليمي، ويسرع من وتيرة التطور على مستوى التعليم الإلكتروني، ويشجع أفراد المجتمع على

الإقبال أكثر على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز التمسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للتهوض بجودة الإنترنت. ويشدد التقرير أيضا على أهمية مراجعة أبرز الخصائص المطلوبة للتمتع بنظام جيد للتعليم الرقمي (وزارة التعليم، بدون تاريخ).

وفي نفس الاتجاه، أولت الوزارات المعنية في كل من الأردن ومصر والمغرب عناية خاصة بمسألة التعافي من الأزمة في قطاع التعليم. فقد صممت وزارات التعليم في هذه البلدان منصات للتعليم عبر الإنترنت لتعزيز التعليم الرقمي، وذلك من خلال التعاون مع شركات الاتصالات. فعلى سبيل المثال، صممت وزارة التربية والتعليم ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية ومؤسسة خاصة (منصة "موضوع")، وجعلت وزارة التربية الوطنية المغربية الولوج لجميع منصات التعليم عبر الإنترنت بالمجان. وفي إطار علاقات التعاون، أتاحت مصر للطلاب من البلدان المجاورة الاستفادة من الدروس من خلال بنك المعرفة المصري، وهي مكتبة حكومية على الإنترنت توفر الموارد للمدرسين والباحثين والطلاب (OECD, 2020).

ونظمت وزارة التربية والتعليم السنغالية، بالشراكة مع اليونسكو وشركتي مايكروسوفت وهواوي، برنامجا تدريبيا لصالح المدربين بعنوان "المدربين الرئيسيين" للتهوض بكفاءة العاملين في قطاع التعليم. واستفاد من هذا البرنامج 200 مدرس مع حصولهم على شهادة في نهاية التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت الوزارة نظاما للتعلم عبر الإنترنت لدعم ما يناهز 1.5 مليون طالب (UNESCO, 2020). وفي ماليزيا، أطلقت وزارة التعليم، بالشراكة مع اليونيسف، منصة مجتمع التعليم الرقمي (Komuniti Guru Digital Learning) وهي منصة وطنية توفر مواد تعليمية لثلاثة ملايين طالب. كما أنها تزود المدرسين بالأدوات المعرفية والقدرات اللازمة لإعداد محتوى يتناسب بفعالية مع نظام التعليم عن بعد. وشارك ما يقرب من 2400 مدرس من أكثر من 1600 مدرسة في تدريب للمدرسين عبر الإنترنت (UNICEF, 2020).

وصممت وزارة التعليم الأوزبكية بدورها كتيبات للتدريب الإلكتروني ومدونات لعرض أشرطة فيديو للمدرسين وحرصت على النهوض بمجال التعليم الإلكتروني وأدوات التقييم للطلاب وأولياء أمورهم. وأحدثت مركز اتصال و"قناة للدردشة عبر تلغرام" للإجابة على كل الأسئلة المتعلقة بالتعلم الإلكتروني (Barford, 2021). وعلى نفس المنوال، أنشأ الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد التابع لوزارة التربية الوطنية الجزائرية منصة تعليمية عبر الإنترنت لتسهيل عملية التعلم لجميع المستويات التعليمية. ولعبت هذه المبادرة دورا في تعزيز شراكات الوزارة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وأطلقت مشاريع موجهة لتعليم الشباب بالخصوص (OECD, 2020).

### تنمية المهارات وريادة الأعمال

أثرت جائحة كوفيد-19 بصورة كبيرة على عمالة الشباب وريادة الأعمال والأفاق الاقتصادية في البلدان النامية. وفي ظل هذا الوضع برزت تجارب ناجحة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص سبل نجاح صانعي السياسات في دعم الشباب اقتصاديا خلال فترة تفشي الجائحة من خلال سياسات وبرامج توجيهية.

ففي الأردن، على سبيل المثال، أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بشراكة مع صندوق الفرص الرقمية في الأردن (DOT) واليونيسيف، منصة "B.O.T" وهي اختصار لما معناه باللغة الإنجليزية "مدّ الجسور، التوريد الخارجي، التحوّل (Bridge. Outsource. Transform)". وتهدف المنصة إلى تيسير حصول الشباب الذين هم في وضعية هشاشة على فرص عمل تؤمن لهم احتياجاتهم الضرورية ودعمهم في إيجاد وظائف رقمية مع المشاريع الصغيرة. وبعد إطلاق المنصة، أجرت اليونيسيف تحليلاً شاملاً لاحتياجات سوق العمل ومدى إمكانية استخدام المنصة. وبحسب التقرير فإن "أكثر من 3000 من الشباب (70% إناث) استفادوا من دورات تدريبية في تسع محافظات، وتمكن 560 متدرباً من الحصول على فرصة عمل، بينما حصل آخرون على فرص عمل عن بعد، وهذا ما حول لهم الاستفادة من مرود دخل لا يقل عن 9000 دينار أردني. وقد استفاد من منصة B.O.T الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 عاماً" (UNICEF, 2022).

وبالإضافة إلى هذه المنصة، نفذت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف في الأردن. ويتجلى هدف المشروع في تطوير فرص دخل ممكنة من المجال الرقمي والتهوض بالخدمات الحكومية الرقمية في الأردن. وأعلنت وزارة العمل عن خطة لإعادة تفعيل الخدمة العسكرية لمدة عام واحد للشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و 29 سنة، بهدف مواجهة تحدي بطالة الشباب خلال فترة الجائحة (Barford, Coutts, & Sahai, 2021).

وفي العراق، أطلقت منظمة العمل الدولية بشراكة مع اليونيسيف برنامج الاستثمار الكثيف العمالة (EIIP) الذي يشجع ويدعم المهندسين الشباب في تعزيز المشاريع المراعية للبيئة في العراق. ويربط هذا البرنامج مسألة تطوير البنية التحتية بخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية للشباب. فهو يعتمد على العمالة والموارد المحلية لخلق فرص العمل وموارد الدخل الذي تمس الحاجة إليها وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية. وترمي هذه المبادرة أيضاً إلى النهوض بعملية الإدماج الاجتماعي للشباب (UNICEF, 2021).

وعلى نفس النحو، عمل بشكل مشترك كل من مكتب الاستثمارات التابع لرئاسة الجمهورية التركية ووادي تكنولوجيا المعلومات ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) على تأسيس المركز الدولي لاحتضان المشاريع (IIC) بهدف إعداد رواد أعمال يتسمون بالجودة في عملهم والقدرة على المنافسة وذلك من خلال البناء على أنجع الاتجاهات العالمية لتكليفهم مع العصر الرقمي. ويركز المركز في عمله على بناء قدرات رواد الأعمال الشباب، والمستثمرين في تأسيس الشركات، وتطوير المنتجات والاستشارات المتعلقة بالتسويق والمشاريع وبراءات الاختراع، وتوجيه عملية الوصول إلى التمويل، والمركز بمثابة منصة لتجميع رواد الأعمال الشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي (International Incubation Center, 2022). كما أحدثت وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA) ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) بدورهما مرفقاً للإنتاج الزراعي وتربية الأحياء المائية في تورودي، النيجر، بهدف توفير فرص عمل لما يناهز 200 شاب ومساعدتهم على المشاركة في أنشطة الإنتاج الاقتصادي في النيجر (African Farming and Food Processing, 2021).

وبميزانية تقدر بمبلغ 180 مليون دولار أمريكي، أطلقت تونس برنامج دعم الاستجابة لكوفيد-19 عبر الإدماج الاجتماعي والتشغيل (PARISE). ويهدف المشروع إلى التخفيف من آثار أزمة كوفيد-19 من خلال حماية الوظائف والإدماج الاجتماعي للفئات الهشة من المجتمع، مثل الشباب، على المدى القصير وتعزيز الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط (African Development Bank, 2020). وفي ماليزيا، أنشأت الحكومة صندوقاً بقيمة مليار رينغيت ماليزي (ما يعادل 487 مليون دولار أمريكي) لصقل وتعزيز مهارات 200 ألف شاب عاطل عن العمل لتعزيز فرص عملهم. كما قدم الصندوق دعماً مالياً لأرباب العمل لتدريب 300 ألف شاب عاطل عن العمل وتوظيفهم. وكجزء من مصروفات الصندوق، يستفيد الأفراد المنقطعين عن الدراسة والمتخرجين 146 دولاراً أمريكياً شهرياً من خلال مزاوله تدريب مهني لمدة تصل إلى ستة أشهر (Barford, Coutts, & Sahai, 2021).

وعلى نفس المنوال، أطلقت حكومة إندونيسيا برنامج بطاقة التأهيل المهني (Pre-employment Card Programme) الذي يهدف إلى تعزيز مهارات مليوني شاب. وتشمل الخطة توفير تكاليف الإقامة والنقل أثناء التدريب من خلال دفع مبلغ إجمالي قدره 500 ألف روبية إندونيسية (ما يعادل 34 دولاراً أمريكياً) لكل متدرب. وهذه الخطط مصممة خصيصاً لتجاوز تحديات محددة من التحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك صقل المهارات وتغطية التكاليف الأساسية (Barford, Coutts, & Sahai, 2021).

ويعد برنامج "مشروع مستقبل" الذي أطلقته وزارة التشغيل والشباب والرياضة الموريتانية، من المبادرات الداعمة لرواد الأعمال والقادة الشباب الطموحين والحاملين لمشاريع قابلة للتحقيق. ويهدف البرنامج إلى تمكين الشباب، وإضفاء طابع الاستدامة على المشاريع، وخلق فرص عمل، وتمويل 500 مشروع في مختلف مناطق البلد بطريقة شفافة (وزارة التشغيل والشباب والرياضة، بدون تاريخ). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة التشغيل والتكوين المهني الموريتانية "مبادرة مهني"، وهي إطار استشاري نشط يهتم الشباب ومن خلاله يمكن تيسير التنسيق بين أرباب العمل ومنشآت التدريب المهني والقطاع الخاص. وتهدف المبادرة إلى مواءمة التدريب مع احتياجات سوق العمل وتسهيل ولوج الشباب إليه خلال فترة تفشي الجائحة وبعدها (وزارة التشغيل والشباب والرياضة، بدون تاريخ).

### الصحة الإلكترونية والدعم النفسي الاجتماعي

اعتمدت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة من الإجراءات للتخفيف من التداعيات الصحية السلبية لجائحة كوفيد-19 التي طالت فئة الشباب خلال عامي 2020 و 2021.

فقد اعتمدت الحكومة المغربية، على سبيل المثال، استراتيجية وطنية تعنى بصحة طلاب المدارس والجامعات، وفرت من خلالها الرعاية الصحية اللازمة للشباب، وذلك بالاعتماد على اتفاقيات الشراكة بين مختلف القطاعات والتعاون بين وزارات الشباب والتعليم والداخلية والشؤون الاجتماعية والأوقاف. وتجلى الهدف من هذه الشراكة في زيادة عدد الوظائف في قطاع الصحة وإعطاء الأولوية للشباب في التوظيف في هذا القطاع، وإنشاء مراكز صحية جامعية، وتوسيع نطاق الفضاءات المقدمة للخدمات الصحية لفائدة

الشباب. وزيادة على ذلك، اعتمدت الحكومة برامج ترفهية وتعليمية للتخفيف من آثار الحجر الصحي على الشباب وصون صحتهم النفسية. وخلال فترة تفشي الجائحة، أطلقت جامعة محمد الخامس بالتعاون مع اليونيسف مشروعاً لتقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال في مراكز الإيواء وذلك عبر تطبيق واتساب (ديوان رئيس حكومة المملكة المغربية، 2020).

وعلى غرار ذلك، قدمت حكومة أذربيجان دعماً نفسية عبر الإنترنت لمختلف شرائح المجتمع: الشباب والنساء والأطفال وكبار السن. واستفاد من مبادرة "المساعدة النفسية عبر الإنترنت" ما يقرب من 2300 شخص خلال فترة تفشي الجائحة (OHCHR, n.d.). وفي قطر، أعلنت وحدة خدمات الصحة النفسية بمؤسسة حمد الطبية عن مجموعة من الخدمات الجديدة من خلال خط هاتفي مجاني للمساعدة (16000) لتقديم خدمات الدعم النفسي أثناء فترة الجائحة (Al Arab Qatari, 2020). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الصحة القطرية، بالتعاون مع عدد من المؤسسات، حملة جديدة بعنوان "عساك بخير؟" لإذكاء مستوى الوعي بشأن الصحة النفسية، وذلك في إطار اليوم العالمي للصحة النفسية. وتشجع هذه المبادرة الأفراد على التعبير عن شواغلهم المتعلقة بالصحة النفسية، باعتبار ذلك أولى الخطوات لتعزيز الوعي بشأن كيفية التعامل مع القلق والتوتر، وأيضاً التفاعل مع الآخرين واتخاذ قرارات سليمة. وهذه الحملة تشمل بطبيعة الحال فئة الشباب. وانخرط في الحملة ما يقرب من 20 مؤسسة في قطر واستقبل أكثر من 35000 اتصالاً تلقى من خلالها المتصلون المشورة الطبية الملائمة (Murad, 2021).

وفي سياق مماثل، أطلق البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة بدولة الإمارات العربية المتحدة خطاً هاتفياً للمساعدة النفسية في إطار الحملة الوطنية للدعم النفسي كجزء من الحملة الوطنية "متطوعين إمارات"، وهي مبادرة أطلقتها اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات. ويهدف المشروع إلى تقديم الدعم النفسي للأفراد المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من الجائحة، مع ضمان توفير أعلى مستويات الأمان والسرية التامة للمعلومات الشخصية. وهذا المشروع يستهدف الشباب أيضاً (Emirates Foundation, n.d.). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المؤسسة الاتحادية للشباب في الإمارات العربية المتحدة مبادرة "ممارسات الشباب لتعزيز الصحة النفسية" تحت شعار "التحرك من أجل الصحة النفسية: فلنستثمر فيها". واستندت هذه المبادرة إلى دراسة استقصائية شملت 7000 شاب من 21 دولة عربية أجراها كل من مركز الشباب العربي والمؤسسة الاتحادية للشباب. وأفاد المشاركون في هذه الدراسة الاستقصائية أن "القدرة على الحصول على خدمات الصحة النفسية بأسعار معقولة" هي ثالث أهم عنصر ضمن أولوياتهم وأن "حملات التوعية بالصحة النفسية" أيضاً من ضمن الأولويات المهمة بالنسبة لهم (Al Bayan, 2020).

وفي سياق حماية صحة الشباب خلال فترة تفشي الجائحة وما بعدها، تعاونت اليونيسف ومنصة "الطبي" في الأردن لتقديم خدمات صحية لما يناهز 3000 شاب. وتهدف هذه الشراكة إلى ضمان رفاهية الشباب، وتحسين مستوى استفادتهم من خدمات الرعاية الصحية الجيدة والوقاية من الأمراض. واستفاد الشباب من الشراكة دون دفع أي رسوم وعادت المبادرة بالنفع على الطلاب المسجلين في برنامج "أملنا" المعني بالمشاركة الاقتصادية للشباب الذي أطلقته اليونيسف ومجموعة من المتطوعين من اللاجئين السوريين (UNICEF, 2020).

## تنمية المجتمعات المحلية والعمل التطوعي

للتعافي من تداعيات الجائحة والتخفيف من آثارها على المشاركة الاجتماعية للشباب، أشركت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الشباب في عملية وضع السياسات والبرامج التي تهمهم. ويعتبر برنامج "برلمانات الشباب" في مصر، الذي أطلقته الحكومة تحت شعار "دورنا" بشراكة مع اليونيسيف وبدعم من المجلس العربي للطفولة والتنمية، من الأمثلة البارزة للبرامج التي تركز على المشاركة الاجتماعية للشباب في البلدان الأعضاء. ويهدف هذا البرنامج إلى تدريب الشباب على تخطيط وتنفيذ المبادرات المجتمعية. وفي إطار هذا البرنامج، يقدم المدربون الدعم اللازم للشباب من خلال اجتماعات دورية في مراكز الشباب لمناقشة التحديات التي يواجهونها في تنفيذ المبادرات مع الحرص على متابعة ورصد تطوراتهم (Younis, 2021).

وفي الجزائر، أعلنت وزارة الداخلية عن منح تسهيلات غير مسبوقة للشباب لتأسيس جمعيات ومنظمات غير حكومية، من خلال تقديم ملف إداري بسيط لمكتب محدد في الولايات التي تقع الجمعية ضمن نطاقها. وفي هذا السياق، كشفت وزارة الداخلية عن تأسيس نحو 4000 جمعية محلية (Zammamouche, 2020). وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الشباب والرياضة الجزائرية عن إحداث المجلس الأعلى للشباب. وهذا الجهاز الاستشاري التابع للرئاسة يقدم آراء وتوصيات ومقترحات بشأن قضايا تتعلق باحتياجات الشباب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في تعزيز القيم الوطنية والحس المدني والتكافل الاجتماعي، كما أنه يشارك في تصميم ومتابعة وتقييم الخطة الوطنية للشباب. والهدف من إنشاء المجلس هو تمكين الشباب في عملية صنع القرار (Supreme Youth Council, 2021).

وفي تركيا، نظمت وزارة الشباب والرياضة، بالشراكة مع منتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) والهلال الأحمر التركي، برنامج "مخيم المتطوعين الشباب" على امتداد 12 يوماً لتسليح الشباب بالأدوات المعرفية والعملية وتقديم التوجيه لهم حتى يتسنى لهم تقديم ما يلزم من مساعدة ودعم لمجتمعاتهم خلال فترة تفشي الجائحة. وشارك في البرنامج ما يقرب من 120 متطوعاً وطالبا ومهنيًا تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ICYF, 2021). وعلى غرار تركيا، أطلقت وزارة الشباب والرياضة العراقية وزارة الثقافة والشباب في إقليم كردستان العراق واليونيسف، بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة (UNV)، المنصة الوطنية للمتطوعين الشباب (NYVP). وتعد هذه المنصة بمثابة أداة مبتكرة تخول للشباب العراقي المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة المشاركة في الأنشطة التطوعية ومساعدة مجتمعاتهم. وهي أيضا البرنامج التطوعي المنظم الأول من نوعه في العراق. فهي تمنح للشباب فرصة للتسجيل والبحث والتقدم بالطلب للمشاركة في الأنشطة التطوعية. ويمكن من خلالها للمتطوعين الشباب أيضا الاستفادة من دورات تدريبية لبناء القدرات تقديمها وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر (UNICEF, 2021).

## ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات

يخلص هذا التقرير إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أسفرت عن آثار سلبية كبيرة طالت الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويشير التقرير أيضا إلى أن مختلف بلدان المنظمة لم تدخر جهدا على مستوى السياسات للتعامل مع هذه الآثار خلال فترة تفشي الجائحة. كما تهدف الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء إلى ضمان عدم إقصاء الشباب من المساعي الرامية لتحقيق التعافي والمرونة لتسهيل الانتقال إلى مرحلة ما بعد الجائحة. وعلى هذا الأساس، يقدم هذا الفصل مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات ليسترشدها صانعو السياسات في البلدان الأعضاء في المنظمة لصياغة سياسات وبرامج تراعي وضع الشباب وتفضي في نهاية المطاف لتمتعهم بالرفاه خلال فترة تفشي الجائحة وبعد انتهاء الأزمة. وبناء على البنية العامة لهذا التقرير، تقسم التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى أربعة مجالات: التعليم وتنمية المهارات، العمل وريادة الأعمال، والصحة والرفاه، والمشاركة الاجتماعية.

### 1.4. التعليم وتنمية المهارات

ضمان فتح المدارس في بيئة آمنة وصحية. لا يبدو أن الجائحة تسير إلى زوال في الأفق القريب، ومستقبلها لا يزال غير واضح. ومع ذلك، يجب أن تظل المدارس مفتوحة بالكامل لتجنب كارثة تؤدي بحيل كامل بسبب إغلاقها لفترات طويلة. والسبيل لإعادة الفتح هو القدرة على ضمان عودة آمنة إلى الأماكن الفعلية مع الحفاظ على مسافة التباعد وتنفيذ احتياطات الصحة العامة، مثل استخدام الأقنعة الواقية وغسل اليدين بشكل متكرر. وقد تلجأ الدول لتطوير قواعد محددة للنظافة العامة والسلامة لإعادة فتح المدارس وتعزيز جاهزيتها لتجنب تفشي كوفيد-19 على نطاق أوسع.

تلافي الخسائر المتعلقة بالتحصيل الدراسي والانقطاع عن الدراسة، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. أدى إغلاق المدارس لفترات طويلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة احتمالية انقطاع الشباب عن الدراسة وتسجيل خسائر على مستوى التحصيل الدراسي. لذلك، من الضروري إيلاء الاهتمام وتوفير المساعدة في الوقت المناسب. وتحمل الفئات الضعيفة النصيب الأكبر من العبء، ويتعين معاملتهم بشكل خاص. ولتفادي الأضرار التي قد تلحق بتنمية رأس المال البشري في المستقبل، يجب تنفيذ المبادرات

الجارية والمتنوعة لتشجيع الالتحاق مجددا بالمدارس. كما سيكون الشباب، لا سيما الذين ينحدرون من بيئات محرومة، بحاجة إلى دعم خاص للتكيف والتعويض عن التحصيل الدراسي الضائع. وقد يحتاج عدد من الطلاب إلى التعليم التعويضي لإعادة تموضعهم السليم في الوسط الأكاديمي.

ضمان استدامة التمويل والاستثمار في مجال التعليم. خلال أوقات الأزمات، كثيرا ما توجه البلدان موارد الميزانية صوب القطاعات الأكثر حيوية. ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواصلة الاستثمار في قطاع التعليم ودعمه ماليا طوال فترة الجائحة وبعدها. وقد يؤدي عكس ذلك إلى الإضرار بجودة الموارد التعليمية المتاحة في الدول الأعضاء، مما سيكون له عواقب سلبية طويلة الأجل على نموها العام. وعلى المدى المتوسط، يجب إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد سلطت الجائحة الضوء على الفجوة الرقمية القائمة في دول المنظمة، حيث يعاني الطلاب في البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خسارة أكبر على مستوى التعلم. والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها في قطاع التعليم من شأنه أن يعزز مرونة النظام التعليمي.

تعزيز جودة التعليم الإلكتروني وإمكانية استفادة الشباب منه. ثمة مخاوف بشأن مدى نجاعة أنظمة التعليم التقليدية على المدى البعيد في جميع أنحاء العالم في ظل تفشي كوفيد-19. ففي حين أن غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي تمكنت من توفير التعليم من خلال آليات التعلم عن بعد، إلا أن هذا مجرد حل مؤقت. وفي عملية إعادة تشكيل النموذج التعليمي الحالي، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة التركيز على تطوير أساليب تعلم مبتكرة، والتي تشمل مراجعة المناهج التقليدية، وتوقع احتياجات المتعلمين بما يتماشى مع احتياجات رأس المال البشري للبلد، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وغرس ثقافة "التعلم" خارج أماكن التعلم التقليدية.

## 2.4. العمل وريادة الأعمال

تقوية خدمات التوظيف لصالح الشباب. يعد توفر خدمات التوظيف أمرا حيويا للتفاعل مع الآثار المباشرة للجائحة وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المستقبلية. فبسبب الجائحة وتدابير الاحتواء، لم يتمكن ملايين الشباب من العثور على تدريب مهني أو فرص عمل بدوام جزئي. كما تراجعت إمكانية الحصول على فرص العمل بدوام كامل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بسبب حالة عدم اليقين المستمرة وعمليات تسريح العمال والموظفين جراء تفشي الجائحة. ومن شأن اعتماد حوافز مالية وغير مالية لتوظيف الشباب ومخططات الحصص والإعفاءات الضريبية المساهمة في زيادة عمالة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة.

تعزيز عمالة الشباب وريادتهم للأعمال. لا شك أن الجائحة أثرت سلبا بشكل مباشر على عمالة الشباب، إلا أنها في الوقت ذاته فتحت آفاقا جديدة لريادة الأعمال وكشفت الستار عن فرص جديدة لتوليد الدخل للشباب. فقد ساهمت التكنولوجيا في تحفيز الشباب على إطلاق أعمال عبر الإنترنت والانخراط في التجارة

الإلكترونية. ولتشجيع جهود ريادة الأعمال أكثر في صفوف الشباب، يستحسن أن تعمل الدول الأعضاء في المنظمة على زيادة عدد برامج بناء القدرات في مجال ريادة الأعمال، ومساعدة الشباب على فهم الطبيعة الجديدة للسوق وبيئة الأعمال المتغيرة باستمرار وبوتيرة سريعة، وتزويدهم بالدرايات اللازمة التي تمكنهم من مجابهة التحديات المتعلقة بريادة الأعمال، ودعمهم لاستكشاف الفرص في عالم ما بعد الجائحة، وتخصيص حصة لتوظيف الشباب، وإنشاء وكالات محلية تعزز التوظيف الذاتي للشباب، واقتراح التشريعات التي تدعم ريادة الشباب للأعمال، وتخفيف الحواجز البيروقراطية التي تقف حجر عثرة في طريق رواد الأعمال والمستثمرين الشباب.

النهوض بأنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان المستهدفة للشباب. باتت شبكات الأمان الاجتماعي أكثر أهمية من ذي قبل في ظل الظروف التي تفرضها الجائحة، خاصة وأن العديد من الشباب وجدوا أنفسهم معتمدين على الدعم الحكومي. لكن في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أفضت القيود المالية إلى إقصاء الفئات السكانية الهشة (بما في ذلك الشباب) من برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان. وفي هذا الصدد، يتعين على دول المنظمة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، العمل على تطوير برامج محددة تهم شبكات الأمان الاجتماعي تغطي مواضيع مثل خلق فرص عمل للشباب والتعليم والرعاية الصحية وريادة الشباب للأعمال.

معالجة الآثار السلبية الواسعة النطاق على عمالة الشباب ودعم رواد الأعمال الشباب. يتعين على صانعي السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إعداد خطط عمل مفصلة قصيرة الأجل ووثائق مرجعية ذات رؤية طويلة الأجل لمعالجة مسألة ارتفاع معدلات البطالة والخمول الاقتصادي في صفوف الشباب. ولا ينبغي التركيز فقط على الآثار السلبية الآنية قصيرة المدى على مخرجات سوق العمل، بل أيضا على وضع خطط ملموسة بخصوص سبل تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة من إمكاناتهم الاقتصادية لتحقيق التعافي، وجعلهم عوامل مساهمة في التغيير من أجل التنمية المستدامة.

إجراء بحث شامل لتصميم وتنفيذ ومراقبة عملية توظيف الشباب وريادة الأعمال كجزء من برامج التعافي من الجائحة. توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بإجراء دراسات تشخيصية شاملة على الصعيد الوطني لتقييم الآثار الاقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للجائحة على فئة الشباب مع التركيز بصورة خاصة على نتائج سوق العمل. ولكي تعزز الدول الأعضاء في المنظمة قدرتها على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية المتعلقة بعمالة الشباب، يتعين عليها الاستثمار في تنمية مهارات الشباب بما في ذلك المهارات الفنية والشخصية، وذلك من خلال تنظيم برامج بناء القدرات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وزيادة عدد المقررات الاختيارية في المناهج الدراسية. ومن المهم أيضا تطوير استراتيجية وطنية لإدارة الأزمات تتضمن إمكانية تدخل مؤسسات عامة على مستوى السياسات في وقت الأزمات بشأن القضايا التي تهم مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب.

### 3.4. الصحة والرفاه

إذكاء الوعي بشأن الصحة النفسية للشباب. أدت جائحة كوفيد-19 وإجراءات الإغلاق الشامل إلى زيادة نطاق وشدة التحديات المتعلقة بالصحة النفسية وأشكال أخرى من التدايعات التي تطال الشباب عموماً. وقد تكون للآثار النفسية التي خلفتها الجائحة تداعيات طويلة المدى على مختلف الجوانب الصحية للشباب. لذلك يتعين على صانعي السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اعتماد مقاربة شاملة من حيث السياسات تأخذ بعين الاعتبار الصحة النفسية والنفسية للشباب، وتعتبر الصحة النفسية للشباب جزءاً محورياً من خطة الرعاية الصحية الشاملة، وتصمم برامج أكثر شمولاً بخصوص الصحة النفسية تشمل الآباء والمدرسين والخبراء، وتساهم في زيادة حملات التوعية بشأن حماية وتنمية الصحة النفسية للشباب وإنشاء مراكز للصحة النفسية في المدارس والجامعات لخدمة الشباب والتعرف على مشاكلهم النفسية.

بناء القدرة على الصمود لمواجهة الطوارئ الصحية مستقبلاً. برز جو من نقص الثقة في صفوف الشباب في البلدان التي تضعف فيها إجراءات الاستجابة للتحديات الصحية الطارئة التي تفرضها الجائحة (Aksoy et al., 2022). لهذا يتعين على البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التفكير في أنجع السبل الممكنة لتعزيز الجاهزية للتعامل مع حالات تفشي الأمراض المعدية مستقبلاً، وهو أمر لا مفر منه (Patel & Sridhar, 2021). وفي هذا الصدد، ينبغي لدول المنظمة العمل على رفع مستوى قدرة أنظمتها الصحية العامة على الاستجابة للطوارئ الصحية بغرض بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية وتلبية احتياجات الشباب والفئات الهشة في المجتمع في مثل هذه الأوقات الصعبة.

الاستثمار في البنية التحتية للصحة الموجبة للشباب. إن النهوض بقدرات الاستجابة الصحية يتطلب تطوير خدمات ومراكز للرعاية الصحية الشاملة والصحة النفسية لصالح الشباب. واستخدام قنوات التواصل الاجتماعي والإنترنت من العوامل المهمة للغاية للتواصل مع فئة عريضة من الشباب، لاسيما الذين يعيشون في المناطق الريفية التي تقل فيها فرص الاستفادة من الخدمات. ويتعين على صانعي السياسات أيضاً إشراك الآباء والمدرسين وقادة المجتمعات المحلية في عملية تصميم وتقديم الخدمات والبرامج التي تستهدف الشباب. ويمكن للزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، على وجه الخصوص، في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقديم برامج اجتماعية ومواعظ لتعميم تعاليم الإسلام التي من شأنها أن تشكل دعماً للعديد من الشباب للتخفيف من مستويات التوتر العالية لديهم ويصبحوا أكثر مرونة. كما يمكن أيضاً تصميم برامج محددة الأهداف خاصة بالأيتام والشباب الذين فقدوا أسرهم خلال فترة الجائحة. ولوضع وتنفيذ سياسات فعالة للنهوض بصحة الشباب ومستوى رفاههم في ظل تفشي الجائحة، يتعين على

صانعي السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة إعداد استراتيجيات للاستجابة الصحية تتضمن مؤشرات أداء قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من خلال دراسة طبيعة الجائحة.

توعية الشباب والناشئة بشأن المخاطر الصحية المنتشرة ونمط الحياة الصحية والمفعمة بالحيوية. تأثر مستوى رفاه الشباب بصورة كبيرة خلال فترة الجائحة، لا سيما الشباب الذين يعانون من بعض الحالات الصحية مثل السمنة. لذلك من شأن تطوير وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة عوامل الخطر الصحية التي تؤثر على رفاهية الشباب المساهمة في تعزيز قدرة الشباب في دول المنظمة على الصمود في وجه التحديات المستقبلية. كما قد يلعب ذلك دورا مهما في تسهيل عملية تطوير وتقديم استجابات فعالة على مستوى السياسات في مواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا، وذلك من خلال تقليل الضغط على الخدمات العامة والاجتماعية. ومن المهم أيضا ان يأخذ صانعو السياسات في عين الاعتبار مسألة توعية الشباب بخصوص المخاطر الصحية وأنماط الحياة الصحية لتنمية مهاراتهم في صنع القرار. وهذا ما يستلزم تقديم نهج جديد لتطوير المناهج الدراسية. وفي هذا الصدد، يمكن مراجعة المناهج الدراسية بدعم من مهنيين قطاع الصحة، ليس فقط لإدراج محتوى مهم التوعية بالعادات الصحية الجيدة ولكن أيضا لتضمين معلومات متعلقة بسبل ووسائل تعزيز المرونة والتعامل مع المواقف الصادمة.

#### 4.4. المشاركة الاجتماعية

تعزيز المشاركة الاجتماعية للشباب ومنح فرص متكافئة. شكلت الجائحة فرصة للاطلاع على القيمة الحقيقية للمشاركة الاجتماعية للشباب. فهناك إقرار متزايد بالدور المحوري الذي يلعبه الشباب والمنظمات الشبابية ونشطاء المجتمع المدني خلال أوقات الأزمات، وذلك بحكم المرونة التي يتمتعون بها وقدرتهم على التكيف والإبداع. وتعزيز المشاركة الاجتماعية للشباب يساهم في بناء مجتمعات أكثر شمولاً ومرونة وقادرة على تحمل الأزمات. لهذا يتعين على صانعي السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العمل على تعزيز التوعية المدنية والتربية على المواطنة للشباب وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركتهم الاجتماعية، وضمان استفادة ذوي الإعاقة منهم من فرص العمل الاجتماعي، والنهوض بجودة البرامج التدريبية بشأن المشاركة الاجتماعية للشباب، وتطوير سياسات شاملة تشارك فيها المنظمات الشبابية والمؤسسات الحكومية، وضمان مشاركة الشباب وتمثيلهم، وتسليط الضوء على القيم الإسلامية التي تحت على التضامن والتعاون والتآخي وبيها في نفوس الشباب.

تعزيز الوعي بشأن "الوضع الطبيعي الجديد" في المشاركة الاجتماعية. ساهمت الجائحة في تسريع وتيرة التحول الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. فمن المحتمل أن تكون "الفعاليات والتجمعات والأنشطة المنظمة بالجمع بين الصيغتين الافتراضية والحضورية" في فترة ما بعد الجائحة من مميزات الوضع الطبيعي الجديد. وفي هذا الصدد، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار أكثر في أساليب التعليم الهجين والآليات الأخرى البديلة وتزويد الجهات المقدة للخدمات للشباب والمنظمات غير الحكومية بالأدوات المعرفية والمهارية اللازمة. ومن شأن مثل هذه الجهود أن تساعد الدول الأعضاء في المنظمة في النهوض بالمشاركة الاجتماعية

للشباب وتوسيع نطاق الخدمات التي يستفيد منها الشباب المحرومون، كالذين يعيشون في المناطق النائية والشباب المهاجرين.

تعزيز المبادرات التي تتخبط فيها قطاعات متعددة بين الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. كشفت إجراءات الإغلاق الشامل وحظر التجوال التي فرضت بسبب تفشي كوفيد-19 مدى أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية والمتطوعون في الوصول إلى الشباب الذين يعيشون يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المناطق الريفية. فبوسع هذه المنظمات أن تلعب دورا محوريا في نقل صوت واحتياجات وشواغل الشباب لصناع السياسات. كما أنها تساهم في نقل توقعات أو مخاوف الشباب إلى صناع السياسات. وفترة تفشي الجائحة من الأوقات الصعبة للغاية بالنسبة للشباب، والمنظمات غير الحكومية تواجه خلالها عددا من التحديات المالية بسبب تزايد الضغط المالي. لهذا يتعين على الحكومات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العمل على إيجاد أنجع السبل للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وزيادة المساهمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الشباب في برامج الاستجابة المتعلقة بالسياسات، والنظر في دعمها ماليا (من خلال مساهمات مالية من القطاع الخاص) لتعزيز فعالية الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات المستهدفة للشباب.

استخدام قنوات جديدة للمعلومات للنهوض بمستوى المشاركة الاجتماعية للشباب. بحكم أن تطلعات الشباب وشواغلهم تختلف عن نظيراتها لدى باقي الفئات الديموغرافية، ينبغي أيضا تطوير تدابير متعلقة بالمشاركة الاجتماعية على مستوى السياسات خاصة بهذه الفئة. فعلى سبيل المثال، للحملات التلفزيونية والمواد غير المتصلة بالإنترنت تأثير محدود على الشباب، في حين أن منصات التواصل الاجتماعي والمؤثرين النشطين على هذه المنصات أكثر فعالية في الوصول للشباب، وقد يساهم ذلك في التخفيف من مستويات القلق والضغط لديهم والمساهمة في إطلاعهم على الخدمات المتاحة واستعادة ثقتهم بأنفسهم. ويمكن استخدام هذه القنوات على نحو فعال لزيادة مستوى المشاركة الاجتماعية للشباب وانخراطهم في عمليات صنع القرار. كما من شأنها أيضا المساهمة في إشراكهم في العمل التطوعي وتمكينهم من مساعدة الآخرين. وبرامج التطوع الفعالة المصممة خصيصا للشباب لا تعزز قدرتهم على التكيف ومشاركتهم المدنية فحسب، بل تساهم أيضا في تعزيز مرونة المجتمع (OECD, 2020). لذلك من المهم بالنسبة لواضعي السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة النظر في مسألة توسيع نطاق تدابير الدعم لبرامج التطوع والتشجيع على مشاركة الشباب في هذه البرامج.

سد "الفجوة الرقمية" وضمان وصول الشباب إلى الإنترنت ومختلف التقنيات الرقمية. أدت الجائحة إلى زيادة نسبة الاعتماد على الإنترنت والتقنيات الرقمية في جميع القطاعات تقريبا، بداية من التعليم ووصولاً إلى المشاركة الاجتماعية. وساهمت أيضا في تحفيز النقاش حول عدد من الموضوعات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التواصل بين الشباب، والمساواة الرقمية، والإدماج الرقمي، وإدمان الإنترنت... إلخ. وبات ضعف وصول الشباب لخدمة الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية من التحديات الكبيرة التي تعيق استفادتهم من فرص العمل المتاحة عبر الإنترنت والتعليم وريادة الأعمال عبر الإنترنت. لذلك من شأن إعطاء الأولوية

لمسألة لسد الفجوة الرقمية القائمة وضمان وصول الشباب إلى الإنترنت التقليل من معدل عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي للشباب المحرومين. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقييم إمكانية وصول الشباب إلى الإنترنت وتعزيزها من خلال مراعاة مجموعة من العوامل مثل جودة الإنترنت، والبنية التحتية الرقمية، ومستوى المعرفة بخصوص الخدمات، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها.

تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتصدي لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشباب. أفسحت جائحة كوفيد-19 المجال لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، العبء الكبير على النظم الصحية، وإغلاق المدارس وتراجع التحصيل الدراسي، وتدهور النمو الاقتصادي، صعوبة الحصول على اللقاحات... إلخ. وهذا يحتم تظافر الجهود للتغلب على هذه التحديات. لذلك، يتعين على منظمة التعاون الإسلامي تطوير آليات استجابة متكاملة ومنهجية على مستوى السياسات لمعالجة آثار كوفيد-19 على الشباب، وينبغي أن تصمم هذه الآليات بما يتماشى مع استراتيجية المنظمة بشأن الشباب. كما من شأن تعزيز الشراكات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسسات هذه الأخيرة من خلال إدراج مختلف القطاعات المساهمة في صياغة رؤية شاملة بخصوص أنجع السبل الممكنة لتجاوز تداعيات الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمثل هذا الإجراء تعزيز بناء القدرات وتبادل الأدوات المعرفية والخبرات والتجارب والموارد بين المؤسسات الوطنية مثل وزارات الشباب والمنظمات الإقليمية والخبراء والممارسين ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومختلف الأطراف المعنية.



## الملحقات

### الملحق الأول: تصنيف البلدان

#### الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (57):

أفغانستان (AFG)	الغابون (GAB)	جزر المالديف (MDV)	السودان (SDN)
ألبانيا (ALB)	غامبيا (GMB)	مالي (MLI)	سورينام (SUR)
الجزائر (DZE)	غينيا (GIN)	موريتانيا (MRT)	سوريا* (SYR)
أذربيجان (AZE)	غينيا بيساو (GNB)	المغرب (MAR)	طاجيكستان (TJK)
البحرين (BHR)	غيانا (GUY)	موزمبيق (MOZ)	توغو (TGO)
بنغلاديش (BGD)	إندونيسيا (IDN)	النيجر (NER)	تونس (TUN)
بنين (BEN)	إيران (IRN)	نيجيريا (NGA)	تركيا (TUR)
بروناي دار السلام (BRN)	العراق (IRQ)	عمان (OMN)	تركمستان (TKM)
بوركينافاسو (BFA)	الأردن (JOR)	باكستان (PAK)	أوغندا (UGA)
الكاميرون (CMR)	كازاخستان (KAZ)	فلسطين (PSE)	الإمارات العربية المتحدة (UAE)
تشاد (TCD)	الكويت (KWT)	قطر (QAT)	أوزبكستان (UZB)
جزر القمر (COM)	قرغيزستان (KGZ)	المملكة العربية السعودية (SAU)	اليمن (YEM)
كوت ديفوار (CIV)	لبنان (LBN)	السنغال (SEN)	
جيبوتي (DJI)	ليبيا (LBY)	سيراليون (SLE)	
مصر (EGY)	ماليزيا (MYS)	الصومال (SOM)	

#### الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (98):

أنغولا	دومينيكا	مدغشقر	ساو تومي وبرينسيب
أنغيغوا وباربودا	جمهورية الدومينيكان	ملاوي	صربيا
الأرجنتين	الإكوادور	جزر مارشال	السيشل
أرمينيا	السالفادور	موريشيوس	جزر سليمان
البهاماس	غينيا الاستوائية	المكسيك	جنوب أفريقيا
بربادوس	إريتريا	ميكرونيزيا	جنوب السودان
بيلاروسيا	إثيوبيا	مولدوفا	سريلانكا
بليز	فيجي	منغوليا	سانت كيتس ونيفيس
بوتان	جورجيا	مونتسي نيجرو	سانت لوسيا
بوليفيا	غانا	ميانمار	سانت فينسنت والغرينادين
البوسنة والهرسك	غرينادا	ناميبيا	سوازيلاند
بوتسوانا	غواتيمالا	نورو	تانزانيا
البرازيل	هايتي	نيبال	تايلاند
بلغاريا	هندوراس	نيكاراغوا	تيمور ليستي
بوروندي	هنغاريا	بالاو	تونغا
الرأس الأخضر	الهند	بابوا غينيا الجديدة	ترينداد وتوباغو
كمبوديا	جامايكا	باراغواي	توفالو
جمهورية أفريقيا الوسطى	كينيا	بيرو	أوكرانيا

الأوروغواي	الفلبين	كيريباتي	تشيلي
فانواتو	بولندا	كوسوفو	الصين
فنزويلا	رومانيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كولومبيا
فيتنام	روسيا	ليسوتو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
زامبيا	رواندا	ليبيريا	جمهورية الكونغو
زيمبابوي	ساموا	شمال ماكدونيا	كوستاريكا
		بناما	كرواتيا

الدول المتقدمة\*\* (39):

سنغافورة	ليتوانيا	ألمانيا	أستراليا
جمهورية سلوفاكيا	لوكسمبورغ	اليونان	النمسا
سلوفينيا	ماكاو، المنطقة الإدارية الخاصة	هونغ كونغ	بلجيكا
إسبانيا	مالطا	أيسلندا	كندا
السويد	هولندا	إيرلندا	قبرص
سويسرا	نيوزيلندا	إسرائيل	جمهورية التشيك
تاوان	الترويج	إيطاليا	الدنمارك
المملكة المتحدة	البرتغال	اليابان	إستونيا
الولايات المتحدة	بويرتو ريكو	جمهورية كوريا الجنوبية	فنلندا
	سان مارينو	لاتفيا	فرنسا

\*\* بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي.

الملحق الثاني: التصنيف الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أفريقيا جنوب الصحراء (21): OIC-SSA

بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينافاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19): OIC-MENA

الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	
الأردن	قطر	
*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.		

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): OIC-ESALA

أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام

أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA

ألبانيا	قرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	



## المراجع

H2O. (n.d.). About us. Retrieved from [https://www.linkedin.com/company/h2o-organization/?original\\_referer=](https://www.linkedin.com/company/h2o-organization/?original_referer=)

UNOY Peacebuilders. (2018). Beyond dividing lines: The reality of youth-led peacebuilding in Afghanistan, Colombia, Libya, and Sierra Leone. The Hague.

Martin, S., et al. (2015). *An examination of children and young people's views on the impact of their participation in decision-making*. Ireland: Department of Children and Youth Affairs.

Tatum, J. (2012). We need their help: Encouraging and discouraging adolescent civic engagement through photovoice. *Children and Youth Services Review, 34*, 2247-2254.

Hickey, S. & Mohan, G. (Eds.) (2004). *Participation: From tyranny to transformation*. London: Zed Books.

ADB. (2020). How to Avoid Creating a "Lockdown Generation", Retrieved from: <https://blogs.adb.org/blog/how-to-avoid-creating-lockdown-generation>

African Development Bank. (2020, May). Support programme for COVID-19 response through social inclusion and employment. Retrieved from [ADB](#)

African Farming and Food Processing. (2021, November 23). TICA sets up agricultural and aqua cultural production facility in Niger. Retrieved from <https://www.africanfarming.net/livestock/aquaculture/t-ka-sets-up-agricultural-and-aquacultural-production-facility-in-niger>

Aksoy, C., Eichengreen, B. & Saka, O. (2022). COVID-19 and trust among the young, F&D Magazine (June 2022). IMF.

Al Arab Qatari. (2020, May 11). HMC Mental Health launches new services on its helpline. Retrieved online.

Al Bayan. (2020, October 11). The Federal Youth Foundation launches the "Youth Practices to Promote Mental Health" initiative. Retrieved from <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-10-11-1.3983128>

Azevedo, J. P., Hasan, A., Goldemberg, D., Geven, K., & Iqbal, S. A. (2021). Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates. *The*

- World Bank Research Observer*, 36(1), 1–40.  
<https://doi.org/10.1093/WBRO/LKAB003>
- Barford, A. Coutts A., & Sahai, G. (2021). Youth Employment in Times of COVID. Geneva: ILO. Retrieved from: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/documents/publication/wcms\\_823751.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_823751.pdf)
- Cairns, D. (2021). Mobility Becoming Migration: Understanding Youth Spatiality in the Twenty-First Century. In David Cairns (Ed.), *The Palgrave Handbook of Youth Mobility and Educational Migration*. Palgrave McMillan.
- De Vos, J. (2020). The Effect of COVID-19 and Subsequent Social Distancing on Travel Behavior. *Transportation Research Interdisciplinary Perspectives*, Volume 5 (2021).
- Doğan, N., & Kirikkaleli, D. (2021). Does gender equality in education matter for environmental sustainability in sub-Saharan Africa? *Environmental Science and Pollution Research*, 28(29), 39853–39865. <https://doi.org/10.1007/S11356-021-13452-1>
- Emirates Foundation. (n.d.) Psychological support line – 800HOPE. Retrieved from <https://www.emiratesfoundation.ae/ef/ar/hope/>
- Generation Unlimited. (2020). Young people’s participation and civic engagement. Retrieved from <https://www.generationunlimited.org/media/3021/file/Action%20Guide%205:%20Young%20people%E2%80%99s%20participation%20and%20civic%20engagement.pdf>
- Human Rights Watch. (2020). *Impact of Covid-19 on Children’s Education in Africa Submission to The African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child 35th Ordinary Session*. September, 1–9.
- ICYF. (2021). Annual report 2021. Retrieved from <https://express.adobe.com/page/nBrPk0i1ugUa6/>
- ILO. (2020). Youth & COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-being. Retrieved from: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/documents/publication/wcms\\_753026.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_753026.pdf)
- ILO. (2021). Youth and COVID-19: Access to Decent Jobs Amid the Pandemic.
- ILO. (2021a). How Indonesian Youth Respond to COVID-19 Pandemic. Retrieved from: [https://www.ilo.org/jakarta/info/public/fs/WCMS\\_772479/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/jakarta/info/public/fs/WCMS_772479/lang--en/index.htm)
- ILO. (2021b), Youth and COVID-19: Access to Decent Jobs amid the Pandemic.

- IMF. (2021). Fiscal Monitor, April 2021. <https://doi.org/10.5089/9781513510590.089>
- International Incubation Center. (2022). About Us. Retrieved from <https://iincubation.com/about-us/>
- Ministry of Education. (n.d.). Education and Corona. Retrieved from <https://moe.gov.sa/ar/LifeEvents/Pages/default.aspx>
- Ministry of Employment, Youth and Sports. (n.d.). My Future Project. Retrieved from [MEFP](https://mefp.mr/ar/15503-2/#)
- Ministry of Employment, Youth and Sports. (n.d.). My Job (Mihnati). Retrieved from <https://mefp.mr/ar/15503-2/#>
- Murad, I. (2021, November 10). Are you okay? A Qatari campaign aimed at raising awareness of mental health. Retrieved from [Al Jazeera](https://www.aljazeera.com/news/2021/11/10/are-you-okay-qatar).
- OECD. (2020). Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?, OECD Public Governance Reviews. Paris.
- OECD. (2020, November 6). COVID-19 crisis response in MENA countries. Retrieved from <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/>
- OECD. (2021). Supporting Young People's Mental Health Through the COVID-19 Crisis. Paris.
- OECD. (2022). Delivering for Youth: How Governments can Put Young People at the Centre of the Recovery. Paris.
- Office of the Prime Minister of the Kingdom of Morocco. (2020). Prime Minister: The government has paid special attention to young people, whether during or after the Corona pandemic. Press Release.
- OHCHR. (n.d.). COVID-19 response measures in the Republic of Azerbaijan. Retrieved from <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/azerbaijan-submission-covid19.pdf>
- Patel, J. & Sridhar, D. (2021). Toward Better Pandemic Preparedness, F&D Magazine (December 2021). IMF.
- Qatar Foundation. (2020, December). Your Professional Guide (Issue 11). Retrieved from [https://qcdc.org.qa/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/01/CG11\\_AR\\_WEB-1.pdf](https://qcdc.org.qa/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/01/CG11_AR_WEB-1.pdf)
- SESRIC, & ICYF. (2020). *State of Youth in the OIC Member States 2020: Enhancing Economic Participation of Youth*. Ankara: SESRIC.
- SESRIC. (2019). *Education and Scientific Development in OIC Member States*. Ankara: SESRIC.
- SESRIC. (2020). Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries: Prospects and Challenges. Ankara. Retrieved from

<https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/724.pdf>

SESRIC. (2020a). State of Youth in OIC Member States 2020, Ankara.

SESRIC. (2020b). Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries: Prospects and Challenges. Ankara. Retrieved from: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/724.pdf>

SESRIC. (2022). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=545>

SESRIC. (2022). Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery. Ankara. Retrieved from: <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=545>

Supreme Youth Council. (2021, November). Establishment of the Supreme Council for Youth. Retrieved from <https://mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/jeunesse-ar/2021-11-09-13-20-37/5723-2021-11-09-13-26-27>

UKYouth. (2021). The impact of COVID-19 on young people & the youth sector. Retrieved from: [https://www.ukyouth.org/wp-](https://www.ukyouth.org/wp-content/uploads/2021/01/UK-Youth-Covid-19-Impact-Report-.pdf)

[content/uploads/2021/01/UK-Youth-Covid-19-Impact-Report-.pdf](https://www.ukyouth.org/wp-content/uploads/2021/01/UK-Youth-Covid-19-Impact-Report-.pdf)

UN. (2020). Classroom crisis: Avert a 'generational catastrophe', urges UN chief. <https://news.un.org/en/story/2020/10/1075982>

UN. (2020). The Impact of COVID-19 on children. Policy Brief. Retrieved from: [https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420\\_Covid\\_Children\\_Policy\\_Brief.pdf](https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420_Covid_Children_Policy_Brief.pdf)

UNESCO. (2020). UNESCO COVID-19 Education Response: How many students are at risk of not returning to school? July 24. <http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>

UNESCO. (2020, April 29). 1.3 billion learners are still affected by school or university closures, as educational institutions start reopening around the world, says UNESCO. Retrieved from <https://en.unesco.org/news/13-billion-learners-are-still-affected-school-university-closures-educational-institutions>

UNESCO. (2020, September 23). UNESCO reviews education sector responses to the COVID-19 crisis before the United Nations General Assembly. Retrieved from <https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tstrd-stjbt-qt-ltlym-lzm-kwfyd-19-mm-ljmy-lm-llmm-lmthd>

UNESCO. (2021). One year into COVID-19 education disruption: Where do we stand? <https://en.unesco.org/news/one-year-covid-19-education-disruption-where-do-we-stand>

UNFPA. (2020). Prioritizing Youth Needs in National COVID-19 Response. Retrieved from: <https://indonesia.unfpa.org/en/news/prioritizing-youth-needs-national-covid-19-response>

UNFPA. (2020). Prioritizing Youth Needs in National COVID-19 Response, Retrieved from: <https://indonesia.unfpa.org/en/news/prioritizing-youth-needs-national-covid-19-response>

UNICEF. (2020, July 27). UNICEF and Altibbi partner to provide health services for youth in Jordan. Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/press-releases/unicef-and-altibbi-partner-provide-health-services-youth-jordan>

UNICEF. (2020, July 8). UNICEF education COVID-19 case study: Malaysia – Empowering teachers to deliver blended learning after school reopening. Retrieved from [UNICEF](https://www.unicef.org/education/girls-education)

UNICEF. (2021, December 8). Iraq's first National Youth Volunteering Platform is launched. Retrieved from <https://www.unicef.org/iraq/press-releases/iraqs-first-national-youth-volunteering-platform-launched>

UNICEF. (2021, November 25). Youth Engagement: EIIP and Green Works, ILO and UNICEF joint initiative supports young engineers to play a key role in promoting Green Works in Iraq. Retrieved from <https://www.unicef.org/iraq/press-releases/youth-engagement-eiip-and-green-works-ilo-and-unicef-joint-initiative-supports-young>

UNICEF. (2021, October 5). UNICEF and the Ministry of Sports and Youth launch joint pilot project to empower adolescents and youths. Retrieved from [UNICEF](https://www.unicef.org/iraq/press-releases/unicef-and-ministry-of-sports-and-youth-launch-joint-pilot-project-to-empower-adolescents-and-youths)

UNICEF. (2022). Snapshot on Protection. Retrieved from: <https://data.unicef.org/adp/snapshots/participation>

UNICEF. (2022, March 23). UNICEF launches Jordan's first impact sourcing platform. Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/press-releases/unicef-launches-jordans-first-impact-sourcing-platform>

UNICEF. (n.d.). Girls' education. Retrieved from <https://www.unicef.org/education/girls-education>

UNRIC. (2021). COVID-19 impact on young people's mental health in spotlight. Retrieved from: <https://unric.org/en/covid-19-impact-on-young-peoples-mental-health-in-spotlight/>

World Bank. (2020, June 25). Responding to COVID-19 and Looking Beyond: Turkey invests in safer schooling and distance education with the World Bank support. Retrieved from [WB](#)

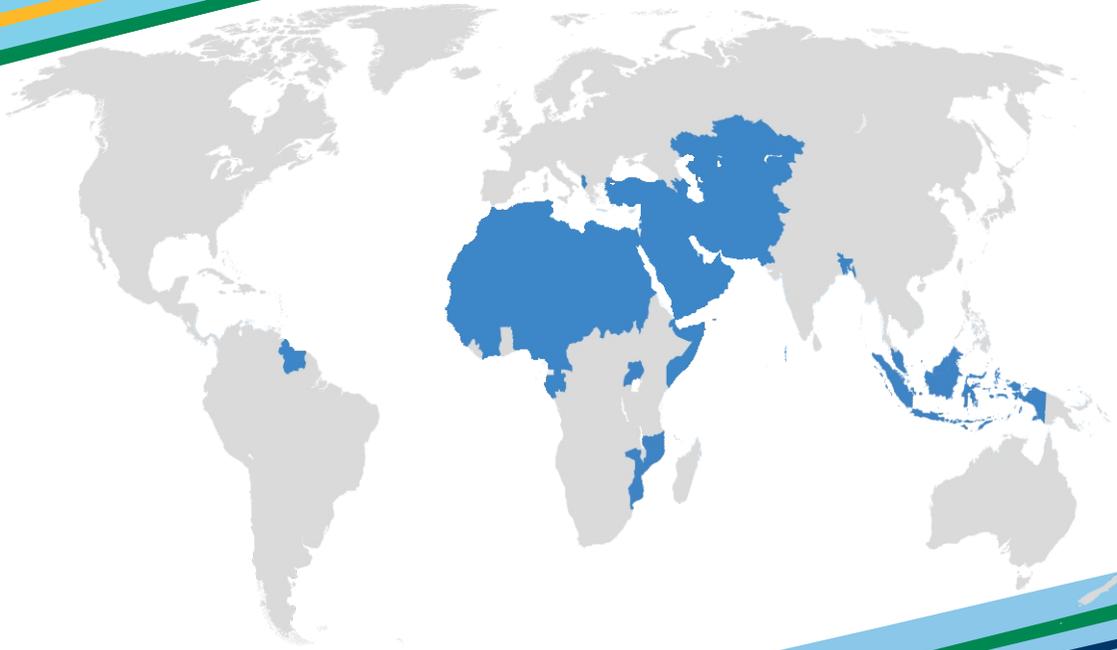
World Bank. (2022, March 22). Actions to strengthen performance for inclusive and responsive education program. Retrieved from <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P173399>

Younis, D. (2021, December 9). Youth parliament in Asyut. Retrieved from

<https://www.unicef.org/egypt/stories/youth-parliament-asyut>

Zammamouche, F. (2020, November 21). Algerian initiatives...Society supports efforts to combat Corona. Retrieved from [Alarabi](#)

Zwick, H. S. (2021). Intra-regional Academic Mobility in Central Asia: The OSCE Academy in Bishkek, Kyrgyzstan. In D. Cairns (Ed.), *The Palgrave Handbook of Youth Mobility and Educational Migration*. Palgrave McMillan.



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية  
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية  
(سيسرك)

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey  
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26  
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org

